آفاق إعادة دمج قطاع العدل في دولة فلسطين

PROSPECTS FOR JUSTICE SECTOR REINTEGRATION IN THE STATE OF PALESTINE

آفاق إعادة دمج قطاع العدل في دولة فلسطين

PROSPECTS FOR JUSTICE SECTOR REINTEGRATION IN THE STATE OF PALESTINE

سواسية

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة
تعزيز سيادة القانون، العدالة والأمن للشعب الفلسطيني

SAWASYA

UNDP/UN Women Joint Programme
Strengthening the Rule of law Justice and Security for the Palestinian people

سواسية

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة
تعزيز سيادة القانون: العدالة والأمن للشعب الفلسطيني

آفاق إعادة دمج قطاع العدل في دولة فلسطين

تشرين ثاني ٢٠١٦

تم انجاز هذا التقرير بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني،
وتأليف السيد بيير شاربنتييه

حقوق التأليف والنشر © 2016 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه، أو استرجاعه، أو نقله، بأي شكل، أو بأي وسيلة، دون الحصول على إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني.

التحليلات والتوصيات الواردة في هذا التقرير، لا تعكس بالضرورة وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. هذا التقرير صدر عن جهة مستقلة بتفويض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لمزيد من المعلومات يرجى التواصل معنا:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

3 شارع اليعقوبي، صندوق بريد رقم 51359

القدس 91191

ملخص تنفيذي

أ. خلفية الدراسة

تمت هذه الدراسة بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني؛ لتقييم تطور المؤسسات القضائية الرئيسية (وزارة العدل، مجلس القضاء الأعلى، مكتب النائب العام، المجلس الأعلى للقضاء الشرعي)، في قطاع غزة والضفة الغربية منذ الانقسام، وتقديم التوصيات والآليات العملية لإعادة دمجهم، وتسليط الضوء بوجه خاص على احتياجاتهم من حيث الصلاحيات والمهام؛ والموارد البشرية، كماً ونوعاً والبنى التحتية.

ب. منهجية الدراسة

جُمعت المعلومات الواردة في هذه الدراسة من مجموعة متنوعة من المصادر المكتوبة تشمل التقارير الرسمية، المؤلفات الأكاديمية، والتشريعات المعمول بها، الخطط الاستراتيجية، والمخططات التنظيمية، وقوائم الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء ما يزيد عن مائة مقابلة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في سياق زيارات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة لعمل الدراسة. وأخيراً يعمل بالردود التي وردت في استبيان وزع على موظفي المؤسسات القضائية الرئيسية في قطاع غزة.

ج. النتائج الرئيسية

بشكل عام لم تطرأ على ولاية ومهام المؤسسات القضائية أي تغييرات جوهرية. استمر العمل بإطارها القانوني دون تغيير واستمرت المؤسسات في العمل كما كانت قبل الانقسام. كان المجلس الأعلى للقضاء الشرعي يمثل استثناء ملحوظاً؛ حيث اعتمد سلسلة من القوانين بصورة متزامنة في الضفة الغربية وقطاع غزة كان لها أثر على هيكل هذه المؤسسة.

بالإضافة إلى ذلك، كان للحالة التي نتجت عن الانقسام تأثير كبير على التنظيم الداخلي للمؤسسات القضائية. ففي قطاع غزة، أدى شح الموارد المخصص تحت تصرف المؤسسات لأن يجبرها على تعليق عمل وحدات وإدارات معينة، أو على الأقل حد من نشاطها. إلا أن ذلك لم يمنعهم من إدخال بعض التحسينات على النظام القضائي؛ مثل إنشاء قوة شرطة قضائية فعالة، فضلاً عن تأسيس دائرة تنفيذ داخل المحاكم الشرعية والتي كان لها تأثير في تسريع تنفيذ الأحكام.

من ناحية أخرى في الضفة الغربية، أدى الدعم الكبير الذي تقدمت به الوكالات الدولية المانحة، إلى تمكين المؤسسات القضائية من تعزيز عملها ومعالجة مجموعة جديدة من المسائل الموضوعية، مما أدى إلى إنشاء وحدات وأقسام إضافية. وأدى أيضا إلى تحسن كبير في قدرات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات القضائية ورسخ عميقا، نظريا وعمليا، معاني ومفاهيم بناء القدرات والتعليم المستمر.

كان للانقسام تأثير كبير على الموارد البشرية، وعلى الأخص في قطاع غزة. بعد توقف مئات العاملين في النظام القضائي وغير القضائي بشكل دائم عن ممارسة أعمالهم في المحاكم والإدارة جراء الانقسام، وظفت المؤسسات القضائية موظفين جدد ليحلوا مكانهم. تختلف الظروف التي أجريت في ظلها هذه التعيينات بشكل كبير من مؤسسة إلى أخرى. مع ذلك، يمكن الجزم بأن عمليات التوظيف جرت عادة من خلال منافسات مفتوحة وفقاً للمعايير المنصوص عليها في القوانين المعمول بها.

كان لمغادرة جميع الموظفين ذوي الخبرة فجأة مع الحاجة الملحة لتوظيف بدلاء لهم، آثاراً طويلة الأمد. قد يكون مجلس القضاء الأعلى ناجحاً في جلب مرشحين محترمين ومؤهلين قانونا، ولكن اعتمد مكتب النائب العام بشكل رئيسي على قضاة شباب ليسوا من ذوي الخبرة الطويلة ولم يتلقوا التدريب المناسب، وذلك جراء ضيق الوقت وشح الموارد. هنا أكد المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، مرة أخرى، على حقيقة تميزه وبأنه لا يزال بمنأى إلى حد ما عن الانقسام. بقيت نسبة كبيرة من القضاة والموظفين في وظائفهم، واستمر بعضهم في تلقي رواتبهم من الضفة الغربية.

وبصرف النظر عن هذه الاختلافات، فإن النتيجة الرئيسية، وتحديداً النقص الشديد في الموارد البشرية، ينطبق على جميع المؤسسات القضائية في قطاع غزة. هذه الملاحظة تكون ذات الصلة فيما يتعلق بالموظفين القضائيين، فكما يتجلى واضحاً من دراسة مقارنة إقليمية بين نصيب المواطن الواحد من عدد القضاة والمدعين العامين.

على المستوى الموضوعي، تجد ترحيباً كبيراً وواضحاً بين جميع الموظفين القضائيين وغير القضائيين الحاليين في قطاع غزة اتجاه

إعـادة إدمـاج الموظفـين الذيـن كانـوا قبـل الانقسـام. وتـدل الاسـتبيانات فضـلاً عـن العديـد مـن المقابـلات التـي أجريـت هنـاك لوجـود تأييـد كبـير لهـذا تحـت ظـروف معينـة، سـتحظى عمليـة إعـادة الإدمـاج بالترحيـب كوسـيلة لتخفيـف عـبء العمـل وجسـر فجـوة نقـص الخـبرة.

مـن جانبهـم، لم يُقابـل الموظفـون القضائيـون وغـير القضائيـون الذيـن غـادروا العمـل أو لم يسـمح لهـم بالعـودة إلى أعمالهـم بعـد الانقسـام، بنفـس الترحـاب. تمكـن بعضهـم مـن تغيـير مسـارهم المهنـي إلى القطـاع الخـاص ومنظـمات المجتمـع المـدني أو المؤسسـات الأكاديميـة، بينـما اسـتنكف آخـرون عـن القيـام بـأي نشـاط. وباسـتثناء القليـل منهـم، لم يعـرض عـلى أي منهـم أي نـوع مـن برامـج التدريـب أو أي مسـاعدة للحفـاظ عـل كفاءاتهـم ومهاراتهـم.

فيـما يتعلـق بالبنيـة التحتيـة لقطـاع العدالـة، فـإن الوضـع الحـالي الـذي نـراه في قطـاع غـزة محـزن. لم يحـرز أي تقـدم عـلى مـدى السـنوات الماضيـة بسـبب الحصـار ونقـص المـوارد الماليـة، لا زالـت المبـاني المسـتخدمة حاليـاً هـي نفسـها التـي اسـتخدمت قبـل الانقسـام. لم يتـم اسـتبدال الأثـاث، ولم يتـم تحديـث وسـائل معـدات تكنولوجيـا المعلومـات والحاسـوب، مـما أفـضى إلى حالـة تجعـل الموظفـين في كثـير مـن الأحيـان غـير قادريـن عـلى أداء مهامهـم تعذرهـم مـن اسـتقبال الجمهـور تحـت ظـروف لائقـة.

د. التوصيات الرئيسية

في ضـوء نتائـج الدراسـة، فإنـه يمكـن اسـتنتاج أن العقبـات التـي تعـترض إعـادة الإدمـاج ضئيلـة ويمكـن تخطيهـا. عنـد التوصـل إلى حـل للأزمـة السياسـية، يمكـن تقديـم حلـول بسـهولة مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار الأمـور التاليـة مـن أجـل ضـمان إعـادة إدمـاج سـلس للمؤسسـات القضائيـة:

- ينبغـي إعـادة توحيـد المؤسسـات القضائيـة بطريقـة تضمـن تكامـل أفضـل الممارسـات التـي طورتهـا الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة منـذ الانقسـام. سـيتطلب هـذا الأمـر توظيـف عـدد إضـافي لتسـهيل عمليـة إعـادة إدمـاج الموظفـين قبـل الانقسـام الذيـن يمتلكـون المؤهـلات والخـبرة.

- يجـب معالجـة النقـص الحـاد في الموظفـين القضائيـين في قطـاع غـزة بسرعـة كبـيرة عـن طريـق إعـادة دمـج القضـاة وأعضـاء النيابـة العامـة الذيـن عملـوا قبـل الانقسـام وإطـلاق حملـة توظيـف لاسـتعادة التـوازن بـين جـزئي فلسـطين .

- يجـب وضـع برامـج تدريبيـة مصممـة خصيصـاً للموظفـين القضائيـين وغـير القضائيـين قبـل الانقسـام، الذيـن غـادروا العمـل منـذ أكـثر مـن ثمـاني سـنوات. يجـب عـلى العاملـين الحاليـين في قطـاع غـزة الاسـتفادة مـن الخـبرة المكتسـبة في الضفـة الغربيـة منـذ الانقسـام فيـما يتعلـق ببرامـج التعليـم المسـتمر.

- يجـب تصميـم خطـة شـاملة لتطويـر وتحديـث البنيـة التحتيـة لقطـاع العدالـة في قطـاع غـزة، بالإضافـة إلى تزويـد جميـع المرافـق بالمعـدات الحديثـة تزويـد جميـع المؤسسـات القضائيـة بنظـام المعلومـات المعـروف بـ»الميـزان ٢» في.

- يجـب أن تكـون الخطـوات المذكـورة أعـلاه منسـقة بشـكل جيـد وضمـن خطـة مسـتقبلية، وفي ذات الوقـت يجـب ضـمان اسـتمرار عمـل القضـاء بكفـاءة خـلال المرحلـة الانتقاليـة. يمكـن تحقيـق ذلـك مـن خـلال إنشـاء لجنـة مخصصـة تقـوم عـلى ثلاثـة مبـادئ رئيسـية هـي: أولويـة الإطـار الدسـتوري والتشريعـي؛ واسـتبعاد الحسـابات السياسـية مـن توحيـد قطـاع العدالـة؛ والتخلـص مـن حجـج انعـدام القانونيـة وانعـدام الشرعيـة مـن النقـاش المزمـع عقـده مـن أجـل إعـادة الإدمـاج.

ينبغي إنشاء لجنة مخصصة على النحو التالي:

- **تشـكيل اللجنـة:** ينبغـي أن تتألـف اللجنـة مـن القانونيـين (القضـاة المتقاعديـن والمحامـين والأكاديميـين وممثـلي منظـمات المجتمـع المـدني) الذيـن لديهـم مؤهـلات لا تشـوبها شـائبة، وسـمعتهم طيبـة ومعروفـون بالنزاهـة والحيـاد السـياسي. اختيـار الأعضـاء يجـب أن يعتمـد عـلى التنـوع، مـن حيـث العمـر والجنـس والأصـل الجغـرافي، والخلفيـة الاجتماعيـة مـن المجتمـع القانـوني الفلسـطيني.

- **الولايـة:** مـن مهـام اللجنـة اقـتراح حلـول ملموسـة لجميـع القضايـا التـي طرحتهـا الدراسـة الحاليـة، بمـا فيهـا: تحديـد المرتبـة والمكانـة للعاملـين في القضـاء قبـل وبعـد الانقسـام عـلى أسـاس منهجيـة شـاملة، ووضـع خطـة تدريبيـة شـاملة؛ وتحديـد كميـة

الحاجـة إلى موظفـين قضائيـين إضافيـين في قطـاع غـزة؛ ووضـع الحلـول الفنيـة مـن أجـل تحقيـق الوحـدة بـين جميـع المؤسسـات القضائيـة؛ ووضـع خطـة تقييـم مفصلـة عـن احتياجـات قطـاع العدالـة في قطـاع غـزة.

- **الإطار الزمني:** تقوم اللجنة باستكمال عملها وتقديم استنتاجاتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنشائها.
- **نطاق القرارات المتخذة:** ينبغي أن تنفذ القرارات التي تتخذها اللجنة من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
- **الفـترة الانتقاليـة:** بـين إنشـاء لجنـة واعتـماد قراراتهـا وتوصياتهـا، تبقـى المؤسسـات القضائيـة في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة عـلى حالهـا ولكـن دون توظيـف موظفـين جـدد أو ترقيـات أو تخفيـض عـدد الموظفـين القضائيـين.

إلى جانب هذه الآلية المقترحة، ينبغي اتخاذ الخطوات التالية على يد الجهات الفاعلة التالية لتسهيل عملية المصالحة:

- يجـب عـلى المؤسسـات القضائيـة في قطـاع غـزة والضفـة الغربيـة وضـع اسـتراتيجيات لينـة لإعـادة الإدمـاج وفتـح قنـوات للنقـاش بين موظفـي الإدارة المتوسـطة لبحـث المسـائل الفنية
- يجـب عـلى المؤسسـات القضائيـة في قطـاع غـزة إجـراء عمليـة تقييـم ومسـح احتياجـات الموظفـين القضائيـين وغـير القضائيـين الذيـن عملـوا قبـل الانقسـام ووضـع خطـة التنسـيب وإعـادة إدماجهـم في العمـل.
- ينبغـي عـلى المؤسسـات القضائيـة في الضفـة الغربيـة بـدء الاتصـال مـع الموظفـين القضائيـين وغـير القضائيـين قبـل الانقسـام في قطـاع غـزة، وإجـراء تقييـم لنشـاطهم المهنـي و/أو الأكاديمـي عـلى مـدى السـنوات الثـماني الماضيـة، فضـلاً عـن وضعهـم الحـالي.
- ينبغـي عـلى الجهـات المانحـة ووكالات العـون الـدولي الانخـراط في علاقـة بنـاءة مـع المؤسسـات القضائيـة في قطـاع غزة، للكشـف عن احتياجاتهـم مـن حيـث البنيـة التحتيـة والمعـدات والتدريـب، ودمـج هـذه الاحتياجـات المقـدرة في عمليـات التخطيـط والموازنـات الخاصـة بهـذه المؤسسـات.
- ينبغـي عـلى منظـمات المجتمـع المـدني ومنظـمات حقـوق الإنسـان أن تحفـز الجهـات المؤسسـية الفاعلـة عـلى الانخـراط في جهـود إعـادة الإدمـاج، وتعزيـز الشراكـة مـع المؤسسـات القضائيـة في قطـاع غـزة.

فهرس المحتويات

ملخص تنفيذي ٣

أ. خلفية الدراسة ٣

ب. منهجية الدراسة ٣

ج. النتائج الرئيسية ٣

د. التوصيات الرئيسية ٤

فهرس المحتويات ٦

١. المقدمة ٨

أ-الغرض من الدراسة ٨

ب-المنهجية ٨

٢. المعايير الدولية وأفضل الممارسات وأهميتها بالنسبة للقضية الفلسطينية ١٠

أ-نظرة عامة على المعايير الدولية وأفضل الممارسات ١٠

ب-خلفية الانقسام والأحداث المترتبة عليه ١٠

ج-أهمية المعايير الدولية بالنسبة للقضية الفلسطينية ١١

٣. تحليل جوهر مؤسسات سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة والتأثير على إعادة الإدماج ١٣

أ. خلفية الاطار العام ١٣

ب. ولاية المؤسسات القضائية وهيكلها التنظيمي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الانقسام وتوصيات من منظور إعادة الإدماج ١٤

٤. الموارد البشرية في قطاع العدالة في قطاع غزة مقارنة بالمعايير في الضفة الغربية ٣٤

أ. خلفية الوضع والشكل العام ٣٤

ب. تقييم الموارد البشرية: الوضع الحالي والاحتياجات ٣٤

٥. إحتياجات البنية التحتية في قطاع العدالة في قطاع غزة في أعقاب «عملية الرصاص المصبوب» ٥١

٦. توصيات بشأن عملية دعم إعادة الإدماج وآلياته ٥٣

ا. خلفية بشأن التوصيات ٥٣

ب. المبادئ التوجيهية ٥٣

ج. أهداف وطبيعة آلية إعادة الإدماج ٥٤

٧. الاستنتاجات والتوصيات العامة ٥٦
الملحق أ - قائمة المراجع ٥٨
الملحق ب - الإطار القانوني المعمول به ومقتطفات من القوانين ذات الصلة ٥٨
الملحق ب١- مراجعة التشريعات ٥٨
الملحق ب٢ - بنود مختارة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تشكيل المحاكم الشرعية ٦٠
الملحق ب٣ - بنود مختارة من القانون رقم ٢ عام ٢٠١٣ حول النقابات (قطاع غزة) ٦٢
الملحق ب٤ - الجدول المقارن: المعهد الفلسطيني للقضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة ٦٣
الملحق ج - الهياكل التنظيمية ٦٥
الملحق ج١ – وزارة العدل ٦٦
الملحق ج٢ – مجلس القضاء الأعلى ٦٨
الملحق ج٣ – مكتب النائب العام ٧٠
الملحق د – جداول الموظفين ٨٢
الملحق د١ – وزارة العدل – قطاع غزة ٨٢
الملحق د٢ – مجلس القضاء الأعلى – قطاع غزة ٨٧
الملحق د٣ – مكتب النائب العام – قطاع غزة ٩١
الملحق د٤ – المجلس الأعلى للقضاء الشرعي – قطاع غزة ٩٩
الملحق د٥ –مجلس القضاء الأعلى – الضفة الغربية ١٠٦
الملحق هـ - الاستبيانات ١٠٨
الملحق هـ١ – نموذج الاستبيانات التي وزعت على المؤسسات القضائية في قطاع غزة ١٠٨
الملحق هـ٢ – جدول مبسطة لردود المشاركين في الاستبيانات ١١٩
الملحق و - إحصاءات عن أحكام قضائية ١٣٣
الملحق و١ - في الضفة الغربية (٢٠٠٩-٢٠١٢) ١٣٣
الملحق و٢ - في قطاع غزة (٢٠٠٧-٢٠١٤) ١٥٧
الملحق ز - مجلس القضاء الأعلى / غزة: خطة عمل المكتب الفني مدتها ٦ أشهر ١٦٧

١. المقدمة

أ. الغرض من الدراسة

يقدم هذا التقرير محاولة لتقييم قطاعات العدالة في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف تقديم توصيات وسيناريوهات وخيارات لإعادة إدماج قطاع العدالة.

ب. المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على المعلومات والبيانات التي جمعها المؤلف. تم اتباع منهجيات نوعية وكمية كجزء من عملية البحث، بما في ذلك جمع البيانات الأولية ومراجعات أدبية وتشريعية وزيارات ميدانية ومقابلات، بالإضافة إلى إجراء مسح بين موظفي قطاع العدالة في قطاع غزة.

ج. مراجعة الأدبيات

أجريت مراجعة أدبية متعمقة لوضع إطار لمفاهيم وإمكانيات الإدماج . تم الاطلاع على عدد من المنشورات العلمية والتقارير والبحوث والدراسات التي أصدرتها المؤسسات الوطنية والدولية[١].

د. التشريع المعمول به

تم الحصول على التشريعات (الابتدائية والثانوية) أساساً من قاعدة بيانات المقتفي فيما يتعلق بالإطار القانوني المطبق في الضفة الغربية[٢]. وفي قطاع غزة، أصدرت السلطات القائمة[٣] عدد من القوانين والمراسيم منذ الانقسام، كان لبعضها تأثير على وضع المؤسسات القضائية وإطارها التنظيمي. وقد جمع الباحث بنفسه هذه التشريعات في مدينة غزة[٤].

1 تضمنت هذه المنشورات؛ واقع النظام القانوني في قطاع غزة بين 2007-2014، طارق الديراوي، تعزيز سيادة القانون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، شباط 2015؛ نيكولا بيلهام، الفكر والممارسة: النظام القانوني في غزة تحت حكم حماس، حزيران 2010. سارة أدامزيك، قوانين المحاكم الشرعية والأحوال الشخصية في قطاع غزة، المجلس النرويجي للاجئين، كانون الثاني 2011. ناثان براون، غزة بعد خمس سنوات: حماس تستقر، أوراق كارنيغي، حزيران 2012؛ إيلي البيانوراجع للوصول الى القائمة باكملها راجع الملحق أ في المراجع.

2 معهد الحقوق، جامعة بيرزيت على الرابط http://muqtafi.birzeit.edu/، آخر زيارة كانت بتاريخ 20 آب 2015

3 راجع الملحق ب1 للحصول على قائمة تشمل التشريع الأساسي والثانوي.

4 ترجمت البنود ذات الصلة بهذه القوانين ويمكن العثور عليها في الملحق ب4-2.

البيانات الأولية

تـم الحصـول عـلى مخططـات الهيـاكل التنظيميـة للمؤسسـات القضائيـة٥. يعتـبر تحليـل هـذه المخططـات في كثـير مـن الأحيـان إشـكالية بمعنـى أن معظـم المؤسسـات - سـواء في الضفـة الغربيـة أو قطـاع غـزة – ليـس لديهـا مخططـات نهائيـة لتـدرّج السـلطة. هنـاك عـدة مسـودات معممـة تكـون في كثـير مـن الأحيـان غـير مؤرخـة، ولا تتطابـق بشـكل كامـل مـع الواقـع. نتيجـة لذلـك، تـم عـرض هـذه المخططـات بطريقـة تسـمح للقـارئ أن يميـز بـين مـا هـو رسـمي وفي نفـس الوقـت غـير موجـود في الواقـع، والعكـس صحيـح.

جمعـت كذلـك قوائـم المـوارد البشريـة مـن المؤسسـات، والتـي كانـت غالبـا مطبوعـة عـلى أوراق. تـم اسـتخراج البيانـات التـي تحتويهـا هـذه الأوراق وعرضـت عـلى شـكل جـداول اكسـل. تحيـط بالمعلومـات حـول الإدارات والوحـدات التـي ينتمـي لهـا الموظفـون أوجـه القصـور ذاتهـا، كـما عـادة مـا تكـون المخططـات التنظيميـة غـير واضحـة، حيـث يتعـذر ربـط بعـض الموظفـين بدوائـر معينـة. بالإضافـة إلى ذلـك، يختلـف نـوع البيانـات (المسـتوى التعليمـي، تاريـخ التعيـين، العمـر) التـي تـم الحصـول عليهـا مـن مؤسسـة إلى أخـرى؛ وقـد حـاول الباحـث ان سـيتخدمها عـلى أفضـل وجـه٦.

وشملت عملية جمع البيانات تجميع وفحص جميع الخطط الاستراتيجية المتاحة، متضمناً خطط التنفيذ والتقارير الداخلية.

الزيارات الميدانية والمقابلات

بـين شـهري نيسـان وأيـار ٢٠١٥، تـم إجـراء زيـارة ميدانيـة لـلأراضي الفلسـطينية المحتلـة. وتـم إجـراء مـا يزيـد عـن مائـة مقابلـة في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة. شـملت المقابـلات مسـؤولين حكوميـين وموظفـين قضائيـين وغـير قضائيـين ومحامـين وممثـلي الجهـات المانحـة وخـبراء دوليـون وأسـاتذة جامعـات، ومنظـمات المجتمـع المـدني٧.

الاستبيانات

للاطـلاع عـلى التصـورات المتعلقـة بإعـادة توحيـد قطـاع العدالـة، وضـع الباحـث سلسـلة مـن الاسـتبيانات المصممـة خصيصـا لغـرض الدراسـة (موظفـين قضائيـين/ غـير قضائيـين) متضمنـاً مدخـلات مـن برنامـج الأمـم المتحدة الإنمـائي وتـم توزيع الاسـتبيانات على المؤسسـات القضائيـة الأربعـة في غـزة، وذلـك مـن أجـل اسـتهداف أكـبر عـدد مـن الموظفـين القضائيـين وموظفـي الإدارات العليـا والمتوسـطة. ويسـعى الاسـتبيان إلى

١) التعرف على خلفية الموظفين القضائيين وغير القضائيين؛

٢) تقييم عمليات التوظيف والمعايير المستخدمة بعد عام ٢٠٠٧؛

٣) دراسـة جـدوى إمكانيـة توحيـد النظـام القضـائي مـع تحديـد العقبـات والمخـاوف المحتملـة أمـام إمكانيـة إعـادة إدمـاج الموظفـين السـابقين؛

٤) تقييم ظروف العمل المادية التي يعمل فيها الموظف٨.

شـاركت في الاسـتبيان عينـة غـير عشـوائية تتكـون مـن ١٠٥ قضـاة ومدعـين عامـين وقضـاة شرعيـين، وموظفـين غـير قضائيـين مـن جميـع مؤسسـات العدالـة في قطـاع غـزة وتـم جمـع اسـتبيانات العينـة بالكامـل. كانـت المشـاركة طوعيـة دون تحديـد هويـة المشـارك. كانـت بعـض المؤسسـات أكـثر اسـتجابة مـن غيرهـا، وبالتـالي فـإن تمثيـل العينـة يختلـف. اسـتخدمت النتائـج في جميـع أقسـام هـذا التقريـر٩.

5 راجع الملحق ج.

6 راجع الملحق د للاطلاع على قوائم الموظفين القضائيين وغير القضائيين.

7 تجد القائمة الكاملة بالمقابلات في الملحق و.

8 تتوفر نماذج من الاستبيان في الملحق هـ1.

9 للاطلاع على هياكل مبسطة للردود المشاركين في الاستبيان، يرجى الاطلاع على الملحق هـ2.

٢. المعايير الدولية وأفضل الممارسات وأهميتها بالنسبة للقضية الفلسطينية

أ. نظرة عامة على المعايير الدولية وأفضل الممارسات

يقدم لنا التاريخ الحديث الكثير من النماذج لدول عانت سنوات من الدمار وعدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية أو هيمنة مجموعة واحدة (عرقية أو دينية، الخ) على الآخرين، ثم تحولت إلى نماذج حكم أكثر سعة وديمقراطية. وعادة حققت النجاحات من خلال تنفيذ إصلاحات مؤسسية بعيدة المدى تؤثر في المقام الأول على القطاع العام، بما فيها القضاء. وقد شملت بعض هذه الحالات التدخل الدولي أثناء أو بعد الصراع، بهدف ضمان حل طويل الأمد.

وضعت العديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة منهجية ومجموعة متنوعة من الأدوات المصممة لدعم الوصول لنتيجة إيجابية والتأكد من عدم استبدال النظام المنهار بشكل آخر من أشكال النظام التمييزي. وتتنوع بشدة تصنيفات الحالات التي تتشكل بعد انتهاء الصراع، وكذلك تختلف منهجيات التعامل معها على نطاق واسع.

تشمل سياسة الأمم المتحدة لمرحلة ما بعد الصراع خلق فرص العمل، وبرامج الدخل وإعادة الإدماج (حزيران ٢٠٠٩)[١٠]؛ تقرير الأمين العام، ٢٣ آب ٢٠٠٤، UN doc. S/٢٠٠٤/٦١٦. فضلا عن تقرير الخبير المستقل لتحديث مجموعة المبادئ لمكافحة الإفلات من العقاب، وتحديث مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال العمل على مكافحة الإفلات من العقاب، ٨ شباط ٢٠٠٥، UN doc. E/ CN.٤/ ٢٠٠٥/ ١٠٢ .Add.١. (ديان أورينتليخر).

قبل اتباع هذه المنهجية وتحديد أي الأدوات التي سوف تنفذ في هذه الدراسة، من المهم جداً وضع القضية الفلسطينية في المنظور أو الرؤية ودراسة ما هو بيت القصيد بالضبط.

ب. خلفية الانقسام والأحداث المترتبة عليه

تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية في أعقاب اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتي يعتبرها المجتمع الدولي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. تميز العقد التالي جزئياً بموقف الرفض الذي تبنته حركة حماس السياسية التي رفضت المشاركة حسب قوانين اللعبة التي وضعها نموذج أوسلو السياسي الجديد. لكن موقف حماس تطور تدريجياً، وأخيراً قررت حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية الخاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية عام ٢٠٠٦، حيث فازت بأغلبية المقاعد.

بعد فترة من الوحدة الوطنية، ووسط تبادل الاتهامات بمحاولة زعزعة الاستقرار، اندلعت اشتباكات في صيف عام ٢٠٠٧ في قطاع غزة بين الذراعين العسكريين للحركتين الرئيسيين، وفي النهاية تولت حماس السيطرة الكاملة على قطاع غزة في حين شددت فتح قبضتها على الضفة الغربية. حاول الجانبان على مدى السنوات الثماني الماضية، بتواصل متقطع اصلاح وجسر الهوة وإعادة توحيد الكيانين الفلسطينيين.

أثناء الانقسام وصف بعض المعلقين الوضع بأنه حرب أهلية تتأهب لأن تبدأ. على عكس هذا الافتراض، تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم مشاركة أو استهداف المدنيين في القتال، ولم يتم استهدافهم. عموماً، شاركت في القتال قوات الأمن الموالية لحماس وفتح، وهنالك تجلت غالبية الخسائر البشرية. كان سبب ارتفاع عدد القتلى المدنيين في قطاع غزة في السنوات اللاحقة جراء الهجمات الإسرائيلية وليس بسبب الصراع السياسي الداخلي. على الرغم من تعرض أعضاء وأنصار كل من الحزبين السياسيين الرئيسيين إلى السجن والعنف الجسدي، إلا أنه لا يمكن توجيه اتهام موضوعي إلى أي من النظامين بانتهاك جماعي واسع النطاق لحقوق الإنسان الأمر الذي تتميز به الحروب الأهلية.

---

10 المادة موجودة على الرابط http://www.refworld.org/pdfid/5227107a4.pdf. راجع «المبادئ التوجيهية الرئيسة من أجل إعادة إدماج ناجح»، ص 91-02: المبدأ التوجيهي الأول: التماسك والشمولية؛ المبدأ التوجيهي الثاني: لا ضرر ولا ضرار. المبدأ التوجيهي الثالث: الاستجابة لحساسية الصراع؛ المبدأ التوجيهي الرابع: يهدف لتحقيق الاستدامة. المبدأ التوجيهي الخامس: تعزيز المساواة بين الجنسين.

حالـة «مـا بعـد الـصراع» التـي يعيشـها قطـاع غـزة حاليـاً ليسـت نتيجـة الانقسـام الفلسـطيني الداخـلي، وبالتـالي يصعـب مقارنتـه بالبلـدان التـي مـرت بتجـارب الحـروب الأهليـة مثـل دولـة يوغوسـلافيا سـابقاً في أعقـاب انهيارهـا، أو رواندا بعـد الإبـادة الجماعيـة.

واسـتجابة لنـداء القيـادة السياسـية في الضفـة الغربيـة بعـد الانقسـام، اسـتنكفت الأغلبيـة السـاحقة مـن موظفـي الخدمـة المدنيـة في قطـاع غـزة، وغـادرت وظائفهـا في القطـاع العـام. ثـم لحقـت بهـم النيابـة العامـة، وانضـم إليهـم في وقـت لاحـق القضـاة، وتحولـت المؤسسـات القضائيـة إلى مكاتـب فارغـة. وظفـت السـلطات الجديـدة موظفـين قضائيـين كي يأخـذوا مـكان مـن اسـتنكف؛ حيـث تـم تعيـين نحـو مائـة قـاض وأعضـاء بالنيابـة العامـة عـلى مـدى السـنوات الثـماني الماضيـة[11].

عـلى العمـوم، لم يتأثـر التشريـع في قطـاع غـزة تأثـرا كبـيرا خـلال تلـك الفـترة ولا يختلـف القانـون المطبـق حاليـا كثـيرا عـما كان عليـه في الضفـة الغربيـة. عـلى وجـه العمـوم، التـزم الموظفـون القضائيـون الجـدد بالإطـار القانـوني الواجـب تطبيقـه وحافظـوا في الغالـب عـلى التعامـل بالتقـاضي العـادي المـدني والجنـائي (مجلـس القضـاء الأعـلى) أو قضايـا الأحـوال الشـخصية (المجلـس الأعـلى للقضـاء الشرعـي). ومـن المهـم أن نؤكـد هنـا عـلى أن معظـم المسـائل المتعلقـة بالأمـن (وهنـا تـم توثيـق انتهـاكات خطـيرة لحقـوق الإنسـان عـلى طـرفي الانقسـام) يتـم تقديمهـا للتقـاضي بالمحاكـم العسـكرية، الامـر الـذي يقـع خـارج نطـاق هـذه الدراسـة.

في الواقـع، يبـدو أن القضـاء الحـالي في قطـاع غـزة يتمتـع بدرجـة مـن الثقـة لـدى الجمهـور وهـو أكـثر حرصـاً عـلى اللجـوء إلى اسـتخدام آليـات العدالـة الرسـمية الأمـر الـذي يـأتي عـلى عكـس فـترة الفـوضى التـي واجهـت قطـاع غـزة بـين عامـي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، عندمـا كان الجمهـور يميـل كثـيراً إلى اللجـوء إلى أسـاليب العدالـة غـير الرسـمية لطلـب التعويـض.

ج. أهمية المعايير الدولية بالنسبة للقضية الفلسطينية

السـياق الفلسـطيني كـما عرضنـاه سـابقاً يختلـف كثـيراً عـن قضايـا أخـرى مثـل جنـوب أفريقيـا تحـت إطـار الفصـل العنـصري، أو بلـدان أوروبـا الشرقيـة قبـل سـقوط الأنظمـة الشـيوعية، تحـت هـذه الأنظمـة هوجمـت مؤسسـات الدولـة بمـا فيهـا السـلطة القضائيـة عـلى يـد قطاعـات واسـعة مـن السـكان لإعتـماد الأنظمـة عـلى العنصريـة، والسياسـات التمييزيـة أو الاسـتبدادية في إدارة الشـؤون. رغـم وجـود العديـد مـن العيـوب المحيطـة بهـا، تبقـى المؤسسـات العامـة الفلسـطينية في قطـاع غـزة والضفـة الغربيـة فعالـة. لا يعـاني القطـاع القضـائي الفلسـطيني، مـن الفسـاد بشـكل كامـل أو التحـزب، بـل يعـاني مـن نقـص حـاد في المـوارد والموظفـين.

وهـذا يعنـي أن معظـم الأدوات الدوليـة التـي اسـتعملت مـن أجـل إعـادة بنـاء المجتمعـات المتعطلـة في جميـع أنحـاء العـالم لا تناسـب القضيـة الفلسـطينية. لكـن تـم طـرح شـمل بعـض المراقبـين والجهـات الفاعلـة بالتطـرق إلى ضرورة المـضي قدمـاً نحـو فحـص أهليـة الموظفـين القضائيـين[12]، مثلـما تـم في يوغوسـلافيا السـابقة أو في ألمانيـا الشرقيـة بعـد إعـادة توحيدهـا مـع الغربيـة.

تهـدف عمليـات التدقيـق إلى «تحويـل المؤسسـات التـي ارتكبـت انتهـاكات خطـيرة خـلال الـصراع إلى هيئـات عامـة تحظـى بالثقـة المدنيـة وتحمـي حقـوق الإنسـان». يـأتي هـذا عـبر «اسـتثناء الأشـخاص الذيـن يعانـون مـن نقـص محجـف بالنزاهـة[13] مـن الوظائـف العامـة»، «لا سـيما في قطاعـي الأمـن والعدالـة، اللـذان يعتـبران الآن مقيـاس مهـم لإصـلاح الحكـم في البلـدان التـي مـرت بحقبـة مـن الـصراع». كـما لوحـظ في القسـم السـابق، فإنـه لا يمكـن الجـزم أن الموظفـين القضائيـين الحاليـين يعانـون مـن « نقـص مجحـف بالنزاهـة التـي مـن شـأنها أن تخضعهـم للفحـص بصـورة منهجيـة.

حـددت دراسـة واسـعة النطـاق نـشرت قبـل عـدة سـنوات عـدداً مـن الـشروط الأساسـية اللازمـة لتنفيـذ برنامـج الفحـص. أهمهـا هـو السـياق السـياسي؛ «هـل هنـاك سـلطة حكوميـة وإرادة سياسـية[14]» لتنفيـذ برنامـج الفحـص؟ مـن الواضـح في حالـة إعـادة إدمـاج القضـاء الفلسـطيني أنـه لا يوجـد اسـتعداد لـدى أي مـن السـلطات في الضفـة الغربيـة ولا القيـادة السياسـية في قطـاع غـزة لخـوض هـذه التجربـة. هنـاك شرط آخـر مهـم للنجـاح هـو الإطـار القانـوني الـذي مـن شـأنه تمكـين حـدوث عمليـة الفحـص.

---

11 راجع الفصل الرابع للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن المؤسسات القضائية.

12 هناك اقتراحات بإجراء فحص جزئي (تنفذ فقط مع الموظفين المعينين بعد الانقسام)، أو فحص كامل لجميع الموظفين القضائيين في دولة فلسطين.

13 النزاهة تشير إلى «توافر معايير ذات الصلة بحقوق الإنسان والسلوك المهني، بما فيها الملاءمة المالية، في ذلك الشخص».

14 العدالة كوقاية، صفحة 945.

كـما لوحـظ في الدراسـة المشـار إليهـا آنفـا، «اتخـاذ أسـاس قانـوني متـين سيسـهل عمليـة الفحـص كثـيرا. » إذا طُلـب تشريـع داخـلي خـاص، فإنـه ينبغـي أن يكـون واضحـاً ودقيقـاً، وبمـا يتفـق مـع المتطلبـات الدسـتورية والمعايـير الدوليـة[١٥] «. في الحالـة الفلسـطينية، لا يوجـد حاليـاً تشريـع يمكنـه تأطـير آليـة الفحـص»[١٦]. إن اعتـماد مثـل هـذا التشريـع - في حـال تـم تفعيـل المجلـس التشريعـي الفلسـطيني - مـن شـأنه أن يكـون إشـكالياً للغايـة في ظـل غيـاب الإرادة السياسـية، والتـي كـما ذكـر أعـلاه لا تلـوح في الأفـق.

لذلـك، بالإضافـة إلى الاحتيـاج إلى آليـة تدقيـق، لا تبـدو الـشروط اللازمـة لمثـل هـذه العمليـة متوفـرة كي يتـم تنفيذهـا في فلسـطين. في حالـة دولـة فلسـطين، قـد يكـون لهـذه العمليـة آثـاراً سـلبية حتـى إن فُرضـت مـن قبـل أي مـن الطرفـين- قـد تسـتخدم هـذه العمليـة كأداة سياسـية لـصرف بعـض الموظفـين القضائيـين عـلى أسـاس افتراضـات متعلقـة بالانتـماء السـياسي أو الأيديولوجـي.

وفي واقـع الأمـر، فـإن «نزاهـة» القضـاة والمدعـين العامـين المعينـين أو المرقـين منـذ الانقسـام لا يتكـرر ذكرهـا عـلى لسـان الداعـين إلى إنشـاء آليـة الفحـص. بـدلاً مـن ذلـك، فهـم عـادة يتحدثـون عـن مسـألة امتثـال تعيـين الموظفـين القضائيـين وغـير القضائيـين مـع إطـار القانـون كطريقـة أخـرى للحديـث عـن فصلهـم مـن مناصبهـم. وبذلـك، فإنهـم - في كل مـن الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة - يلقـون ظـلالاً مـن الشـك عـلى شرعيـة ومشروعيـة النظـام القضـائي «للجانـب الآخـر». ومـن المؤكـد أن الهـدف مـن هـذه الدراسـة ليـس إجـراء تحليـل متعمـق حـول الفتنـة التـي وقعـت واسـتخلاص اسـتنتاجات حـول مـن يتحمـل المسـئولية؛ ولكـن تأخـذ الدراسـة بالإعتبـار أن الوضـع تطـور عـلى مـدى السـنوات الثـماني الماضيـة بالقـدر الـذي يجعـل مـن الصعـب عـلى أي مـن الجانبـين نـزع القانونيـة والشرعيـة عـن الآخـر. ولا يمكـن مـلء هـذا الفـراغ القانـوني إلا مـن خـلال انتخابـات حـرة ونزيهـة وشـاملة في المسـتقبل.

انطلاقـاً مـن هـذا، يتعـين عـلى المـرء أن يتعامـل بشـكل عمـلي مـع النتائـج المترتبـة عـلى الإجـراءات التـي اتخذتهـا هـذه الحكومـات المتنافسـة. في الضفـة الغربيـة، تـم تعيـين العـشرات مـن القضـاة وأعضـاء النيابـة العامـة خـلال السـنوات الثـماني الماضيـة مـن أجـل تلبيـة الطلـب الناجـم عـن تزايـد عـدد السـكان. إجـراء عمليـة تدقيـق شـاملة لـكل الموظفـين القضائيـين سـيكون لـه تأثـير عكـسي مـن شـأنه تعطيـل القضـاء وزيـادة تراكـم القضايـا. وفي ذات الوقـت؛ تـم تعيـين أكـثر مـن مائـة قـاض وعضـو بالنيابـة العامـة في قطـاع غـزة ، كي يحلـوا مـكان المتوقفـين عـن العمـل بعـد الانقسـام، لم يقـترب هـذا الرقـم بعـد مـن الوفـاء باحتياجـات السـلطة القضائيـة. إذاً الأولويـة يجـب أن تكـون كالتـالي؛ إعـادة إدمـاج وتدريـب الموظفـين القضائيـين السـابقين، والبحـث عـن سـبل تأمـين المـوارد الماليـة اللازمـة لتعيـين موظفـين إضافيـين.

15 العدالة كوقاية، صفحة 255.

16 الآثـار المترتبـة عـلى إنشـاء آليـة فحـص دون إطـار قانـوني وطنـي قـد تكـون مدمـرة؛ في صربيـا، حـين تـم التحـري عـن جميـع القضـاة وفصـل المئـات نتيجـة لهـا، ألغـت المحكمـة العليـا في وقـت لاحـق قـرار إنشـاء مجلـس الفحـص بحجـة عـدم دسـتوريتها. وتمـت إعـادة إدمـاج القضـاة المعزولـين عـلى الفـور في مناصبهـم. خـلال الفـترة الانتقاليـة بعـد انهيـار نظـام الفصـل العنـصري في جنـوب أفريقيـا، إحـدى الحجـج التـي سـيقت ضـد قـرار فحـص موظفـي الخدمـة المدنيـة كانـت «عـدم دسـتورية إصـدار مثـل هـذه القوانـين عـلى المسـتوى الوطنـي»، والعـدل كوقايـة، صفحـة 551.

٣. تحليل جوهر مؤسسات سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة والتأثير على إعادة الإدماج

أ. خلفية الإطار العام

في قطاع غزة

بصفة عامة، تشبه المؤسسات القضائية العاملة حالياً في غزة إلى حد كبير عمل المؤسسات قبل الانقسام. تجد ذلك متمثلاً في مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة؛ مع اختلاف بسيط في نظام المحاكم الشرعية التي خضعت لتغييرات داخلية مهمة لأسباب مفصلة أدناه.

يمكن تفسير استمرار المؤسسات في العمل إلى عدة عوامل. أولاً بعد فترة وجيزة من الانقسام، جرى نقاش داخل حماس بشأن النهج الذي ينبغي تطبيقه في حكم قطاع غزة - بما لا يخالف ما حدث في بلدان أخرى فرضت عليها سلطات حركات مرتبطة بالإخوان المسلمين. من جهة، دعا أصحاب «الأيديولوجيات» إلى إعادة تشكيل المؤسسات العامة بالكامل وإقامة مجتمع جديد يقوم على المبادئ الإسلامية. ومن جهة أخرى، دعا أصحاب نهج «التدرج»[١٧] إلى قبول المؤسسات الرسمية ثم العمل على إعادة تشكيلها. وفيما يتعلق بالسلك القضائي، كان التوجه الأخير هو الحاكم - والذي يتمثل بفقهاء القانون والمحامين طيبي السمعة الذين ما لبث أن عينوا في المناصب العليا[١٨].

ثمة عامل آخر، يرتبط إلى حد ما بالعامل الأول، ويمكن تحديده في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ يتمثل في الرغبة في عدم الانجرار إلى مزيد من تفتيت وحدة الكيانات الفلسطينية التي نشأت بعد اتفاق أوسلو. هذا الاتجاه واضح بشكل جلي في الاعتدال النسبي لتعديل التشريعات من خلال المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة والقوانين بالمراسيم الصادرة في رام الله، ومصدر القلق ناجم عن أن السماح بتطور نظامين مختلفين من شأنه أن يعقد توحيدهما في المستقبل. لا يرغب أي من الجانبين السياسيين أن يظهر كمسؤول عن مثل هذه النتيجة. بالإضافة إلى ذلك، سعت حماس لتظهر باعتبارها حاكم شرعي و«مناصر للسلطة التشريعية» أمام المواطنين الفلسطينيين وأصحاب المصلحة الدوليين على حد سواء، كما ودفعتهم للالتزام بمؤسسات الحكم الحالية. فيما يتعلق بالنظام القضائي، ترجمت هذه الخطوات على النحو التالي: أجريت بعض التعديلات على الإطار التشريعي، وفرض التقيد بالقانون القائم في إدارة القضاء، مع الحفاظ على الهياكل التنظيمية للمؤسسات القضائية».

وأخيراً، فإنه لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية أن الانقسام السياسي، وما تلاه من نفور الموظفين القضائيين وغير القضائيين شبه كامل من (بداية في مكتب النائب العام، ثم مجلس القضاء الأعلى، وإلى حد أقل في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي)، أدى بين عشية وضحاها إلى شغور القضاء تماما. ولا شك أن عملية اختيار وتعيين، وتقديم الحد الأدنى من التدريب للقضاة والمدعين العامين والموظفين الإداريين الجدد استغرقت وقتا. كانت الأولوية تجنب الفوضى وتوفير درجة كافية من الحماية للمواطن. في مثل هذه الظروف، حتى لو كانت السلطات الجديدة تهدف إلى تحقيق هذه الغاية، لم يتوفر الوقت الكافي والقوى العاملة اللازمة للعمل على إصلاحات بعيدة المدى.

تجدر الإشارة إلى أنه نفذت بعض الخطوات الملموسة منذ الانقسام ساهمت في تحسين نظام العدالة، والبعض منها قد آتى أكله، مثل إنشاء الشرطة القضائية، والتنفيذ المباشر لقرارات المحاكم الشرعية التي يصدرها المجلس الأعلى للقضاء الشرعي.

---

17 مصطلح الأيديولوجية / التدرج ورد سابقا في مقال نيكولا بيلهام، الفكر والممارسة: النظام القانوني في غزة تحت حكم حماس، صفحة 3-2: «[في حزيران 2007، حماس] انقسمت بين أيديولوجيين وإصلاحيين بشأن ما شكل الحكم في الدويلة التي تسيطر عليها. رأى الإصلاحيين أن على حماس ألا تفوت الفرصة لإقامة شرع الله، (قوانين الرب)، والسعي إلى توسيع النظام غير الرسمي، وإصدار الفتاوى وإنشاء لجان في جميع أنحاء قطاع غزة لإدارة تطبيق الشريعة غير الرسمية. ورأى الطرف الآخر في حماس أنه يجب أن تعمل من خلال المؤسسات القضائية والتشريعية والتنفيذية الرسمية للسلطة الفلسطينية، والعمل تدريجيا على أسلمة هذه المؤسسات. وهنا، أيضا، كان انقسام حاد داخل الحركة بين أولئك الذين يدعون إلى إصلاح شامل للتشريعات القانونية، وأولئك الذين يؤيدون التدرج «.

18 المرجع السابق، صفحة 3:»ولكن بعد فرض سيطرتها، أسرع أصحاب النهج التدريجي بتأكيد نفوذهم عن طريق إعادة تنشيط النظام القانوني الموجود مسبقا.»

في الضفة الغربية

اتخذ تطوير قطاع العدالة في الضفة الغربية مساراً مختلفاً جداً خلال السنوات الثماني الماضية. بمساعدة العديد من الجهات المانحة والخبرات الدولية، خضعت معظم المؤسسات القضائية إلى تغييرات هامة، والتي كان لها تأثير قوي على كل من هيكلها التنظيمي والموارد البشرية. قد أدى ذلك إلى افتتاح أقسام جديدة، والتركيز على المسائل الموضوعية التي تم تجاهلها من قبل (مثل تحديد الأولويات بين قضاء النوع الاجتماعي وقضاء الأحداث)، هنالك زيادة ملحوظة في تعيين الموظفين القضائيين وغير القضائيين، وبذل جهد منظم في مجال بناء القدرات والتخطيط الاستراتيجي. كما وتحسن قطاع العدل في الضفة الغربية أيضا بشكل كبير من حيث جودة البنية التحتية ومعداتها.

ب. ولاية المؤسسات القضائية وهيكلها التنظيمي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الانقسام وتوصيات من منظور إعادة الإدماج

لن نخوض في هذا القسم في تفاصيل صلاحيات ومهام المؤسسات القضائية، ولكن سوف نقتصر الحديث بتسليط الضوء على التغييرات الحاصلة منذ الانقسام في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

قد تختلف طبيعة هذه التغيرات؛ حيث يرجع بعضها بسبب تعديل او اعتماد تشريعات جديدة (من خلال إصدار قوانين بمراسيم على يد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، ومن خلال القوانين التي يصدرها المجلس التشريعي الفلسطيني الغزي في قطاع غزة)، في حين يرجع البعض الآخر إلى كون القرارات مجرد نتيجة لقرارات السلطات التنفيذية (التشريع الثانوي) أو إعادة الهيكلة الداخلية. هذا الأمر له آثار تعقد جهود التوحيد، بقدر ما تتطلبه المواءمة التشريعية من أجل تحقيق الاندماج الكامل - وخاصة فيما يتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء الشرعي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النهج الذي يسلكه القضاء منذ الانقسام له تأثير مزدوج على الموارد البشرية اللازمة؛ من ناحية، فإنه قد يؤدي إلى ازدواجية في عمل المؤسسات القضائية، بما في ذلك الوحدات والإدارات التي كان لها مركزية واحدة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة حتى عام ٢٠٠٧ - يجب أن تعود ذات مركزية واحدة مرة أخرى عند تنفيذ إعادة الإدماج. من ناحية أخرى، ترك الأمر للتطور مع البيئة المتغيرة، وأنشأ وحدات أو إدارات جديدة، بعض منها يجب أن يغطي كل دولة فلسطين - الامر الذي سيتطلب تعيين موظفين إضافيين.

وقد تم التأكيد على هذه الأبعاد المختلفة في جميع أنحاء هذا القسم.

١. وزارة العـــــــدل

أ. في الضفة الغربية

الهيكل التنظيمي

لم يعـدل مجلـس الـوزراء الهيـكل التنظيمـي لـوزارة العـدل رسـميا منـذ آخـر اعتـماد لـه في عـام ٢٠٠٥. لكـن فعليـاً شـهد الهيـكل التنظيمـي تغـيرات عديـدة، تمثلـت في مقترحـات هيـاكل تنظيميـة. يهـدف عـرض الهيـاكل التنظيميـة في هـذه الدراسـة إلى تعزيـز هـذه المسـودات المختلفـة[١٩].

الإدارة العامة للسجل العدلي

تـم إنشـاء الإدارة العامـة [٢٠] عـام ٢٠٠٩ وهـي لا تظهـر عـلى الهيـكل التنظيمـي لعـام ٢٠٠٥. تتكـون بشـكل رئيـسي مـن السـجل القضـائي الوطنـي الـذي تأسـس في العـام نفسـه بنـاء عـلى قـرار مـن مجلـس الـوزراء يعـود تاريخـه إلى عـام ٢٠٠٥[٢١]. السـجل القضـائي الوطنـي هـي المسـؤول عـن إصـدار شـهادات عـدم محكوميـة، وهـي وثيقـة قـد تُطلـب مـن المواطـن في العديـد مـن الحـالات (مثـل التقـدم بطلـب للحصـول عـلى وظيفـة أو عـلى قـرض). حتـى عـام ٢٠٠٩، كانـت شـهادات عـدم المحكوميـة تصـدر عـن وزارة الداخليـة، كـما هـو الحـال في قطـاع غـزة حاليـا.

كلفـت الإدارة العامـة للسـجل العـدلي أيضـا بوظائـف كاتـب العـدل (مثـل التصديـق عـلى وثائـق رسـمية) التـي كانـت تؤديهـا دائـرة الشـهادات والوثائـق (الإدارة العامـة للشـؤون الإداريـة). أنشـئت في المـدن في أنحـاء الضفـة الغربيـة[٢٢] منـذ عـام ٢٠٠٩ العديـد مـن المكاتـب الفرعيـة المجهـزة بأجهـزة الحاسـوب وتكنولوجيـا المعلومـات التـي ترتبـط بقاعـدة بيانـات المديريـة العامـة.

التوصيات:

- لم يتـم تنفيـذ قـرار إنشـاء السـجل القضـائي الوطنـي ٢٠٠٥ في قطـاع غـزة. إذا اتخـذ قـرار بتعميـم هـذا الحـل المطبـق في الضفـة الغربيـة إلى كافـة أرجـاء دولـة فلسـطين، لـن تكـون هنـاك حاجـة إلى تعديـل التشريـع، ولكـن يسـتلزم تعيـين وتدريـب موظفـين إضافيـين. تتطلـب هـذه العمليـة أيضـا شراء أجهـزة حاسـوب وخـوادم (سـيرفرات) ومعـدات الشـبكات لربـط وزارة العـدل في قطـاع غـزة مـع قاعـدة البيانـات. ينبغـي توسـيع المسـاعدة الدوليـة المقدمـة إلى المديريـة العامـة للسـجلات العدليـة كي تشـمل قطـاع غـزة.
- في الوقـت الراهـن، ليـس لـدى وزارة العـدل في قطـاع غـزة أي مكاتـب فرعيـة. فعـلى المواطـن الـذي يحتـاج تصديـق وثيقـة رسـمية القيـام بذلـك شـخصياً في مقـر وزارة العـدل المركـزي. يتمثـل الحـل في فتـح مكاتـب فرعيـة (عـلى سـبيل المثـال في الجنـوب، والوسـطى، وشـمال غـزة) لتشـمل تغطيـة كافـة مناطـق قطـاع غـزة. يتطلـب هـذا الأمـر مقـرات ومعـدات وموظفـين إضافيـين.

وحدة شؤون مجلس الوزراء

وحـدة شـؤون مجلـس الـوزراء لا تظهـر عـلى الهيـكل التنظيمـي الرسـمي. يتمثـل اختصاصهـا في التواصـل مـع الأمانـة العامـة لمجلـس الـوزراء، و إطـلاع الوزيـر مقدمـا عـلى أيـة اجتماعـات مـع مجلـس الـوزراء وتنسـيق عمـل لجـان وزارة العـدل.

التوصيات:

وحـدة شـؤون مجلـس الـوزراء وحـدة مركزيـة. ينبغـي أن تكـون قـادرة عـلى العمـل بطريقـة مرنـة وذلـك لمتابعـة وإبـلاغ الوزيـر، سـواء عقـدت اجتماعـات مجلـس الـوزراء في غـزة أو في رام اللـه. لـذا ليـس هنـاك حاجـة لتشـكيل وحـدة أخـرى في قطـاع غـزة.

---

19 راجع الهيكل التنظيمي في الملحق ج1.

20 تسـمى الإدارة العامـة للسـجل العـدلي أحيانـا بـ»المديريـة العامـة للخدمـات العامـة» وباللغـة الانجليزيـة التقاريـر والدراسـات. تقـرر هنـا اعتـماد الترجمـة الانكليزيـة للاسـم الرسـمي لـلإدارة العامـة باللغـة العربيـة، كـما يظهـر عـلى موقـع وزارة العـدل في (http://www.moj.pna.ps/#secondPage).

21 قـرار مجلـس الـوزراء رقـم 97 لسـنة 2005 بشـأن إنشـاء السـجل القضـائي الوطنـي، تجـده عـلى الرابـط التـالي: http://muqtafi.birzeit.edu/Legislation/GetLegFT.aspx?LegPath=2005&MID=15178

22 توجد المكاتب الفرعية في جنين ونابلس والخليل (مكتبين فرعيين)، وأريحا، وطوباس، وبيت لحم. ومن المقرر افتتاح مكتب فرعي في طولكرم.

وحدة التعاون القانوني الدولي

تأسست هذه الوحدة رسمياً عام ٢٠١٣ بناء على قرار من وزير العدل [٢٣]، مع أن قرار تفعيلها صادر منذ آذار٢٠١١ [٢٤]. ويرأسها مدير يساعده اثنان من الموظفين القانونيين، والوحدة مكلفة بمتابعة الاتفاقات الثنائية مع البلدان الأجنبية (المتعلقة بتسليم المجرمين والمسائل القانونية الأخرى) وتنسيق مهام إعداد تقارير وزارة العدل بما يتلائم مع معاهدات حقوق الإنسان التي انضمت اليها دولة فلسطين.

التوصيات:

وحدة التعاون القانوني الدولي هي وحدة مركزية متصلة مباشرة بالوزير ولا تقدم خدمات للجمهور. بالتالي فإنه لا يبدو من الضروري إضافة وحدة أخرى في قطاع غزة.

وحدة النوع الإجتماعي

لا تظهر النوع الإجتماعي على الهيكل التنظيمي لعام ٢٠٠٥[٢٥]. تأسست الوحدة بعد الانقسام وظلت تراوح مكانها لعدة سنوات، ولكنها نشطة نسبياً في الوقت الراهن، تحت إدارة مدير واحد يساعده اثنان من الموظفين القانونيين.

التوصيات:

لا توجد وحدة نوع اجتماعي في وزارة العدل في قطاع غزة، ولم تضع الوزارة سياسة متعلقة بهذا الصدد. يجب على الأقل تعيين شخص متخصص في قضايا النوع الإجتماعي للتواصل والتنسيق مع وحدة النوع الإجتماعي في الضفة الغربية، والعمل على برامج تدريب للموظفين في قطاع غزة، والتعريف باستراتيجيتها الشاملة من خلال التعرف وتحديد احتياجاتها في قطاع غزة. ينبغي أن يشمل قطاع غزة الدعم والمساعدات الخارجية والخبرات التي تحصل عليها الضفة الغربية.

مركز المعلومات العدلي

تم تأسيس مركز المعلومات العدلي في أيلول ٢٠١٠، يتألف طاقمه حالياً من مدير يساعده صحفي ومساعد قانوني. يختص المركز باطلاع الجمهور على النظام القضائي في دولة فلسطين ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بقطاع العدالة على موقعه المخصص لهذه الغاية على الانترنت.

التوصيات:

لا يوجد مركز معلومات عدلي في قطاع غزة. في المستقبل، يمكن أيضاً أن تبقى مركزيته في رام الله ولكن يجب أن يشمل نطاق عمله قطاع غزة. يمكن التعاقد مع صحفي لأداء هذا الدور.

ملف قضاء الأحداث

على الرغم من أنه كان مخطط لها منذ عدة سنوات لا توجد وحدة لقضاء الأحداث حالياً في وزارة العدل. يعمل موظفان على الملف بدوام جزئي بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية الأخرى التي تعمل على تعزيز حقوق الأطفال (خاصة فيما يتعلق بالمساعدة القانونية والطب الشرعي، والوساطة القانونية)، تحاول الوحدة الحصول على استقلالية في إطار وزارة العدل بإنشاء وحدة كاملة.

التوصيات:

يجب أن تشمل أنشطة ملف قضاء الأحداث في وزارة العدل قطاع غزة، حيث لا توجد مبادرة من هذا القبيل حاليا. ينبغي تعيين أو تكليف موظف واحد أو عدد من الموظفين في وزارة العدل للعمل كجهة تنسيقية والاستعداد لتقديم التدريب للموظفين.

---

23 القرار رقم 9 لعام 2013.

24 تقييم القدرات المؤسسية في وزارة العدل الفلسطينية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صفحة 27.

25 على الرغم من أن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تقييم القدرات المؤسسية لوزارة العدل الفلسطينية) ينص على خلاف ذلك في صفحة 42، وحدة النوع الاجتماعي لا تظهر على الهيكل التنظيمي الرسمي التي حصل عليها المؤلف خلال زيارته الميدانية إلى فلسطين.

وحدة حقوق الإنسان وشكاوى المواطنين

على الرغم من أن الوحدة كانت موجودة منذ ما قبل الانقسام، إلا أنها خضعت لسلسلة من التغييرات الهامة بمساعدة المانحين الدوليين. تنشط الوحدة بشكل خاص في صياغة الكتيبات والتقارير وكذلك تدريب موظفي وزارة العدل في الدوائر الأخرى حول الالتزام بمتطلبات معاهدات حقوق الإنسان. تجري الدائرة أيضا أبحاث لتحديد التناقضات المحتملة بين المعاهدات الدولية والتشريعات الفلسطينية، كما وتقدم المشورة القانونية بشأن مشاريع القوانين، بالإضافة إلى الاستجابة لشكاوى المواطنين الموجهة إلى وزارة العدل.

التوصيات:

- تعتبر خبرة هذه الوحدة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان محور الوكالات الدولية في السنوات الأخيرة ويجب أن تبقى على مستوى مركزي في الضفة الغربية. الوحدة الموجودة في قطاع غزة صغيرة وباستطاعتها مواصلة أداء مهامها في التفتيش وإدارة شكاوى المواطنين في غزة.

دائرة الطب الشرعي العامة

خلال السنوات الأخيرة، تلقت دائرة الطب الشرعي العامة دعماً واسعاً من الجهات المانحة الدولية. في ظل غياب مختبر متخصص في الطب الشرعي[٢٦] في الضفة الغربية، تعهد مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات مؤخراً بتمويل مشروع إنشاء مختبر مختص بعلم الأمراض وكذلك مختبر مختص بالمخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إرسال ستة أطباء بتخصصهم العام من الضفة الغربية للأردن للتخصص في الطب الشرعي.

التوصيات:

ينبغي توسيع نطاق الدعم المقدم لدائرة الطب الشرعي العامة في الضفة الغربية لتشمل قطاع غزة بحيث هناك حاجة ماسة للدعم. لا توجد مختبرات متخصصة بالطب الشرعي[٢٧]، ولم يتلقى الأطباء الذي يعملون بالطب الشرعي في غزة التعليم المتخصص المطلوب.

دائرة تكنولوجيا المعلومات العامة

يعود تأسيس وحدة تكنولوجيا المعلومات إلى عام ٢٠٠٥ ، حين كانت تتكون من موظف واحد في رام الله. حدثت معظم التطورات والإنجازات على الدائرة بعد الانقسام، بحيث تحوي الدائرة حالياً سبعة موظفين بالإضافة إلى المدير.

وقد تحقق عدد من الانجازات في هذه الدائرة في السنوات الأخيرة ابتداءاً بنظام الأرشفة وإدارة الوثائق، الذي بدأ في عام ٢٠١٠، والذي يحتوي على عدد من وثائق وزارة العدل. كما وتساعد دائرة تكنولوجيا المعلومات الدائرة العامة للشؤون المهنية والسجلات العدلية في عملياتها (اعتماد المترجمين، التحكيم، التصديق على وثائق رسمية، وما إلى ذلك). وحصل موظفو وزارة العدل على تجهيزات حاسوب حديثة وتلقوا تدريبات على استخدام نظم المعلومات في وزارة العدل.

التوصيات:

- توسيع نطاق عمل نظام الأرشفة وإدارة الوثائق إلى وزارة العدل في قطاع غزة وتدريب موظفي دائرة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات على استخدام هذه الأنظمة.
- تقديم تجهيزات وتدريب جميع الموظفين في قطاع غزة.

---

26 يوجد مختبر للمقذوفات والأسلحة، تحت إشراف وزارة الداخلية.

27 عند الحاجة إلى فحص العينات في إطار القضايا الجنائية يتم إرسالها إلى المعامل المصرية. التكاليف مرتفعة بسبب الإغلاق المستمر للحدود ، لا تصل العينات في الوقت المناسب في كثير من الأحيان.

ب. في قطاع غزة

الهيكل التنظيمي

تلتزم وزارة العدل في غزة بشكل تام بالهيكل التنظيمي المعتمد لعام ٢٠٠٥، بحيث لم يحدث عليه أي تغييرات.

الإدارة العامة للشؤون المهنية والوسائل البديلة لحل النزاعات

بالإضافة إلى قيامها بالمهام التي تؤديها نفس الإدارة بالضفة الغربية، تقوم الإدارة العامة للشؤون المهنية في قطاع غزة بحيث تعهد بمهمة تسجيل النقابات وذلك في أعقاب اعتماد قانون النقابات[٢٨] في ٢٣ آذار٢٠١٣. لتتمكن الإدارة من تحقيق هذه المهمة تم إنشاء وحدة معينة، تتمثل في المدير والموظف الإداري، عام ٢٠١٤ بحيث تعمل تباعاً للمديرية العامة.

التوصيات:

مصير قانون النقابات غير معروف، وقد يعني إلغائه إلغاء الوحدة الجديدة.

وحدة حقوق الإنسان والشكاوى

تعمل الوحدة حالياً بثلاثة موظفين - كانوا ستة حين وقع الانقسام - بالإضافة إلى مدير وسكرتير. وظل اختصاصها خصوصاً دون تغيير منذ عام ٢٠٠٧؛ حيث لا تزال الوحدة تتلقى جميع الشكاوى المقدمة من المواطنين ضد المؤسسات الحكومية[٢٩]، كما وتقوم الوحدة حالياً بتفتيش السجون الخمسة ومراكز الشرطة التسعة عشر المنتشرة في جميع أنحاء قطاع غزة. ومع ذلك، منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية عام ٢٠١٤، لم تعد هذه الوحدة ترد على تقارير منظمات حقوق الإنسان، الأمر الذي كان يحدث على فترات متقطعة مسبقا.

ومع ذلك تم إدخال تغيير ملحوظ على الوحدة بعد تعديل قانون ٢٠٠٩ رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ بشأن السجون[٣٠]. حتى ذلك الحين، كانت وزارة الداخلية هي من تمنح الإذن للمعتقلين بزيارة أسرهم. تعديل المادة رقم ٥٣ من القانون أدى إلى نقل هذه المسؤولية إلى وزارة العدل، والتي كلفت بها وحدة حقوق الإنسان. يصل للوحدة حوالي ثلاثين طلباً أسبوعياً يقدمه السجناء.

التوصيات:

مصير التعديل على قانون السجون لعام ٢٠٠٩ غير معروف؛ إلى أن يتم تأكيده وتوسيعه ليشمل الضفة الغربية (من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني في المستقبل)، فإنه لن يضيف قدراً كبيراً جداً من العمل إلى الوحدة.

وحدة الشؤون القضائية

تتألف الوحدة من مدير واحد فقط، وهو يدرس حالياً في الخارج.

التوصيات:

بإمكان وحدة الشؤون القضائية أيضاً أن تكون مركزية في الضفة الغربية مستقبلا، ولكن يتطلب أن يكون هنالك موظف واحد على الأقل بدوام كامل في قطاع غزة.

---

28 قانون النقابات رقم 2 عام 2013. راجع الملحق ب3 لترجمة البنود ذات الصلة بالقانون.

29 وذلك على عكس الضفة الغربية حيث كل وزارة لديها وحدة الشكاوى الخاصة بها.

30 قانون رقم 6 لسنة 1998 بشأن مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون).

٢. مجلس القضاء الأعلى

أ. في الضفة الغربية

الإطار القانوني

يخضع الإطار القانوني لمجلس القضاء الأعلى أساساً لقانون تشكيل المحاكم الصادر عام ٢٠٠١ وقانون السلطة القضائية. وعلى الرغم من عدم تعديل هذه الأسس القانونية منذ الانقسام، تجري المناقشات حالياً لمراجعة قانون السلطة القضائية من النواحي التالية: رفع عضوية وكيل وزير العدل من مجلس القضاء الأعلى، العمل بوضع تسلسل وظيفي مشترك للقضاة وأعضاء النيابة العامة، وفصل المكتب الفني عن دائرة التفتيش القضائي التي من شأنها أن تعمل بالتشارك مع مكتب النائب العام، ومنح مجلس القضاء الأعلى الاستقلال الإداري والمالي، وغيرها من المسائل.

التوصيات:

التعديلات المخطط لها في قانون السلطة القضائية تصيب مجموعة متنوعة من المسائل بعيدة المدى التي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على النظام القضائي. ويجب ألا يبذل هذا الجهد إلا بعد إعادة التوحد مع قطاع غزة.

الهيكل التنظيمي

لم يتم إدخال أي تغيير منذ كانون أول ٢٠٠٦ على الهيكل التنظيمي رسميا، حيث لا يزال يعتبر النسخة الوحيدة الموثوق بها. رغم تطوير الهيكل والمخطط التنظيمي الجديد قيد التنفيذ.

تشكيلة المجلس

يضم المجلس جميع الأعضاء المنصوص عليهم في قانون السلطة القضائية، ما عدا وكيل وزير العدل[٣١] . وهو أيضاً عضو يعمل في المجلس رئيس محكمة الاستئناف في غزة هو قاضي كان يعمل قبل الانقسام وتوقف عن العمل عام ٢٠٠٧.

إدارة المرافق

يتم حاليا تنفيذ مشروع يموله الاتحاد الأوروبي مع مجلس القضاء الأعلى لإنشاء دائرة مخصصة لإدارة مرافق المحكمة، وبهذا لا تكون متواجدة في دائرة إدارة المحكمة.

التوصيات:

إذا تم تأكيد قرار إنشاء دائرة إدارة المرافق، فإنه ينبغي أن تشمل قطاع غزة.

محكمة جرائم الفساد

أنشئت محكمة جرائم الفساد في تشرين الأول ٢٠١٠، بناء على مرسوم قانوني[٣٢] يقضي بتعديل قانون ٢٠٠٥ بشأن الكسب غير المشروع.

التوصيات:

مصير تعديل عام ٢٠١٠ غير معروف. وفي حال تم التأكيد عليه في عملية المواءمة التشريعية، يجب أن يمتد نطاق المحكمة ليشمل قطاع غزة.

ب. في قطاع غزة

لم يستمر أي قاضٍ في العمل تحت السلطة القضائية الجديدة في قطاع غزة منذ عشية الاشتباكات التي أدت إلى الانقسام باستثناء قاضٍ واحدٍ فقط. كما هو موضح في الفصل الرابع[٣٣]، تم تعيين أكثر من نصف القضاة الحاليين في العامين اللاحقين للانقسام، وهي الفترة التي شهدت تعيين موظفي المحاكم بشكل عاجل.

ووفقاً للشهادات الواردة من المهنيين القانونيين في غزة، كان القضاة مثقلون بحمل مهام قضائية لم يكن مجلس القضاء الأعلى قادراً على حملها حتى وقت قريب، اعتمد فيه نهج عمل متعلق باحتياجات السلطة القضائية وأداء دورها في الرقابة والإشراف، وذلك لتحدد نوعية الموظفين والأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم.

---

31 السلطات في الضفة الغربية لا تعترف بوكيل وزير العدل في قطاع غزة، ولم يتم تعيين آخر من الضفة الغربية.

32 مرسوم بقانون رقم 7 لسنة 2010 المتعلق بتعديل قانون الكسب غير المشروع رقم 1 لعام 2005.

33 راجع الرسم البياني بعنوان «التسلسل الزمني لتعيين القضاة وتوزيعهم حسب نوع المحكمة».

الهيكل التنظيمي

رسميا، لم تدخل تعديلات على الهيكل التنظيمي لمجلس القضاء الأعلى منذ الانقسام. التوزيع الجغرافي للمحاكم بجميع درجاتها لا يزال كما هو. مع ذلك، تسبب النقص المزمن في عدد الموظفين بتعطيل عمل مجلس القضاء الأعلى على استعادة فعالية جميع الإدارات التابعة للهيكل المركزي في مدينة غزة. قرر المجلس حينها دمج وخلط الوحدات، دون إضفاء الطابع الرسمي على هذه التغييرات في الهيكل التنظيمي الرسمي، الذي لا يزال يعتبر الوثيقة الوحيدة ذات الصلاحية [٣٤].

تشكيلة المجلس

لم تتغير التشكيلة الرسمية للمجلس بعد الانقسام. لكن مع انقسام السلطة القضائية، لا يعمل رؤساء محاكم الاستئناف في القدس ورام الله، ولم يتم استبدالهم، وبهذا يخفض عدد أعضاء المجلس الى سبعة (بدلاً من تسعة كما يرد في قانون السلطة القضائية[٣٥]).

من الجدير بالذكر أنه لم يتم تشكيل الأمانة العامة. لذا وضعت جميع الإدارات والوحدات داخل مجلس القضاء الأعلى مباشرة تحت سلطة رئيس مجلس القضاء.

التوصيات:

- سيتم حل قضية تشكيل المجلس حال تشكيل مجلس القضاء الأعلى الجديد وتعديل الهرم القضائي.
- الأمانة العامة هيئة مركزية مرتبطة بالمجلس ورئيسه. وبمجرد الانتهاء من إعادة الإدماج، يجب الاتفاق على مركزيتها إما في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

دائرة التفتيش القضائي

لم تكتمل دائرة التفتيش القضائي (التي كانت موجودة على الهيكل التنظيمي قبل الانقسام) أعمالها حتى أيلول٢٠١٤. يترأسها اليوم رئيس المكتب الفني[٣٦] يعمل معه ثلاثة قضاة، اثنان منهم أعضاء بالمحكمة العليا[٣٧]، والثالث قاض في محكمة الاستئناف[٣٨]. يقر مجلس القضاء الأعلى بوضوح أن الضعف وأوجه القصور في هذه الدائرة، ناجم عن نقص عدد الموظفين والافتقار للخبرة والتدريب[٣٩].

المكتب الفني

يرتبط المكتب الفني، وفقا للهيكل التنظيمي الرسمي، بالمحكمة العليا ولديه تفويض محدود.
يتكون المكتب الفني حالياً من أربع وحدات، برئاسة قاض لكل منها.

---

34 الهيكل التنظيمي المعدل، فضلا عن التوصيف الوظيفي لموظفي مجلس القضاء الأعلى صيغ بناء على طلب من المجلس؛ ومع ذلك، لم يتم الإعلان عن مضمون هذه الوثائق ويبدو انه من غير المرجح اعتمادها قريبا.

35 تنص المادة 2-37 على أن يتكون مجلس القضاء الأعلى من:

(أ) رئيس المحكمة العليا، رئيسا.

(ب) أقدم نواب رئيس المحكمة العليا، نائبا للرئيس.

(ج) أقدم اثنين من قضاة المحكمة العليا، تختارهم الجمعية المحكمة العليا.

(د) القضاة الذين يرأسون محاكم الاستئناف في القدس وغزة ورام الله.

(هـ) النائب العام.

(و) نائب وزير العدل.

36 وفقا للمادة 1-42 من قانون السلطة القضائية التي تنص على « دائرة التفتيش القضائي يجب أن [...] تتكون من رئيس المكتب الفني وعدد كاف من قضاة محاكم الاستئناف أو أعضاء النيابة العامة أو من مستوى مشابه.»

37 هذان القاضيان من المحكمة العليا هما المسؤولان عن تفتيش؛ محكمة البداية في غزة ومحاكم الصلح في غزة وجباليا؛ ومحكمة الاستئناف ومحكمة البداية في خان يونس ومحاكم الصلح دير البلح.

38 يتفقد محاكم الصلح من خان يونس ورفح.

39 يبدو أنه منذ الانقسام، لم يصدر مجلس القضاء الأعلى ، كما تنص صلاحياته في المادة 2-42 من قانون السلطة القضائية «إصدار لوائح لدائرة التفتيشتحمل مسؤولياتها، وتلتزم بالقواعد والإجراءات اللازمة لأداء عملها، وتقيم عناصر الأداء، بما فيها نتائج الدورات التدريبية، وأسباب مراجعة أو إلغائها أو تعديل أحكام القاضي «.

تتوافق ثلاثة من هذه الوحدات مع اختصاصها المنصوص عليه في قانون السلطة القضائية[٤٠] وهي وحدة الطباعة والنشر، ووحدة البحوث والدراسات، وكذلك وحدة الاستخراج القانوني.

نظراً لندرة الموارد التي لم تسمح باستعادة جميع الدوائر؛ تم توسيع اختصاص المكتب الفني بشكل غير رسمي ليشمل وحدة التدريب القضائي. هذه الوحدة هي المسؤولة عن جميع برامج التدريب وبناء قدرات الموظفين القضائيين وغير القضائيين (بما في ذلك تدريب أعضاء الشرطة القضائية التابعة لمجلس القضاء الأعلى والمحاكم). يشمل هذا كل من التدريب الأولي والتعليم المستمر، وكذلك المؤتمرات وورش العمل التي ينظمها مجلس القضاء الأعلى. تؤدي وحدة التدريب القضائي الدور المنوط بدائرة التدريب القضائي (التي لا وجود لها في قطاع غزة) على الهيكل الرسمي.

تظهر دائرة التخطيط وتطوير المشاريع على الهيكل التنظيمي لمجلس القضاء الأعلى، ولكنها غير عاملة واقعيا. يبدو أن المكتب الفني استوعب وظائفه وبدأ في تطوير أدوات التخطيط والرقابة لمجلس القضاء الأعلى ككل، مثل «الخطة الاستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى ٢٠١٤-٢٠٢٠» [٤١]. ووضع أيضا مقترحات لخطط عمل نصف سنوية لكل وحدة في المكتب الفني [٤٢]. يتكون المكتب الفني عادة من عشرة قضاة وستة موظفين[٤٣].

التوصيات:

- نقل صلاحيات وحدة التدريب القضائي إلى معهد القضاء الفلسطيني كما هو الحال في الضفة الغربية، وترك مكتب للتنسيق مع معهد القضاء الفلسطيني ومع الجهات الفاعلة الخارجية المشاركة في برامج التدريب.
- يجب الإبقاء على الوحدات الثلاثة الأخرى لأداء المهام التي كلفها بها وفق قانون السلطة القضائية والتعامل مع المسائل القانونية المتعلقة بقطاع غزة.
- يجب أن تكون أنشطة التخطيط مركزية في دائرة التخطيط وتنمية المشاريع (التي لها فروع في كل من قطاع غزة والضفة الغربية)، والتي سيتحدد مواقعها أثناء عملية إعادة الإدماج.

دائرة تكنولوجيا المعلومات

بدأ نظام إدارة المعلومات والقضايا «ميزان» عمله أوائل الألفية الجديدة، وبحلول عام ٢٠٠٧ شمل معظم المحاكم الفلسطينية بما في ذلك قطاع غزة، عدا محكمة رفح. ظلت المؤسسات القضائية في الضفة الغربية منذ الانقسام تعمل على تطوير النظام حتى إطلاق العمل ببرنامج «ميزان ٢» المعمول به في الضفة الغربية.

سبب انهيار العلاقة بين المنطقتين الفلسطينيتين هو عدم استفادة قطاع غزة من هذه التطورات، حيث لا يزال يستخدم النسخة القديمة من نظام «ميزان». خبراء تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى على علم بالتقدم الذي أحرزته الضفة الغربية لكنهم غير قادرين على مجاراته إذ لا يملكون تحديثات البرنامج التي من شأنها أن تسمح بتحديث النسخة الموجود لديهم.

بدلاً من ذلك، تم تصميم من عشرة إلى خمس عشرة برامج تطبيقية طورت داخلياً ثم ربطت مع نظام الميزان.

هذا حل على سبيل المثال عندما يتعلق بمتابعة تنفيذ الأحكام الصادرة عن دائرة التنفيذ؛ حيث بدأ تنفيذ برنامج تجريبي في عام ٢٠١١ واستؤنف استخدامه منذ عام ٢٠١٢؛ به يتم إدخال كل قرار يستوجب التنفيذ الصادر عن القاضي إلى النظام لمتابعته إلكترونياً.

التوصيات:

تعاني دائرة التنفيذ من تراكم قضايا تفوق طاقتها، حيث تعمل بأحد عشر موظفاً من موظفي الخدمة المدنية وعشرة موظفين يعملون بعقد. تفيد الدائرة عن حاجتها إلى سبعة موظفين آخرين وجهازي حاسوب على الأقل.

---

40 تنص المادة 10 على أن «المكتب الفني يكون مسؤولا عما يلي:

1. وضع المبادئ القانونية التي تعتمدها المحكمة العليا من الأحكام التي تقدمها، وتقزم بتصنيفها ومراقبة نشرها بعد عرضها على رئيس المحكمة العليا.

2. إجراء البحوث اللازمة». تظهر نفس الصياغة أيضا في المادة 27 من قانون تشكيل المحاكم رقم 5 لسنة 2001.

41 تم وضع مسودة على يد خبير التخطيط وتحت إشراف رئيس المكتب الفني.

42 راجع الملحق (ز) لخطة عمل أيلول -2014 آذار 2015.

43 موظف إداري واحد، واثنين من الموظفين القانونيين، وسكرتير واحد وموظف مكتبة واحدة

٣. مكتب النائب العام

أ. في الضفة الغربية

الهيكل التنظيمي

أدخل مكتب النائب العام مؤخراً تغييرات بعيدة المدى على هيكله التنظيمي، يعود سببها جزئياً إلى تعاون المانحين الدوليين الذي استفاد منه المكتب على مدى السنوات الماضية. تجدر الإشارة إلى أن المخطط المعدل لم ينفذ بالكامل[٤٤].

هيئة مكافحة الفساد

تأسست هيئة مكافحة الفساد بعد تعديل عام ٢٠١٠ [٤٥]، من خلال مرسوم بقانون أمام قانون الكسب غير المشروع عام ٢٠٠٥. على الرغم من عدم تأثر البنية الداخلية لمكتب النائب العام بتأسيسها، إلا أن توزيع الموظفين القضائيين تأثر؛ حيث تم «بناء على طلب من رئيس الهيئة، تفويض ستة أعضاء من النيابة العامة، جنبا إلى جنب مع وكيل وزارة العدل للعمل مع الهيئة «[٤٦].

وحدة الجرائم الاقتصادية

تم إنشاء وحدة الجرائم الاقتصادية في عام ٢٠٠٦ كوحدة مركزية مقرها في رام الله. تأثرت مهامها كثيرا بإنشاء هيئة مكافحة الفساد، التي أثرت على جهود الوحدة في قضايا غسيل الأموال، وكذلك التعدي على العلامات التجارية.

التفتيش القضائي

على الرغم من أن دائرة التفتيش القضائي تظهر على الهيكل التنظيمي قبل الانقسام وبعده إلا أنها غير موجودة ضمن هيكلية مكتب النائب العام. يجري العمل حالياً على مشروع إنشاء دائرة للتفتيش مشتركة بين مكتب النائب العام ومجلس القضاء الأعلى بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

التوصيات:

يجب المضي قدماً في مشروع إنشاء إدارة التفتيش المشتركة بين مكتب النائب العام ومجلس القضاء الأعلى وتطوير وتوسيع نطاقها كي تشمل قطاع غزة بعد التوحد.

ب. في قطاع غزة

الهيكل التنظيمي

يدعي مكتب النائب العام أنه ملتزم بالهيكل التنظيمي الذي كان معمولاً به عشية الانقسام. لكن في الواقع تم إدخال بعض التغييرات منذ عام ٢٠٠٧ والتي لا نجدها في الهيكل التنظيمي. تجدر الإشارة إلى أن مكتب النائب العام وضع الوصف الوظيفي المفصل لكافة الوظائف التي تظهر في الهيكل التنظيمي، بما فيها العديد من المناصب التي لا تزال شاغرة بسبب نقص الموارد.

دائرة التفتيش القضائي

وخلافاً للضفة الغربية، فإن مكتب النائب العام في قطاع غزة يحظى بدائرة تفتيش قضائية نشطة. تتشكل الدائرة من مدعي نيابة واحد يقوم بفحص مكاتب أعضاء النيابة الكلية والجزئية، ويتولى أيضا التفتيش على مراكز الشرطة والسجون، ويستجيب لشكاوى المواطنين.

يوجد لدى دائرة التفتيش خطط ربع سنوية وخطة سنوية.

التوصيات:

- حجم الأعمال الموكلة إلى دائرة التفتيش القضائي يتجاوز بشكل واضح الموارد البشرية المحدودة فيها.
- ينبغي أن توفر عملية التوحيد الفرصة لوضع مكتب مشترك للتفتيش بين مكتب النائب العام ومجلس القضاء الأعلى بحيث يخصص المزيد من أعضاء النيابة العامة للقيام بمهام التفتيش.

---

44 يرجى الاطلاع على الملحق (ج3) المتعلق بالهيكل التنظيمي الحالي.

45 تم تغيير اسم قانون الكسب غير المشروع إلى قانون مكافحة الفساد. وبالإضافة إلى تشكيل الهيئة تم أيضا إنشاء محكمة جرائم الفساد.

46 راجع الرابط التالي: http://www.undp-aciac.org/publications/ac/2013/PACCAnnualReport2013.pdf صفحة 8. يوجد حاليا خمسة مدعين مفوضين بالإضافة إلى مساعد المدعي العام.

المكتب الفني

يتألف المكتب الفني من ثلاثة أعضاء نيابة وموظف إداري واحد، ولديها مجموعة واسعة من الواجبات؛ فيما يتعلق بالمسائل الجنائية؛ للمكتب دور في التدقيق في شكل ومضمون القضايا، ويقوم بمهمة تصفية الملفات (عدة حالات، ويرجع ذلك إلى قلة خبرة النيابة أو عدم كفاية التدريب) الأمر الذي يتطلب إحالتها إلى النائب العام. المكتب الفني أيضا مسؤول عن تخطيط وتنظيم أنشطة التدريب وبناء قدرات الموظفين القضائيين وغير القضائيين.

التوصيات:

- ينبغي إنشاء مكتب فني موحد على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة.
- يجب نقل عدد من الكفاءات التدريبية في مكتب النائب العام في قطاع غزة إلى المعهد القضائي الفلسطيني الموحد.

دائرة الشؤون القانونية

تم إنشاء دائرة الشؤون القانونية في عام ٢٠١١، ولا تظهر على الهيكل التنظيمي الرسمي. تتألف الدائرة من مدع واحد ومساعد قانوني، وتقدم المشورة القانونية إلى النائب العام للتأكد من قانونية الإجراءات ومن قانونية الأمور المتعلقة بتضارب الاختصاص القضائي والتأكد من مشروعية الإجراءات بشكل عام.

التوصيات:

يعمل قسم المساعدة القانونية في الضفة الغربية تحت اطار دائرة الدراسات. ينبغي أن يلحق بهذا القسم دائرة الشؤون القانونية عند التوحيد.

مكتب النيابة العامة للمؤسسات والجمعيات

مكتب النيابة العامة المؤسسات والجمعيات أنشا في عام ٢٠٠٩، لا يظهر في أي مكان على الهيكل التنظيمي لمكتب النائب العام. يقع ضمن فئة النيابات المتخصصة، على الرغم من أن التشريع المطبق في قطاع غزة (بما فيه القوانين والتعديلات التي اعتمدت منذ الانقسام) لا تأتي على ذكره.

يقع اخصاصه في محاكمة الجمعيات المحلية والأجنبية التي يشتبه تورطها في أنشطة إجرامية، وتشمل ولايتها القضائية جرائم الفساد[٤٧].

التوصيات:

يرتبط مصير نيابة المؤسسات والجمعيات بمصير هيئة مكافحة الفساد في الضفة الغربية. ينبغي مواءمة الإطار القانوني بين الضفة الغربية وقطاع غزة بحيث يتم العمل بهيئة مكافحة الفساد موحدة.

وحدة الجرائم الاقتصادية والدعم

وفقاً للقانون، وحدة الجرائم الاقتصادية والدعم وحدة مركزية مقرها في رام الله. لم تعد قادرة على العمل في قطاع غزة منذ الانقسام. حاول مكتب النائب العام في قطاع غزة إنشاء مكتب ادعاء متخصص جديد مخصص للجرائم الاقتصادية، لم يتمكن من القيام بذلك بسبب نقص الموارد. نتيجة لذلك، يتم التعامل مع الجرائم الاقتصادية محلياً على يد مكاتب النيابة الجزئية في جميع أنحاء قطاع غزة.

التوصيات:

يجب أن تعاد مركزية اختصاص وحدة الجرائم الاقتصادية والدعم من قطاع غزة بمجرد التوحيد.

---

47 قانون مرسوم بشأن مكافحة الفساد، الذي اعتمد في الضفة الغربية عام 2010، ولا تطبقه السلطات في قطاع غزة ولهذا لا توجد هيئة مكافحة الفساد.

دائرة تكنولوجيا المعلومات

تقـع هـذه الدائـرة في المديريـة العامـة للشـؤون الإداريـة، يرأسـها مديـر ويعمـل بهـا موظفـين اثنـين مـن المبرمجـين. ومنـذ الانقسـام، وضعـت سلسـلة مـن التطبيقـات المسـتقلة؛ مثـل قاعـدة بيانـات المجرمـين المدانـين مـما يسـمح بتحديـد سريـع للمشـتبه بهـم، برنامـج اسـتعلام بلغـة SQL البرمجيـة تربـط النيابـة الجزئيـة والكليـة في أنحـاء قطـاع غـزة وتقـدم معلومـات محدثـة حـول القضايـا الحاليـة وجلسـات المحاكـم. رغـم ذلـك، فـإن اسـتخدام تكنولوجيـا المعلومـات محـدود للغايـة في مكتـب النائـب العـام حيـث أن مكاتـب رؤسـاء النيابـة فقـط مجهـزة بالحاسـوب.

التوصيات:

عـلى غـرار مجلـس القضـاء الأعـلى، لم يسـتفد مكتـب النائـب العـام في قطـاع غـزة مـن التحسـينات الهامـة التـي أنجـزت في السـنوات الأخـيرة في الضفـة الغربيـة. يتطلـب رفـع مسـتوى البنيـة التحتيـة التقنيـة في مكتـب النائـب العـام اسـتثمارا كبـيرا في كل مـن معـدات تكنولوجيـا المعلومـات وتدريـب الموظفـين.

٤. المجلس الأعلى للقضاء الشرعي

أ. في الضفة الغربية

الإطار القانوني

تتميز السلطة القضائية الشرعية بانعدام الإطار القانوني بشكل خاص وافتقارها إلى الأسس، ويعود الأمر إلى فترة كون الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية (١٩٤٩-١٩٦٧). في ذلك الوقت، كانت مجموعة موحدة من القوانين تطبق على كلا الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن، وكانت مركزية معظم المؤسسات في عمان. كانت أعلى سلطة في نظام المحاكم الشرعية هي المحكمة العليا ومقرها في العاصمة الأردنية، حيث يقع مقر مجلس القضاء الشرعي أيضا. كانت أعلى محكمة في الضفة الغربية، محكمة الاستئناف في القدس. هذه الهيكلية، التي ترد في القانون المطبق حالياً بشأن تشكيل المحاكم الشرعية رقم ١٩ لعام ١٩٧٢، تختلف عن قطاع غزة (الذي كان تحت الإدارة المصرية حتى عام ١٩٦٧). وبعكس العديد من الإنجازات القانونية الأخرى، لم يتم تغيير هذا التشكيل بعد عملية التوحيد القانونية التي وقعت في دولة فلسطين بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. لم يخضع هذا الإطار في الواقع لبعض التغييرات إلا بعد الانقسام، من خلال سلسلة من المراسيم بقوانين صادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. اعتمد التعديل الأخير في عام ٢٠١٢[٤٨]. ويعود تاريخ وضع القانون الذي يحدد إجراءات التقاضي أمام المحاكم الشرعية ١٩٥٩[٤٩].

الهيكل التنظيمي

يعود تاريخ وضع الهيكل التنظيمي إلى عام ٢٠٠٥، عندما اعتمده مجلس الوزراء. هذا المخطط لا ولم يعكس أبدا واقع هيكل المجلس الأعلى للقضاء الشرعي وتنظيمه الداخلي، الذي يمكن وصفه بالعام جدا[٥٠]. يمكن تفسير ذلك جزئياً إلى حقيقة أن إنشاء المجلس الأعلى للقضاء الشرعي - والعديد من المحاكم التي أنشأها – تم خارج نطاق القانون، ولا يعتبر المجلس نفسه ملزماً أبدا بالقيود القانونية.

وفقا لمقابلات أجريت في رام الله، يشارك المجلس الأعلى للقضاء الشرعي حالياً في صياغة الهيكل التنظيمي المعدل الذي من شأنه أن يعكس واقع الهيكل الحالي المعمول به بحيث ستتم إضافة إنشاء ست وحدات إضافية مخصصة للشؤون القانونية، والتخطيط، وغيرها من القضايا.

قاضي القضاة ورئيس المحكمة الشرعية العليا

قبل إصدار قانون بمرسوم عام ٢٠١٢، كان قاضي القضاة (الذي سوف نشير إليه باسم رئيس المحكمة الشرعية) يشغل منصبي رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي الذي يمنحه السلطة التنفيذية الكاملة على السلطة القضائية الشريعة، ورئيس المحكمة الشرعية العليا.

بعد سلسلة من المشاكل التي تعزو جزئيا الى الصلاحيات المفرطة الموكلة له، تم اتخاذ قرار فصل وظيفة رئيس المحكمة الشرعية العليا عن وظيفة رئاسة المحكمة العليا. أعيد تعريف دور المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بحيث يستثني من ولايته الرقابة الإدارية والمالية، والتي مُنحت بدورها إلى رئيس المحكمة الشرعية العليا. يتمتع هذا الأخير أيضا بحق الاعتراض(الفيتو) على القرارات التي يتخذها المجلس بما فيها تعيين ترقية القضاة. ومنذ تعديل ٢٠١٢، يحمل رئيس المحكمة الشرعية مرتبة وزير.

خلاصة القول، جرى تقاسم المهام الرئيسية للقضاء الشرعي حاليا بين رئيس المحكمة الشرعية من جهة، وبين رئيس المحكمة الشرعية العليا من جهة أخرى.

---

48 قانون بمرسوم بشأن إنشاء المحاكم الشرعية رقم 3 عام 2012.

٤٩ قانون أصول المحاكمات في المحاكم الشرعية رقم ٣١ عام ١٩٥٩.

٥٠ بالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن المجلس الأعلى للقضاء الشرعي حتى الآن من وضع أي خطة استراتيجية ولا توصيف للوظائف.

المجلس الأعلى للقضاء الشرعي

نتيجة لاعتماد قانون بمرسوم رقم ٣ من عام ٢٠١٢، تم تعديل تشكيل المجلس ليشمل المناصب التالية[٥١]:

الرئيس	رئيس المحكمة الشرعية العليا
نائب الرئيس	نائب قاضي القضاة
عضو	القاضي الأكثر أقدمية في المحكمة الشرعية العليا في المحافظات الشمالية
عضو	القاضي الأكثر أقدمية في المحكمة الشرعية العليا في المحافظات الجنوبية
عضو	رئيس محكمة الاستئناف الأكثر أقدمية في المحافظات الشمالية
عضو	رئيس محكمة الاستئناف الأكثر أقدمية في المحافظات الجنوبية
عضو	رئيس هيئة التفتيش القضائي

ومع ذلك، لم يتم شغل منصب نائب قاضي القضاة (في الواقع، كان يشغل منصب قاضي القضاة نفسه في الفترة بين حزيران٢٠١٠ وتموز٢٠١٤، رئيس المحكمة العليا بالوكالة). وعلاوة على ذلك، ونتيجة للانقسام، لا يمثل قطاع غزة أي قاض في المجلس.

المجلس نفسه لديه مهام محدودة جدا وتقتصر في الغالب على مسائل التعيين والترقية.

التوصيات:

- بالإمكان إعادة تشكيل المجلس بجميع أعضائه بمجرد إعادة الإدماج؛ حيث بإمكان القضاة من قطاع غزة الانضمام إلى المجلس (بطبيعة الحال، سيتوجب اختيار رئيس ونائب رئيس جدد للمحكمة العليا). لن يحدث هذا إلا إذا صادق المجلس التشريعي الفلسطيني المستقبلي على الإطار القانوني المنقح، وهو أمر غير ممكن تحديده حاليا.

المحكمة الشرعية العليا

أنشئت المحكمة الشرعية العليا في عام ٢٠٠٣ في غياب أي نص قانوني وبصرف النظر عن المرسوم الذي أصدره الرئيس عرفات. حتى ذلك الحين، كانت أعلى سلطة في الهرم القضائي -وفقا للقوانين المعمول بها –محكمة الاستئناف. تعمل المحكمة العليا حاليا في حلقة قانونية مفرغة، دون لوائح إجرائية. كما وأعلن عن عدم دستوريتها إلى جانب المجلس الأعلى للقضاء الشرعي ذاته، في آذار٢٠١٠ على يد المحكمة الدستورية.

بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، كان هناك محكمة عليا تتكون في ديوانين - واحد في قطاع غزة، والآخر في الضفة الغربية.

التوصيات:

- حاليا المحكمة العليا منقسمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة و بالإمكان توحيدهما بسهولة؛ حيث يمكن اعتبار المحاكم الحالية- كما كانت قبل الانقسام- ديوانين أحدهما في الضفة والآخر في غزة. كما ذكر سابقا، يتطلب ذلك ترشيح رئيس واحد للمحكمة.

- ومع ذلك، فإن غياب أي إطار قانوني يجعل استمرار وجود المحكمة العليا ذا طابع إشكالي، ويجب إجبار المجلس التشريعي الفلسطيني على تبني مراجعة كافة القوانين المعمول بها[٥٢] في المستقبل.

نيابة الأحوال الشخصية

تم إنشاء النيابة العامة للأحوال الشخصية داخل المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في عام ٢٠٠٤، رغم أنها لا يشار لها في أي مكان في التشريع المعمول به. تتكون النيابة من مدعي نيابة واحد في مقر المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، ويساعده في المحاكم موظفون غير قضائيين يقومون بأعمال كتابة التقارير والتنسيق.

حتى عام ٢٠٠٤ كانت النيابة تؤدي مهام وظيفة المدعي العام - على ما يبدو دون أي مشكلة أو صعوبة. في الواقع تكشف مراجعة النظم القضائية الشرعية الإقليمية وسلسلة المقابلات التي أجريت في إطار هذه الدراسة أن الحاجة لمدعي عام نادرة جدا في قضايا الأحوال الشخصية، والمبررات التي تساق لضرورة وجود مكتب hالنيابة العامة مشكوك فيها.

---

51 المادة رقم 2 من قانون بمرسوم رقم 3 عام 2012.

52 ينطبق الأمر نفسه على محاكم الاستئناف في جميع أنحاء قطاع غزة (محكمتي استئناف) والضفة الغربية (ثلاث محاكم الاستئناف)، والتي تم إنشاؤها أساسا من العدم.

التوصيات:

- عمليـة توحيـد القضـاء الشرعـي يمكـن أن يعطـي الفرصـة - دون الحاجـة إلى أي تعديـل قانـوني – لفصـل وظيفـة النيابـة العامـة عـن المجلـس الأعـلى للقضـاء الشرعـي[٥٣].

وحدة التخطيط وإدارة المشاريع

تمـت إضافـة وحـدة التخطيـط وإدارة المشـاريع مؤخـراً للمجلـس الأعـلى للقضـاء الشرعـي، ومهمتهـا الرئيسـية تتمثـل في إقامـة شراكات مـع الجهـات المانحـة الأجنبيـة. ليـس واضـح تمامـا إلى أي مـدى تحـول إنشـائها إلى واقـع عمـلي. في قوائـم الموظفـين في المجلـس الأعـلى للقضـاء الشرعـي لا تـرد هـذه الوحـدة. وفقـا لمقابـلات أجريـت مـع دائـرة الشـؤون الإداريـة، لا يوجـد أي موظـف مسـجل في وحـدة إدارة المشـاريع والتخطيـط.

ب. في قطاع غزة

الإطار القانوني

خضـع نظـام العدالـة الشرعيـة في أعقـاب الانقسـام إلى إصـلاح جـذري للإطـار التشريعـي. اعتـماد المجلـس التشريعـي الفلسـطيني في غـزة للقانـون رقـم ٣ عـام ٢٠١١[٥٤] حيـث طـرأت العديـد مـن التغيـيرات عـلى النظـام الـذي وضـع بطريقـة متقطعـة بعـد إنشـاء السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية. توضـح الفقـرات التاليـة الملامـح الرئيسـية للنظـام الحـالي.

تجـدر الإشـارة بالإضافـة إلى مـا سـبق أن مـشروع قانـون إجـراءات المحاكـم الشرعيـة قيـد التطويـر ، عـلى الرغـم مـن عـدم إحالتـه رسـميا بعـد للاعتماد.

الهيكل التنظيمي

ووفقـاً للمجلـس الأعـلى للقضـاء الشرعـي لم يكـن هنـاك هيـكل تنظيمـي عنـد حـدوث الانقسـام، ولم يوضـع الهيـكل حتـى ١ نيسـان ٢٠٠٩ حـين اعتمـد مجلـس الـوزراء الهيـكل التنظيمـي للمـرة الأولى. تـم تعديـل الهيـكل التنظيمـي في عـدة مناسـبات، خاصـة في أعقـاب اعتـماد القانـون رقـم ٣ عـام ٢٠١١. اعتمـد مجلـس الـوزراء الهيـكل التنظيمـي الحـالي بتاريـخ ٢٠ كانـون ثـاني ٢٠١٤.

رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي ورئيس المحكمة العليا

عـلى عكـس الوضـع في الضفـة الغربيـة، لا يوجـد فصـل بـين السـلطات القضائيـة والتنفيذيـة في قطـاع غـزة. فرئيـس المجلـس الأعـلى للقضـاء الشرعـي، بالإضافـة إلى شـغله منصـب رئيـس المحكمـة العليـا، يـرأس أعـلى سـلطة تنفيذيـة في القضـاء الشرعـي.

المجلس الأعلى للقضاء الشرعي

تـم تعديـل تشـكيلة المجلـس الأعـلى للقضـاء الشرعـي بشـكل كامـل نتيجـة اعتـماد قانـون عـام ٢٠١١. بحيـث يتألـف المجلـس الحـالي مـن سـبعة أعضـاء، عـلى النحـو التـالي[٥٥]:

الرئيس	رئيس المحكمة الشرعية العليا
نائب الرئيس	نائب رئيس المحكمة الشرعية العليا الأكثر أقدمية
عضوان	قاضيان من المحكمة الشرعية العليا
عضو	رئيس محكمة الاستئناف الشرعية الأكثر أقدمية
عضوان	قاضيان من المحكمة الشرعية العليا تعينهما المحكمة العليا لمدة أربع سنوات

53 وهذا ما حدث في قطاع غزة، حيث عهد المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بهذه الوظيفة إلى مكتب المدعي العام.

54 القانون رقم 3 من عام 2011 بشأن السلطة القضائية للشريعة.

55 المادة 6 من قانون رقم 3 عام 2011.

ومـن الجديـر بالذكـر أنـه لا يوجـد نـص في القانـون يحـدد توزيـع أعضـاء المجلـس عـلى أسـاس أصلهـم الجغـرافي (الضفـة الغربيـة و قطـاع غزة).

تنفيذ الأحكام

كـما هـو الحـال في الضفـة الغربيـة، عـادة مـا يفـرض نظـام المحاكـم العاديـة (عـلى مسـتوى محاكـم الصلـح) تنفيـذ أحـكام المحاكـم الشرعيـة الأمـر الـذي يمثـل لاعتبـارات عـدة. أولا، تسـتغرق عمليـة التنفيـذ وقتـا طويـلاً للغايـة مـن وقـت المحاكـم الشرعيـة والعاديـة، ومـن وقـت المواطـن الـذي يضطـر للانتظـار في كثـير مـن الأحيـان لفـترات طويلـة جـداً للحصـول عـلى تنفيـذ حكـم. ثانيـا، خصوصيـة القضايـا المعروضـة عـلى المحاكـم الشرعيـة (و التـي يتعلـق معظمهـا بشـؤون الأسرة مثـل الطـلاق وحضانـة الأطفـال) تقتـضي أن تتخـذ السـلطات التنفيذيـة منهجـاً مفصـلاً يسـتجيب للقضايـا المطروحـة الأمـر الـذي تعتـبره المحاكـم العاديـة غـير مألـوف كونهـا غـير جاهـزة للعمـل عليـه.

لذلـك تـم اتخـاذ قـرار بتكليـف القضـاء الشرعـي بتنفيـذ أحكامـه حسـب مـا ورد في القانـون[٥٦]. تـم إنشـاء دائـرة التنفيـذ (القانـون والهيـكل التنظيمـي الرسـمي ينـص عـلى وجـود دائـرة تنفيـذ داخـل كل محاكـم البدايـة الشرعيـة) في ١ تمـوز٢٠١٣. يتـم تكليـف قـاض واحـد، يعمـل بـدوام جـزئي لتنفيـذ جميـع القضايـا. يسـاعده في مهامـه موظـف واحـد، الأمـر الـذي يعتـبر غـير كاف لاسـتقبال الجمهـور ومتابعـة القضايـا. تلقـى كل مـن القـاضي والموظـف تدريبـا مكثفـا لمـدة شـهر واحـد، قبـل مبـاشرة مهامهـم.

التوصيات:

- دمـج مهـام التنفيـذ في المجلـس الأعـلى للقضـاء الشرعـي علامـة عـلى حـدوث تقـدم حقيقـي فيـما يتعلـق بكفـاءة وسرعـة القضـاء الشرعـي. ينصـح أن يشـمل هـذا النظـام الضفـة الغربيـة، كي يصبـح سـمة أساسـية للمجلـس الأعـلى للقضـاء الشرعـي الموحـد في المسـتقبل.

- يشـير المجلـس الأعـلى للقضـاء الشرعـي في قطـاع غـزة إلى أن دائـرة التنفيـذي بحاجـة ماسـة إلى موظفـين إضافيـين (مديـر، محاسـب، موظـف إضـافي وسـكرتير، وكذلـك تخصيـص قـاض متفـرغ للعمـل في الدائـرة)

نيابة الأحوال الشخصية

في قطـاع غـزة، شُـطب مكتـب المدعـي العـام لأحـوال الشـخصية بحجـة عـدم الحاجـة إليـه. يـؤدي دوره مدعـي عـام في مكتـب النيابـة الجزئيـة في مكتـب النائـب العـام[٥٧] مـدرب للقيـام بهـذه المهمـة.

56 المادة 78 من قانون رقم 3 عام 2011.

57 على النحو المنصوص عليه في المادة 75 من القانون رقم 3 عام 2011.

٥. معهد القضاء الفلسطيني

أ. في الضفة الغربية

الإطار القانوني

يخضع الإطار القانوني لمعهد القضاء الفلسطيني إلى اللائحة رقم ٤ لسنة ٢٠٠٨[٥٨]، تجد ترجمة مختصرة باللغة الإنجليزية في إحدى الملاحق المرفقة بهذه الدراسة.

تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة معهد القضاء الفلسطيني من رئيس (وزير العدل) وثمانية أعضاء آخرين وهم: أحد قضاة المحكمة العليا، النائب العام، اثنين من القضاة (بمستوى محكمة الاستئناف على الأقل) ورئيس نقابة المحامين الفلسطينيين، بالإضافة إلى اثنين من الأكاديميين يعينهما المجلس.

دور المعهد القضائي الفلسطيني

بعد فترة ركود، أصبح المعهد القضائي الفلسطيني مؤسسة نشطة تلعب دوراً متزايد الأهمية فيما يتعلق بتدريب الموظفين في جميع المؤسسات القضائية.

ب. في قطاع غزة

الإطار القانوني

في قطاع غزة، يقدم القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٩[٥٩] الإطار القانوني المطبق على المعهد القضائي الفلسطيني.

التوصيات:

- الإطار القانوني للمعهد القضائي الفلسطيني مختلف تماماً في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة. ومواءمة التشريعات الواجبة التطبيق على المعهد هو شرط مسبق لدمج المؤسستين.

تشكيل المجلس

يتكون مجلس إدارة المعهد القضائي الفلسطيني من رئيس (وزير العدل، كما في الضفة الغربية) وثمانية أعضاء آخرين (بعضهم يختلفون عن الضفة الغربية) وهم: رئيس المحكمة العليا، وكيل وزارة العدل، رئيس هيئة القضاء الشرعي[٦٠]، رئيس هيئة القضاء العسكري، النائب العام، ورئيس نقابة المحامين، فضلا عن اثنين من الأكاديميين من كليات القانون أو الشريعة يختارهم وزير العدل.

التغيرات في دور المعهد القضائي الفلسطيني

يتكون المعهد القضائي الفلسطيني في قطاع غزة من مدير (أو «عميد» يرأس أيضاً الدائرة القانونية في المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة) وثلاثة موظفين. ونظرا لنقص الموارد، لا يؤدي العميد دوراً قياديا[٦١]، يتم تنظيم معظم الأنشطة التدريبية للموظفين القضائيين وغير القضائيين مباشرة من وحدات التدريب في المؤسسات القضائية نفسها.

التوصيات:

- ينبغي استخدام الخبرة والتجربة التي تراكمت لدى المعهد القضائي الفلسطيني في الضفة الغربية لتعزيز دور المعهد القضائي الفلسطيني في قطاع غزة.

- يجب أن يلعب دوراً أساسياً في تدريب الموظفين القضائيين وغير القضائيين الحاليين ومنهم من عمل قبل الانقسام، عندما تبدأ عملية اعادة إدماج القضاء.

---

58 اللائحة رقم 4 لسنة 2008 بشأن معهد التدريب القضائي الفلسطيني. يرجى الاطلاع على الملحق ب4 للاطلاع على ترجمة المواد ذات الصلة بهذه الدراسة.

59 القانون رقم 2 لسنة 2009 بشأن معهد التدريب القضائي الفلسطيني الأعلى.

60 من المفترض أن يشير هذا المصطلح إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي.

61 مع ذلك تمت صياغة الهيكل التنظيمي بالتفصيل مع وصف وظيفي دقيق.

٦. الشرطة القضائية في قطاع غزة

الإطار القانوني

الإطار القانوني للشرطة القضائية في قطاع غزة والضفة الغربية متشابه . وقد تشكل بناء على قرار[٦٢] مجلس الوزراء الذي اعتمد قبل سنتين من الانقسام في عام ٢٠٠٥.

تشكيل الشرطة القضائية واختصاصها

على الرغم من وجود دائرة الشرطة القضائية قبل الانقسام، إلا أنها كانت تتألف من عدد قليل من الأعضاء ولم تلعب دوراً فعالا. قررت السلطات في قطاع غزة ووفقاً لقرار عام ٢٠٠٥، العمل على وجود شرطة قضائية كاملة بعد فترة وجيزة من الانقسام. اليوم، تشكل الشرطة القضائية مديرية عامة مستقلة داخل الشرطة المدنية، تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية. تتكون إجمالا من ٢٧٥ عضوا، يتوزعون بين مختلف المؤسسات القضائية (مجلس القضاء الأعلى، والمجلس الأعلى للقضاء الشرعي ومكتب النائب العام) ومقرات الشرطة.

تؤدي الشرطة القضائية جميع المهام المنوطة بها والواردة في قرار مجلس الوزراء عام ٢٠٠٥، والذي ينص على:

- تنفيذ القرارات النهائية التي تصدرها المحاكم والنيابة العامة
- حماية المحكمة ومرافق النيابة والعاملين فيها
- نقل وحماية المدانين والمعتقلين
- تنظيم مذكرات المحاكم للشهود والمتهمين لحضور جلسات المحكمة
- تسليم الأوامر والإشعارات القانونية [٦٣]»

أكد جميع الذين أجريت معهم حوارات ومقابلات في الزيارة الميدانية إلى قطاع غزة أن نسبة تنفيذ الأحكام في قطاع غزة ارتفعت بشكل مطرد عقب إنشاء الشرطة القضائية، وأن سلامة المحاكم قد شهدت تحسناً كبيراً جدا.

العلاقات بين مجلس القضاء الأعلى والشرطة القضائية

يوجد لدى مجلس القضاء الأعلى مركزياً دائرة للشرطة القضائية، بالإضافة إلى الفروع التي توجد داخل كل محكمة. تتولى مهمة ضمان أمن المحاكم وجلسات المحكمة، وإنفاذ الأحكام المدنية والجنائية، بالإضافة إلى مرافقة المعتقلين من السجن إلى المحكمة. يقوم مجلس القضاء الأعلى بمهمة الإشراف الفني على الشرطة القضائية في حين تحافظ وزارة الداخلية على مهمة الإشراف الإداري الخاص بها على أفراد الشرطة.

العلاقات بين المجلس الأعلى للقضاء الشرعي والشرطة القضائية

يشير المجلس الأعلى للقضاء الشرعي إلى أن العلاقة مع الشرطة القضائية ممتازة وحاسمة لتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم. لا توجد وحدة مخصصة لدائرة الشرطة القضائية على هيكلية المجلس الأعلى للقضاء الشرعي؛ حيث يطلب المجلس الأعلى للقضاء الشرعي مساعدة الشرطة كلما دعت الحاجة، نظراً لحساسية القضايا التي تتعامل معها المحاكم الشرعية. ويشير المجلس الأعلى للقضاء الشرعي أن من شأن برنامج متخصص لتدريب ضباط الشرطة القضائية؛ أن يحسن النظام بشكل أكبر.

62 قرار مجلس الوزراء رقم 99 لسنة 2005 م بإنشاء قوة الشرطة القضائية.

63 المادة -2د.

ملخص التوصيات

	وزارة العدل
المديرية العامة للسجل العدلي	- لم يتم تنفيذ قرار إنشاء السجل القضائي الوطني 2005 في قطاع غزة. إذا اتخذ قرار بتعميم ما يعمل به في الضفة الغربية إلى كافة أرجاء دولة فلسطين، لن تكون هناك حاجة إلى تعديل التشريع، ولكن يستلزم تعيين وتدريب موظفين إضافيين. يتطلب ذلك شراء أجهزة حاسوب وخوادم (سيرفرات) ومعدات الشبكات لربط وزارة العدل في قطاع غزة مع قاعدة البيانات. وينبغي توسيع المساعدة الدولية المقدمة إلى المديرية العامة لسجلات العدل كي تشمل قطاع غزة. - في الوقت الراهن، ليس لدى وزارة العدل في قطاع غزة مكاتب فرعية. يجب على المواطن الذي يحتاج تصديق وثيقة رسمية القيام بذلك شخصياً في مقر وزارة العدل. يتمثل الحل في فتح مكاتب فرعية (على سبيل المثال في الجنوب، والوسطى، وشمال غزة) لتغطي كافة مناطق قطاع غزة، وهذا يتطلب مقرات ومعدات وموظفين إضافيين.
وحدة شؤون مجلس الوزراء	- وحدة مركزية ينبغي أن تكون قادرة على العمل بطريقة مرنة وذلك لمتابعة وإبلاغ الوزير، سواء عقدت اجتماعات مجلس الوزراء في غزة أو في رام الله. ولذا ليس هناك حاجة لتشكيل وحدة أخرى في قطاع غزة.
وحدة التعاون القانوني الدولي	- هي وحدة مركزية متصلة مباشرة بمجلس الوزراء و لا تقدم خدمات للجمهور وبالتالي فإنه ليس من الضروري إضافة وحدة أخرى في قطاع غزة.
وحدة النوع الإجتماعي	- لا توجد وحدة النوع الإجتماعي في وزارة العدل في قطاع غزة، ولم تضع الوزارة سياسة متعلقة بهذا الصدد. يجب تعيين شخص متخصص في قضايا المساواة بين الجنسين للتواصل والتنسيق مع وحدة النوع الإجتماعي في الضفة الغربية، وإطلاق برامج تدريب للموظفين في قطاع غزة، والتعريف باستراتيجيتها الشاملة من خلال التعرف وتحديد احتياجاتها في قطاع غزة. ينبغي أن يشمل قطاع غزة الدعم والمساعدات الخارجية والخبرات التي تحصل عليها الضفة الغربية.
مركز المعلومات العدلي	- لا يوجد مركز معلومات عدلي في قطاع غزة. يمكن أن تبقى مركزيته في رام الله ولكن يجب أن يشمل نطاقه قطاع غزة، ويمكن التعاقد مع صحفي لأداء هذا الدور.
ملف قضاء الأحداث	- يجب أن تشمل أنشطة ملف قضاء الأحداث في وزارة العدل قطاع غزة حيث لا توجد مبادرة من هذا القبيل حاليا. ينبغي تكليف موظف واحد أو عدد من الموظفين في وزارة العدل للعمل كجهة تنسيقة مستعدة لتقديم التدريب للموظفين.
وحدة حقوق الإنسان وشكاوى المواطن	- خبرة هذه الوحدة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان شكلت محوراً للوكالات الدولية في السنوات الأخيرة ويجب أن تبقى على مستوى مركزي في الضفة الغربية. الوحدة الموجودة في قطاع غزة صغيرة وباستطاعتها مواصلة أداء مهامها في التفتيش وإدارة شكاوى المواطنين في غزة.
مديرية الطب الشرعي العامة	- ينبغي توسيع نطاق الدعم المقدم لمديرية الطب الشرعي العامة في الضفة الغربية لتشمل قطاع غزة الذي هو في حاجة ماسة للمساعدة. لا توجد مختبرات متخصصة بالطب الشرعي[1]، ولم يتلقى الأطباء الذي يعملون بالطب الشرعي في غزة دراسة التخصص المطلوب.
دائرة تكنولوجيا المعلومات العامة	- توسيع نطاق عمل نظام الأرشفة وإدارة الوثائق إلى وزارة العدل في قطاع غزة وتدريب موظفي الحاسوب وتقنية المعلومات. - تقديم المعدات وتدريب جميع الموظفين في قطاع غزة
وحدة الشؤون القضائية	- بإمكان وحدة الشؤون القضائية أيضا أن تكون مركزية في المستقبل في الضفة الغربية، ولكن يتطلب موظف واحد على الأقل بدوام كامل في قطاع غزة.

	مجلس القضاء الأعلى
الإطار القانوني	- التعديلات المخطط لها في قانون السلطة القضائية تأتي في صلب مجموعة متنوعة من المسائل بعيدة المدى التي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على النظام القضائي. يجب ألا يبذل هذا الجهد إلا بعد إعادة التوحد مع قطاع غزة.
مجلس القضاء الأعلى	- سيتم حل قضية تشكيل المجلس حالما يتم تشكيل مجلس القضاء الأعلى الجديد وتعديل الهرم القضائي. - الأمانة العامة هيئة مركزية تحت اشراف المجلس ورئيسه. يجب أن يبت في مركزيتها في الضفة الغربية أو في القطاع بمجرد انتهاء عملية إعادة الإدماج القضائي.
إدارة المرافق	- إذا تم تأكيد قرار إنشاء دائرة إدارة المرافق، فإنه ينبغي أن تشمل قطاع غزة.
محكمة جرائم الفساد	- مصير تعديل عام 2010 غير معروف، ففي حال تم التأكيد عليه في عملية المواءمة التشريعية، يجب أن يمتد نطاق المحكمة إلى قطاع غزة.
المكتب الفني	- نقل صلاحيات وحدة التدريب القضائي إلى المعهد القضائي الفلسطيني كما هو الحال في الضفة الغربية، وترك مكتب صغير للتنسيق مع المعهد القضائي الفلسطيني ومع الجهات الخارجية المشاركة في برامج التدريب. - يجب الإبقاء على الوحدات الثلاثة الأخرى لأداء المهام التي كلفها بها قانون السلطة القضائية والتعامل مع المسائل القانونية المتعلقة بقطاع غزة. - يجب أن تكون أنشطة التخطيط مركزية في دائرة التخطيط وتنمية المشاريع (التي لها فروع في كل من قطاع غزة والضفة الغربية)، والتي تحدد مواقعها أثناء عملية إعادة الإدماج.
دائرة التنفيذ	- تعاني دائرة التنفيذ في غزة من تراكم القضايا التي تفوق طاقتها حاليا، حيث أنها تعمل بأحد عشر موظفاً من موظفي الخدمة المدنية وعشرة موظفين يعملون بعقود سنوية. تفيد الدائرة عن حاجتها إلى سبعة موظفين آخرين وجهازي حاسوب على الأقل.
التفتيش القضائي	- يجب المضي قدماً في مشروع إنشاء دائرة التفتيش المشتركة بين مكتب النائب العام ومجلس القضاء الأعلى وتطوير وتوسيع نطاقها كي تشمل قطاع غزة بمجرد التوحد.
	مكتب النائب العام
التفتيش القضائي	- يتجاوز حجم الأعمال الموكلة إلى دائرة التفتيش القضائي الموارد البشرية العاملة فيها. - ينبغي أن توفر عملية التوحيد فرصة للعمل على مكتب تفتيش مشترك بين مكتب النائب العام ومجلس القضاء الأعلى بحيث يخصص مزيداً من أعضاء النيابة العامة للقيام بمهام التفتيش.
المكتب الفني	- ينبغي إنشاء مكتب فني موحد على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة. - يجب نقل عدد من الكفاءات التدريبية من مكتب النائب العام في قطاع غزة إلى المعهد القضائي الفلسطيني الموحد.
دائرة الشؤون القانونية	- يوجد قسم المساعدة القانونية داخل دائرة الدراسات في الضفة الغربية. ينبغي أن تلحق بدائرة الشؤون القانونية عند التوحيد.
مكتب النيابة العامة للمؤسسات والجمعيات	- يرتبط مصير نيابة المؤسسات والجمعيات بمصير هيئة مكافحة الفساد في الضفة الغربية. ينبغي مواءمة الإطار القانوني بين الضفة الغربية وقطاع غزة بحيث يتم العمل مع هيئة موحدة لمكافحة الفساد.
وحدة الدعم والجرائم الاقتصادية	- يجب أن تعاد مركزية اختصاص وحدة الجرائم الاقتصادية والدعم في قطاع غزة بمجرد التوحيد.
دائرة تقنية المعلومات	- على غرار مجلس القضاء الأعلى، لم يستفد مكتب النائب العام في قطاع غزة من التحسينات الهامة التي تمت في السنوات الأخيرة في الضفة الغربية. يتطلب رفع مستوى البنية التحتية التقنية في مكتب النائب العام استثمارا كبيرا في كل من معدات تكنولوجيا المعلومات وتدريب الموظفين.

	المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
الإطار القانوني	- التشريع الذي قُدّم في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الانقسام يحول دون اكتمال لم شمل المجلس، دون جهد تنسيقي تشريعي من المجلس التشريعي المستقبلي.
نيابة الأحوال الشخصية	- إن عملية توحيد القضاء الشرعي يمكن أن تعطي فرصة -دون الحاجة إلى أي تعديل قانوني- لسحب النيابة من المجلس الأعلى للقضاء الشرعي.
تنفيذ الأحكام (دائرة التنفيذ)	- دمج مهام التنفيذ في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي علامة على حدوث تقدم حقيقي فيما يتعلق بكفاءة وسرعة القضاء الشرعي. ينصح أن يشمل هذا النظام الضفة الغربية، كي يصبح سمة أساسية للمجلس الأعلى للقضاء الشرعي الموحد في المستقبل. - يشير المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في قطاع غزة إلى أن دائرة التنفيذ في حاجة ماسة إلى موظفين إضافيين (مدير، ومحاسب، وموظف إضافي وسكرتير، وكذلك تخصيص قاض متفرغ)
	معهد الفلسطيني للقضاء
الإطار القانوني	يجب أن تسبق الموائمة التشريعية جهود توحيد المعهد القضائي الفلسطيني

ملخص التوصيات

جدول يعرض التشريعات التي صدرت منذ الانقسام في الضفة الغربية وقطاع غزة والمتعلقة بقطاع العدالة

	الضفة الغربية	قطاع غزة
وزارة العدل		قانون النقابات رقم 2 لعام 2013 تعديل في عام 2009 للقانون رقم 6 لعام 1998 المتعلق بمراكز الإصلاح والتأهيل (السجون)
مجلس القضاء الأعلى	قانون بمرسوم رقم 7 لعام 2010 المتعلق بتعديل قانون الكسب غير المشروع رقم لعام 2005	
مكتب النائب العام	قانون بمرسوم رقم 7 لعام 2010 المتعلق بتعديل قانون الكسب غير المشروع رقم 1 لعام 2005	
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي	قانون بمرسوم بشأن المحاكم الشرعية رقم 3 لعام 2012	قانون رقم 3 لعام 2011 بشأن المحاكم الشرعية
المعهد القضائي الفلسطيني	لائحة رقم 4 لعام 2008 بشأن معهد التدريب القضائي الفلسطيني	قانون رقم 2 لعام 2009 بشأن المعهد العالي للتدريب القضائي

٤. الموارد البشرية في قطاع العدالة في قطاع غزة مقارنة بالمعايير في الضفة الغربية

أ. خلفية الوضع والشكل العام

في أعقاب الانقسام أدت دعوة السلطات في الضفة الغربية لموظفي قطاع العدالة لعدم الذهاب إلى أماكن عملهم إلى خلو المؤسسات الحكومية من الموظفين بشكل مفاجئ و سريع. بينما بقي عدد قليل جدا على رأس عمله و عملوا مع آخرين على دمجهم تدريجياً بوظائفهم، لا تزال الأغلبية الساحقة من القضاة والمدعين العامين والموظفين القانونيين والإداريين حتى يومنا هذا تجلس في بيوتها أو انخرطت في أنشطة مهنية أخرى. بين ليلة وضحاها اختفت ببساطة خبرة ١٥ عاما التي اكتسبها القضاء في قطاع غزة.

كانت الفوضى العارمة ستعم القطاع جراء هذا الفراغ؛ لولا قيام السلطات في غزة بتعين موظفين جدد سريعاً دون أن يتمتع أيّ منهم بالخبرة المطلوبة للعمل في الظروف المناسبة. لم يسمح عامل الضرورة/الطوارىء في تقديم الحد الأدنى من التدريب اللازم. على الرغم من هذه العقبات الرئيسية، عاد النظام القضائي للعمل بسرعة شديدة، ويمكن الجزم أنه يعمل اليوم كما كان عليه قبل الانقسام رغم اختلاف الوضع من مؤسسة إلى أخرى.

تستند الملاحظات والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذا الفصل على مصادر عديدة مثل بيانات قوائم الموظفين، والمقابلات التي أجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمل بالإستبيانات مع الموظفين القضائيين وغير القضائيين في غزة.

ب. تقييم الموارد البشرية: الوضع الحالي والاحتياجات

١. وزارة العدل

الوضع قبل الانقسام

تشير التقديرات إلى أن نحو مائة موظف كانوا يعملون في وزارة العدل قبل الانقسام.

تأثير الانقسام على الموارد البشرية

عانت وزارة العدل في غزة من نقص شديد في الموظفين جراء الانقسام. على الرغم من عدم دقة الأرقام إلا أنه يقدر بأن عدد الموظفين الذين طلوا في وظائفهم[٦٤] حوالي ٨ إلى ١٤ موظف، في حين خسرت الوزارة ٨٠ موظفا تقريبا.

وضع الموارد البشرية منذ الانقسام

ما يثير الاهتمام للغاية أن نلاحظ (في الجدول أدناه) حصول الموظفين الذين عملوا كموظفين مدنيين قبل الانقسام وواظبوا على الحضور إلى العمل[٦٥] على جزء من المناصب العليا في الهيكل التنظيمي الوزارة العدل رغم أنهم يمثلون أقل من ٢٠٪ من مجموع الموظفين. عليه نجدهم يشغلون المناصب الستة للمدراء العامين، ومنصبي مدير دائرة (من بين خمسة)، وثلاثة مناصب رئيس قسم / دائرة. أما المنصبين المتبقيين هما لأطباء شرعيين، باعتبار هذا المنصب الأكثر تخصصاً ومن الصعب جداً أن تجد من يشغله في الوزارة.

حصول الموظفين المؤهلين الذين عينوا قبل الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ واستكملوا العمل على الترقيات أو شغلوا مناصب عليا يمثل شاهداً على إرادة السلطات في غزة تقدير وتقديم الخبرات والمؤهلات على الانتماء السياسي أو الأيديولوجي[٦٦].

من المرجح أن يكون لهذا القرار العملي دورٌ في الاستمرارية -إلى حد ما- بعد الانقسام، وتسهل على وزارة العدل مواصلة أداء واجباتها بكفاءة.

---

64 ووفقا لجدول الموظفين الذي قدمته وزارة العدل في غزة، كان هنالك 14 موظفا يعملون كموظفين مدنيين للسلطة الوطنية الفلسطينية قبل الانقسام. كان بعضهم يعمل لصالح وكالات حكومية أخرى ونقلوا إلى وزارة العدل في السنوات الأخيرة.

65 تم التعاقد مع عشرة منهم قبل الانتخابات البرلمانية 2006؛ وتم تعيين أربعة المتبقين خلال الفترة من تموز -2006 نيسان 2007.

66 تعزز هذا الافتراض خلال المقابلات التي أجراها المؤلف مع موظفي وزارة العدل.

جدول يعرض موظفي وزارة العدل الحاليين الذين كانوا موظفو الخدمة المدنية قبل الانقسام

المسمى الوظيفي	المديرية العامة/ الوحدة	الدائرة
وكيل الوزارة		
مدير عام	وحدة حقوق الانسان وشكاوى المواطنين	
مدير عام	الادارة العامة لشؤون الموظفين	
مدير عام	الادارة العامة للطب الشرعي	
مدير عام	وحدة الشؤون القضائية	
مدير عام	الادارة العامة للإشراف على المحاكم	
مدير عام	وحدة التخطيط والتطوير	
مدير دائرة	الادارة العامة للشؤون المهنية	دائرة التحكيم
مدير دائرة	وحدة العلاقات الدولية والمحلية	دائرة العلاقات الدولية
رئيس قسم	الادارة العامة للطب الشرعي	دائرة الطب الشرعي
رئيس قسم	وحدة حقوق الانسان وشكاوى المواطنين	وحدة حقوق الانسان
رئيس شعبة	الادارة العامة للطب الشرعي	دائرة الطب الشرعي
طبيب شرعي	الادارة العامة للطب الشرعي	دائرة الطب الشرعي
طبيب شرعي	الادارة العامة للطب الشرعي	دائرة الطب الشرعي

من أجل تعويض نقص الموظفين، وظفت وزارة العدل عدداً كبيراً من الموظفين خلال عام ٢٠٠٨. اليوم، يشكل هؤلاء الموظفون جميع الأقسام ما دون الإدارة العليا للوزارة؛ منهم الموظفون الذين تم تعيينهم في السنوات اللاحقة إما في تخصص مثل تكنولوجيا المعلومات أو الطب الشرعي، أو موظفي الدعم الإداري. بقي الهيكل التنظيمي للوزارة دون تغيير، حيث جاء جميع الموظفين الذين تم تعيينهم منذ الانقسام لملئ الشواغر الموجودة.

وإجمالا، يبلغ عدد موظفي وزارة العدل حالياً ٨٥ موظفا[٦٧].

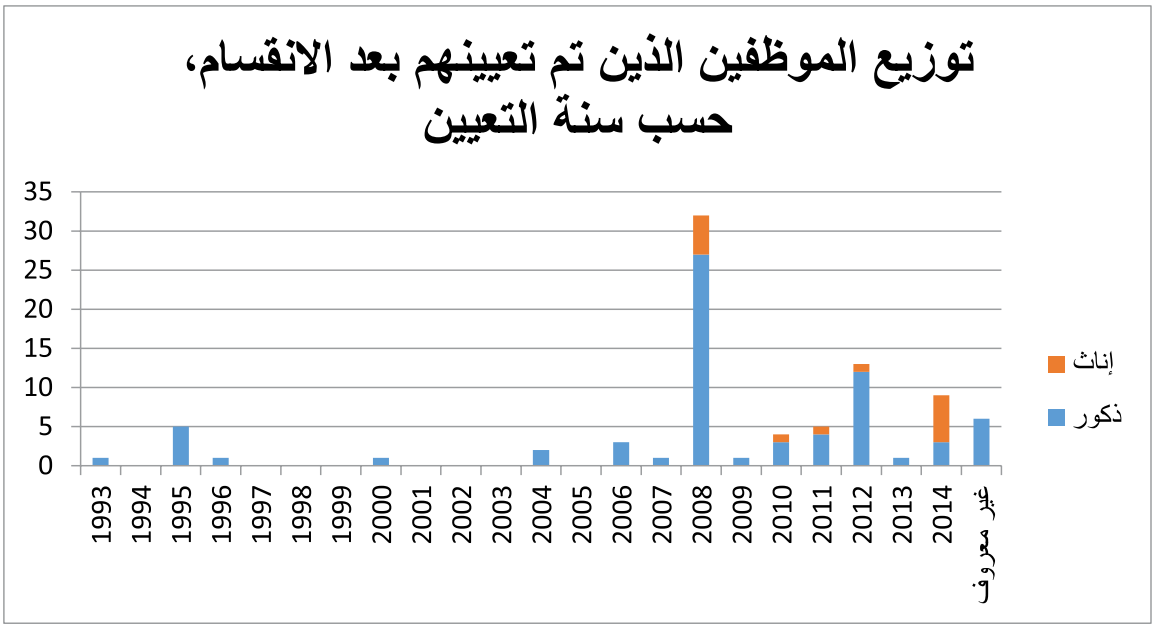

67 هذا لا يشمل أربعة عشر موظفا مرفقين بديوان الفتوى والتشريع وأربعة موظفين من معهد القضاء الفلسطيني في غزة، كلا الكيانين تحت الإشراف الإداري والمالي لوزارة العدل.

العمر والجنس للموظفين الحاليين

يتميز غالب الموظفين بأنهم في سن الشباب حيث ٧٠٪ منهم تحت سن الأربعين. وبالأرقام المجردة لا يوجد توازن بين الجنسين، حيث تمثل النساء ما نسبته ١٨٪ فقط من القوى العاملة (جميعهن تم توظيفهن بعد الانقسام ولا تشغل أي منهن مناصب عليا). ومن بين كل المؤسسات القضائية في غزة، تشكل هذه النسبة في وزارة العدل النسبة الأعلى على الاطلاق.

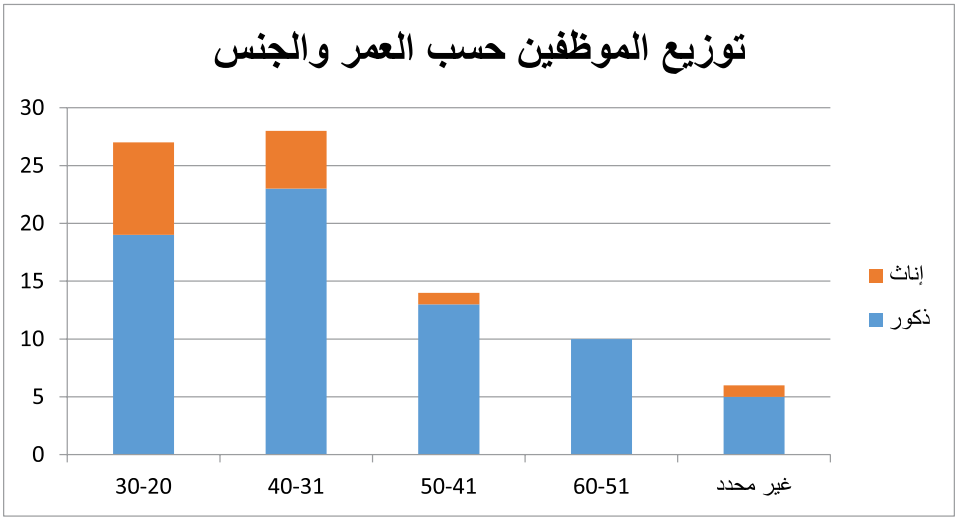

إجراءات التوظيف

وفقاً للمقابلات التي أجريت في غزة، جميع وظائف الخدمة المدنية غير القضائية في قطاع العدالة تقع تحت مسؤولية ديوان الموظفين العام. ويقوم ديوان الموظفين العام بالإعلان عن كل وظيفة شاغرة حيث يجمع طلبات التوظيف وتنظم الامتحانات الكتابية والشفوية. قد لا تتم هذه العملية عند كل تعيين ولكن أغلبية كبيرة (٨٦٪) من أفراد العينة المستطلعة آراؤهم في وزارة العدل أجابوا أن تعيينهم بعد الانقسام جاء بناء على هذه العملية.

الوضع الحالي للموظفين قبل الانقسام

وفقاً للمعلومات المتوافرة، هناك ٧٥ موظفاً متبقيا.

موقف الموظفين الحاليين اتجاه إعادة إدماج الموظفين غير القضائيين قبل الانقسام

أعرب غالبية الموظفين المستطلعة آراؤهم عن موقف ايجابي في الغالب نحو إمكانية إعادة إدماج الموظفين قبل عام ٢٠٠٧.

قد استخدم بعض المشاركين لغة ثقافية مشتركة للتعبير عن مشاعر التضامن والأخوة. اعتمدوا لهجة تؤكد على أهمية الوحدة والتوحيد، ووضع حل للانقسام السياسي وضرورة التعاون لإنهاء الحصار على غزة. أكد العديد من المشاركين أن الانقسام هو مجرد مشكلة سياسية، وأكد أن الشعب الفلسطيني شعب واحد.

قدم موظفو وزارة العدل عدة احتمالات لتنفيذ عملية الاندماج بنجاح. هناك حاجة لإجراء تقييم شامل لجميع العاملين، و إجراء تقييم احتياجات للقدرات اللازمة لوزارة العدل بأن يتم بأسلوب علمي لإعادة تنظيم العمل ولدمج الموظفين القدامى وفقاً لمؤهلاتهم مع احترام القوانين واللوائح المعمول بها، وإعادة تصميم الهيكل التنظيمي الحالي ووضع تصميم بناء القدرات وتطوير الخطط التنظيمية الحالية التي تتوافق مع احتياجات كل موظف.

يشهد المشاركون على ضرورة إجراء دراسات لتقييم احتياجات البنية التحتية لاستيعاب جميع الموظفين على المستويات اللوجستية والبنية التحتية. ويتبع ذلك أيضاً تقييم المساحة المتاحة والمرافق والأثاث والمعدات.

أعرب الموظفون أيضاً عن قلقهم إزاء تطبيق عملية إعادة الإدماج. طلب بعضهم عقد حلقات عمل توجيهية ولقاءات تمهيدية وجلسات تيسير تعريفية لسد الفجوات العملية بين الموظفين وخلق بيئة عمل آمنة.

٢. مجلس القضاء الأعلى

أ. الموظفون القضائيون

الوضع قبل الانقسام

كان هناك ٤٥ قاضياً في قطاع غزة عشية الانقسام

تأثير الانقسام على الموارد البشرية

حدث انسحاب القضاة من مناصبهم في وقت لاحق بعد توقف النيابة العامة، وبعد فترة من رفض القضاة التعامل مع قوة الشرطة المعينة حديثا. من بين جميع القضاة، قرر قاض واحد فقط البقاء على رأس عمله حيث يشغل حالياً منصباً في المحكمة العليا.

وضع الموارد البشرية منذ الانقسام

نفذت السلطات في غزة في أعقاب الانقسام موجة من التعيينات لتشغيل المحاكم؛ حيث تم تعيين ٢٥ قاضياً في ستة أشهر أو أكثر بقليل فقط، تحديداً من تشرين الأول ٢٠٠٧ إلى نيسان ٢٠٠٨. على الرغم من أن هذه العملية أجريت بشكل عاجل تم توظيف هؤلاء القضاة الجدد للعمل دون أي تدريب مسبق، ويبدو أن نوعية المرشحين كانت تحظى بأولوية. كان عدد كبير منهم قد مارس مهنة المحاماة مع سنوات أو حتى عقود من الخبرة، وكانوا يحظون باحترام واسع في المجتمع القانوني. سبعة منهم (من أصل ١٤ قاضيا عينوا في عام ٢٠٠٧ وحده)، كانوا جزءاً من مجموعة من القضاة الذين تم اختيارهم مسبقا، قبل فترة طويلة من الانقسام، بعد نجاحهم في امتحانات تنافسية ولكن لم يتم تعيينهم رسميا[٦٨]. خمسة منهم يشغلون مناصب في المحكمة العليا، والباقين في محكمة الاستئناف.

من النتائج الأخرى للاستبدال التام تقريباً للقضاة السابقين ارتفاع نسبة تسارع ترقية الموظفين القضائيين. وبالتالي، من أجل شغل المناصب العليا (في كل من المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف) ترقى بعض القضاة الذين بدأوا عملهم في محكمة الصلح بسرعة على سلم الترقيات حتى بلغوا أعلى المناصب[٦٩]. وكما يبين تحليل هرم المحاكم بشكل واضح، تلعب الأقدمية دوراً محورياً في معايير الترقية، حيث تتشكل المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف بالكامل من القضاة المعينين قبل عام ٢٠٠٩.

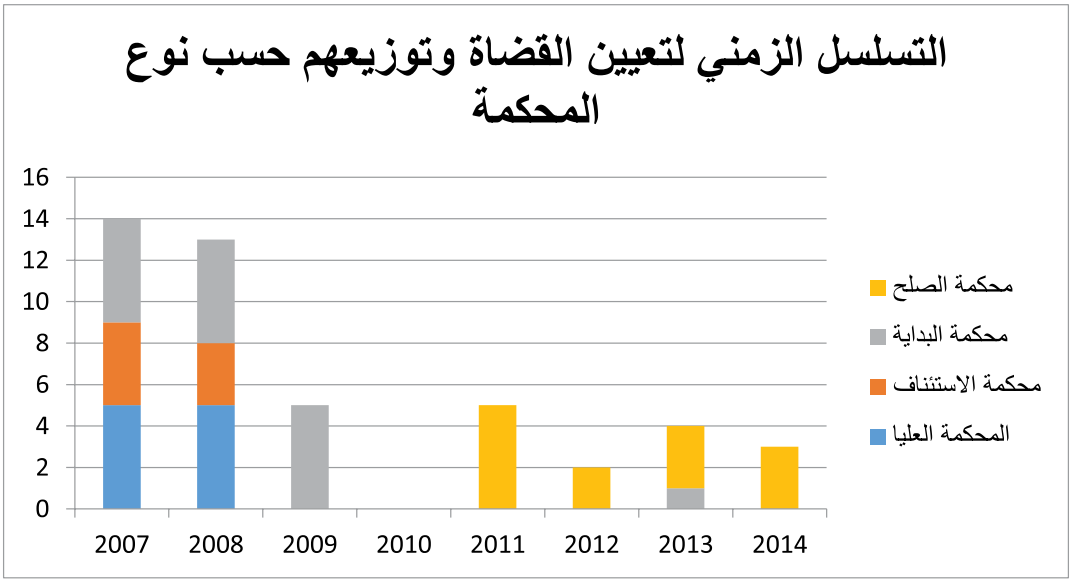

في الوقت الذي يبلغ فيه إجمالي عدد القضاة ٤٦ قاضيا يعملون حاليا، مقابل ٤٥ قبل الانقسام، شهد قطاع غزة ارتفاع معدل النمو السكاني.

---

68 يبدو أن هناك إجماع في غزة بشأن حقيقة أن هؤلاء القضاة تم اختيارهم بطريقة محايدة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية قبل الانقسام وأنهم أكفاء جدا.

69 هذا على الأقل رد أحد أربعة قضاة شاركوا في الاستبيان (راجع الملحق هـ2).

العمر، والخلفية، والجنس للموظفين الحاليين

مـن الملامـح البـارزة لمؤهـلات القضـاة الحاليـين سـنهم المتقـدم نسـبيا؛ حيـث يبلـغ نسـبة مـن تجـاوزت أعمارهـم الأربعـين عامـة ٨٠ بالمائـة، مقارنـة بـ ٩٥٪ مـن العـدد الـكلي لأعضـاء النيابـة ممـن تبلـغ أعمارهـم دون الأربعـين.

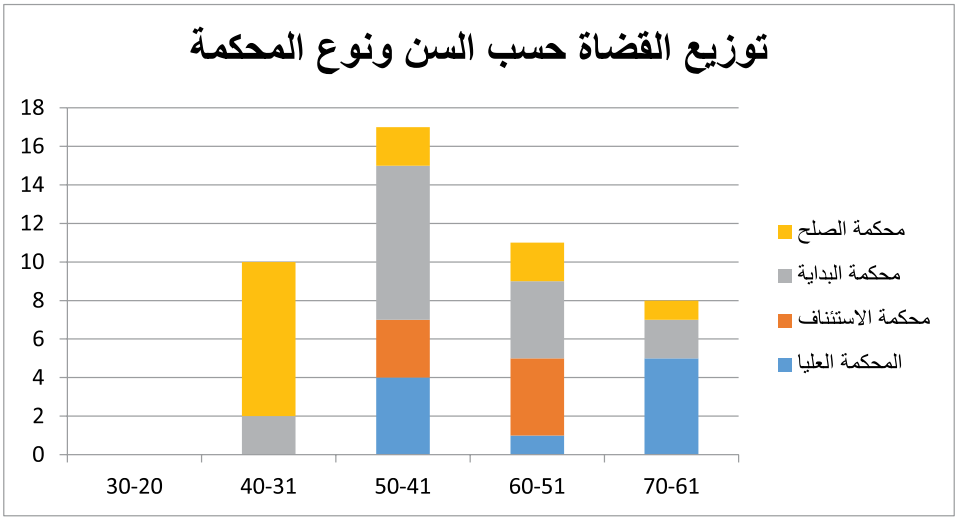

يوضـح تحليـل الخلفيـة التعليميـة للقضـاة أنهـم جميعـا ذوي مؤهـلات ذات الصلـة بتعيينهـم في الوظيفـة القضائيـة المنصـوص عليهـا في قانـون السـلطة القضائيـة[٧٠]؛ حيـث يكـون ٨٧٪ مـن القضـاة مـن حملـة البكالوريـوس، و١٣٪ الباقيـة حاصلـين عـلى الدبلـوم العـالي أو درجـة الماجسـتير[٧١].

لا تمثـل عينـة المشـاركين في الاسـتبيان توضيحـاً كافيـاً لامكانيـة اسـتخلاص اسـتنتاجات عامـة، إلا أن المقابـلات التـي أجراهـا المؤلـف مـع القضـاة والممارسـين لمهنـة القضـاء والمحامـاة في غـزة تميـل للإشـارة إلى أن معظـم - إن لم يكـن كل - القضـاة الحاليـين يتمتعـون مـن قبـل تعيينهـم بخـبرة عمليـة في المجـال القانـوني كمحامـين، أو مستشـارين قانونيـين للحكومـة، أو موظفـين حقوقيـين في البلديـات. يحظـى هـذا الافـتراض بالمصداقيـة خاصـة وأن أصغـر قـاض عُـيّن منـذ الانقسـام كان يبلـغ مـن العمـر ٢٨ سـنة.

في محاكـم غـزة لا يوجـد سـوى ثـلاث قاضيـات يشـغلن مناصـب ، و بهـذا بالـكاد يمثلـن ٧٪ مـن المجمـوع العـام. بـصرف النظـر عـن القضـاة الذيـن يشـغلون مناصـب في المحكمـة العليـا قبـل الانقسـام، عينـت السـلطات القائمـة في غـزة[٧٢] اثنتـين مـن القضـاة؛ إحـدى القاضيـات عينـت كقاضيـة في ٢٠٠٨، وهـي تشـغل منصبـا الآن في المحكمـة العليـا، والثانيـة عينـت في أيـار ٢٠١٤ وتعمـل قاضيـة في محكمـة الصلـح. رغـم أن الأرقـام تشـير لهـذا الأمـر، إلا أن ترقيـات القضـاة الإنـاث، كانـت تسـير بوتـيرة سريعـة، وتبـدو مشـابهة لوتـيرة ترقيـات نظرائهـن مـن الرجـال.

---

70 المادة 16: « يجب أن تتوافر في كل عضو يعين في القضاء الشروط التالية:

[...] أن يكون حاصلا على (درجة البكالوريوس) في المحاماة أو الشريعة والقانون من جامعة معترف بها ».

71 عـلى الرغـم مـن عـدم وجـوده بوضـوح في جـدول الموظفـين، أكـد مجلـس القضـاء الأعـلى للمؤلـف أن جميـع القضـاة حاصلـين عـلى درجـة بكالوريـوس أو ماجسـتير أو دكتـوراه في القانـون أو الشريعـة (كـما تنـص عليـه المـادة 16 مـن قانـون السـلطة القضائيـة) أو كلتاهـما؛ لا نعـرف عـلى وجـه التحديـد النسـبة بـين خريجـي القانـون (علـماني) والشرعـي، ولكـن تشـير التقديـرات إلى، «اغلـب المحامـين، درسـوا قوانـين السـلطة الوطنيـة وليـس قوانـين الشريعـة [...] ومـع ذلـك، هنـاك عـدد قليـل تلقـى تدريـب في كلا التخصصـين «(بيلهـام ، صفحـة 7).

72 جاءت هذه التعيينات على الرغم من الجدل التي أثارتها في ذلك الوقت، بحيث «زادت من قلق بعض القادة التقليديين « (بيلهام، صفحة 12).

إجراءات التوظيف

ووفقاً للمعلومات التي تم جمعها؛ سعى مجلس القضاء الأعلى للالتزام بالإطار القانوني المعمول به فيما يتعلق بالتعيينات القضائية، لكل من قضاة وأعضاء النيابة[٧٣]؛ حيث يجب على المرشحين استيفاء شروط حسن السيرة والسلوك، والمستوى التعليمي المذكورة آنفاً، فضلا عن «[وقف] العضوية في أي حزب أو تنظيم سياسي»[٧٤]. على الرغم من قيام مجلس القضاء الأعلى بعملية الاختيار والترشيح، إلا أن الانقسام السياسي يحول فعلياً منذ عام ٢٠٠٧ دون تنفيذ التعيين الفعال بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث يستبدل بقرار من رئيس الوزراء في غزة.

بعيداً عن المتطلبات الرسمية، وعلى غرار التوجه الملحوظ في الضفة الغربية، أصبح من المعتاد على مدى السنوات الماضية استخدام الامتحانات التنافسية من أجل اختيار أفضل مرشح لمنصب قضائي. يتم فرض هذه السياسة بشكل منهجي عند التعيينات في درجة مدعي عام أو قاضي في محكمة الصلح (بامتحانات كتابية وشفوية). أما فيما يختص بمنصب قاضي في محكمة البداية، يتم إجراء مقابلة فقط، ويتم الترشيح مباشرة إلى المحكمة العليا بطريقة استنسابية[٧٥]. وفقاً للمادة ١٨ (ج) من قانون السلطة القضائية، تم تعيين عدد من أعضاء النيابة في منصب قضاة محكمة الصلح من خلال قرار بالنقل[٧٦].

بناء وتنمية القدرات

أعاق إعادة تشكيل السلطة القضائية الحالي في هذا السياق المحدد أي إمكانية لتقديم التدريب الأساسي للمجموعة الأولى من القضاة المعينين. تم تخفيف هذا القصور نسبياً في الخبرة من خلال العمل والمؤهلات التي حصل عليها معظم القضاة في الحياة المهنية السابقة، ولكن لا يمكن تعميم هذا الأمر على الآخرين الذين تبعوهم في التوظيف.

على الرغم من أن مجلس القضاء الأعلى كان قد وضع برنامج التدريب الأساسي، الذي يتمثل في دورات نظرية تطرح على مدى ثلاثة أشهر ونصف. لا يعتبر هذا البرنامج كاف، وهو ما اعترفت به القيادة القضائية الحالية التي تستجلب القيود المالية والقوى البشرية.

فيما يتعلق بمواصلة التعليم وتخصص القضاة، فالوضع ليس مُرضياً أيضا، على الرغم من ذلك، كان المكتب الفني نشطاً في محاولة تطوير الأنشطة المختلفة.

---

73 تشمل هذه، بالإضافة إلى المادة 16، ما ورد في المادة 18 من قانون السلطة القضائية: «1. تشغل المناصب القضائية بناء على قرار من رئيس السلطة الوطنية و ترشيح من مجلس القضاء الأعلى وتكون على النحو التالي:

(أ) في البداية، عن طريق التعيين.

(ب) عن طريق الترقية بناء على الأقدمية ومراعاة الكفاءة.

(ج) عن طريق التعيين من خلال النقل من النيابة العامة.

(د) عن طريق الإعارة من بلد شقيق ».

74 المادة 16 من قانون السلطة القضائية. يقر مجلس القضاء الأعلى في غزة أن أيا من قضاته يحمل حاليا مثل هذه العضوية.

75 بصرف النظر عن القضاة المعينين عبر الترقية، تم ترشيح أربعة أشخاص مباشرة في المحكمة العليا، بما فيهم عميد سابق في جامعة الأزهر ومحام لديه خبرة تزيد عن ثلاثين عاما.

76 على الاقل يوجد ست أمثلة على الأقل من بين القضاة الحاليين.

الوضع الحالي للقضاة المعينين ما قبل الانقسام

وفقاً للمعلومات التي تم جمعها من مصادر مختلفة، هناك حالياً ٢٨ قاضيا ممن عينوا قبل الانقسام (من أصل ٤٥ عام ٢٠٠٧) لا تزال تتوافر فيهم معايير العمر المطلوب من أجل إعادتهم إلى وظائفهم القضائية. ويتوزعون حاليا على النحو التالي مع العلم أن هذه الأرقام تشمل بعض القضاة الذين تمت ترقيتهم مؤخرا على يد السلطات في الضفة الغربية[٧٧]:

الدرجة الحالية	عدد القضاة
قاضي في المحكمة العليا	8
قاضي في محكمة الاستئناف	11
قاضي في محكمة البداية	9
قاضي في محكمة الصلح	0 [2]
المجموع	28

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من عدم وجود أرقام دقيقة، إلا أن العديد من هؤلاء القضاة بدأوا منذ عام ٢٠٠٧ مزاولة نشاط مهني آخر (الاستشارات القانونية، التدريس في كليات القانون المحلية، تدريب منظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال من القطاع الخاص) أو متابعة دراستهم في غزة أو في الخارج.

تقييم الاحتياجات

تعادل نسبة القضاة من عدد السكان في قطاع غزة - قاضي واحد لكل ٣٧,٠٠٠ نسمة[٧٨] - النسبة غير كافية لتتوازن نسبة القضاة في الضفة الغربية حالياً – والتي هي قاضي واحد لكل ١٢,٣٠٠ نسمة[٧٩]، ينبغي تخصيص ٩٢ قاضي إضافي إلى نظام العدالة في قطاع غزة.

مواقف القضاة الحاليين «اتجاه إعادة إدماج الموظفين غير القضائيين قبل الانقسام

شهدت العينة التي شملتها الدراسة فرصة لإعادة الإدماج. بينما أظهر البعض حرصاً كبيراً على عملية الإدماج، أحجم آخرون وأعربوا عن قلقهم بشأن وضعهم الحالي وخوفهم من أي إعادة هيكلة محتملة.

أولئك الذين عبروا عن الموقف الرافض لإعادة الإدماج سلطوا الضوء أيضا على الحاجة إلى سياسات وبرامج بناء القدرات لتسهيل إعادة القضاة الذين تركوا العمل منذ ما قبل ٢٠٠٧.

هناك لهجة قلق واضحة بين السطور. عبّر القضاة عن قلقهم إزاء احتمالية انخفاض الإنتاجية والمشاركة. وقد اقترح البعض قبول عملية إعادة الإدماج بشرط الاحتفاظ بالأوضاع الراهنة، ومرتباتهم والمخصصات.

ب. الموظفون غير القضائيون

الوضع قبل الانقسام

بلغ إجمالي عدد الموظفين ٢١٩ موظفاً بالمجلس الأعلى للقضاء قبل حدوث الانقسام.

تأثير الانقسام على الموارد البشرية

أدى الانقسام إلى انسحاب جميع الموظفين غير القضائيين تقريبا. وبقي مجرد أحد عشر موظفا في أماكن عملهم، وهي نسبة أقل بكثير من وزارة العدل.

الموارد البشرية منذ الانقسام

يبلغ عدد موظفي الخدمة المدنية في مجلس القضاء الأعلى حالياً ٢١٨ موظفا، بالإضافة إلى ٥٠ موظفا يعملون على أنواع مختلفة

77 تشمل هذه الترقيات ما لا يقل عن خمسة قضاة في محكمة الاستئناف الذين تم ترقيتهم إلى المحكمة العليا.

78 يقدر عدد سكان قطاع غزة في عام 2014 بحوالي 1,700,000 نسمة (المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

79 يقدر عدد سكان قطاع غزة في عام 2014 بحوالي 2,719,000 نسمة (المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

مـن العقـود. تـم تعيـين الغالبيـة العظمـى منهـم في المحاكـم (٨٠٪ مـن إجـمالي عـدد موظفـي الخدمـة المدنيـة)، بينـما الآخريـن البقيـة موظفـين في الدوائـر الإداريـة لمجلـس القضـاء الأعـلى.

العمر، الخلفية، و التنوع بحسب الجنس للموظفين الحاليين

تمثـل النسـاء ١٦٪ مـن إجـمالي عـدد موظفـي الخدمـة المدنيـة. ٧٥٪ مـن الموظفـين هـم دون الأربعـين سـنة، و ٥٠٪ منهـم حاصلـين عـلى درجـة البكالوريـوس (عـلى الأقـل).

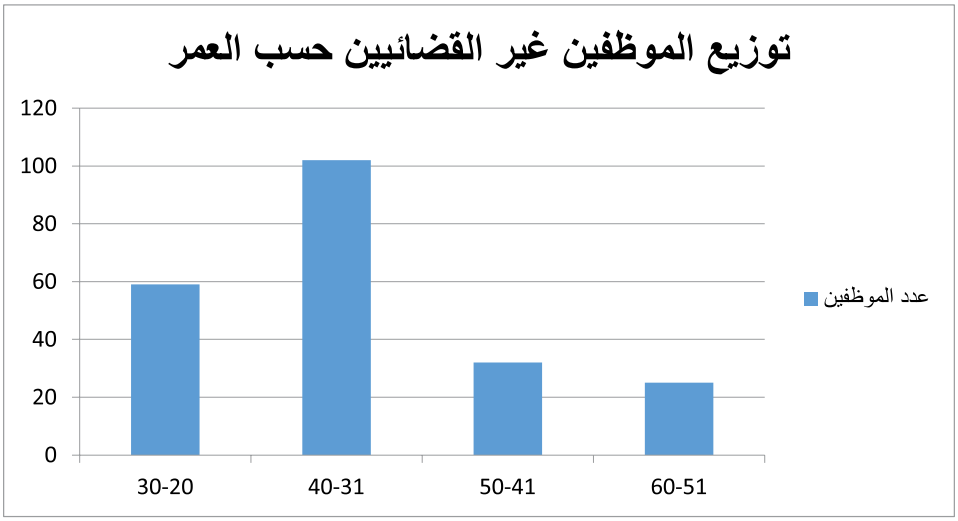

إجراءات التوظيف

كـما هـو الحـال مـع جميـع موظفـي الخدمـة المدنيـة الأخـرى في قطـاع العدالـة في قطـاع غـزة، يفيـد مجلـس القضـاء الأعـلى أنـه تـم اختيـار جميـع الموظفـين في المجلـس مـن قبـل ديـوان الموظفـين العـام مـن خـلال عمليـة تنافسـية تتمثـل في امتحانـات كتابيـة وشـفوية[٨٠].

بناء القدرات والتنمية

تعمـل وحـدة التدريـب في المكتـب الفنـي عـلى تطويـر دورات تدريبيـة مخصصـة للموظفـين. ولكنهـا لا تمتلـك القـدرة لتلبيـة كافـة الاحتياجـات، ولا سـيما بالنظـر إلى المجموعـة المسـتهدفة الرئيسـية وهـي القضـاة.

الحالة الحالية لموظفي ما قبل الانقسام

لا يمكـن الحصـول عـلى أي رقـم مـن مجلـس القضـاء الأعـلى في الضفـة الغربيـة، الـذي يحتفـظ بملفـات الموظفـين. أشـارت بعـض المصـادر أن عـدد الموظفـين المتبقيـين هـو ٨٠ موظفـا، ولكـن يبـدو هـذا قليـلا. ربمـا يكونـوا أكـثر مـن ١٥٠ شـخص مـا زالـوا يتلقـون رواتـب مـن السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية.

تقييم الاحتياجات

يفيـد مجلـس القضـاء الأعـلى في غـزة عـن حاجتـه إلى التوظيـف العاجـل، ويواجـه نقصـاً في السـكرتارية ومبرمجـي تكنولوجيـا المعلومـات والمسـاعدين القانونيـين والمحاسـبين وموظفـي إنفـاذ الأحـكام.

عـلاوة عـلى ذلـك، فـإن تعيـين موظفـين قضائيـين إضافيـين قـد تكـون لـه آثـار فوريـة تخلـق الحاجـة إلى موظفـين غـير قضائيـين: مـن خـلال تطبيـق نفـس نسـبة الموظفـين لـكل قـاض[٨١]، قـد يصـل العـدد المطلـوب مـن الموظفـين غـير القضائيـين إلى ٨٠٠.

موقف الموظفين الحاليين اتجاه إعادة إدماج الموظفين القضائيين المعينيين قبل الانقسام

في حـين أعـرب ٩٠٪ مـن المواطنـين المسـتطلعة آراؤهـم عـن موقـف ايجـابي تجـاه إعـادة الإدمـاج، كان ١٠٪ منهـم أكـثر حياديـة. وأكـد المشـاركون بالإجـماع عـلى ضرورة بنـاء قـدرات الموظفـين الذيـن تركـوا العمـل قبـل عـام ٢٠٠٧. واقترحـوا تصميـم ورش عمـل تدريبيـة وبرامـج لإطـلاع الموظفـين عـلى التطـورات الأخـيرة في أماكـن العمـل، ومسـاعدتهم عـلى صقـل مهاراتهـم الشـخصية والمهنيـة.

تقـدم البعـض بمقترحـات تسـتبق حـدوث عمليـة إعـادة إدمـاج سلسـة وبنـاءة. حيـث اقترحـوا وضـع برنامـج للعمـل سـوياً، الـذي سَـيُجري

80 ٪90 من المشاركين في الاستبيان أشاروا انهم خضعوا لهذه الطريقة.

81 النسبة أعلى في قطاع غزة (5.8 موظف لكل قاضي) من الضفة الغربية (5.1).

تقييماً لاحتياجات وقدرات الموظفين العاملين قبل عام ٢٠٠٧، ويحدد احتياجات مجلس القضاء الأعلى، وبناء عليه يصمم برنامج متخصص يهدف إلى تمكين وبناء قدرات الموظفين القدامى من جهة، وتسهيل عودتهم من جهة أخرى.

أعرب مشاركون آخرون صراحة عن تسامحهم شريطة ألا تتداخل أو تتكرر وظائفهم أو تعيق مناصبهم الحالية، ومن الواضح ان هناك درجة معينة من الخوف من التغييرات القادمة.

٣. مكتب النائب العام

أ. الموظفون القضائيون

الوضع قبل الانقسام

لا تتوفر إحصاءات دقيقة لأعضاء النيابة العامة قبل الانقسام ولكن يقدر أن الرقم بلغ ٥٨ تقريبا.

تأثير الانقسام على الموارد البشرية

شبيها لما حدث مع القضاة، غادر أغلبية أعضاء النيابة أماكن عملهم، حيث بقي في النيابة اثنين فقط على رأس عملهم.

وضع الموارد البشرية منذ الانقسام

عانى قطاع غزة بشدة من عواقب الانهيار المفاجئ للنيابة العامة ، وذلك في سياق الأجواء المشحونة للغاية جراء الصراع السياسي وانعدام الأمن. أقدمت السلطات الجديدة على تعيين عدد كبير جدا من أعضاء النيابة، بحيث ووظفت أكثر من ٩٠٪ منهم خلال فترة تقل عن ثلاث سنوات بعد الانقسام.

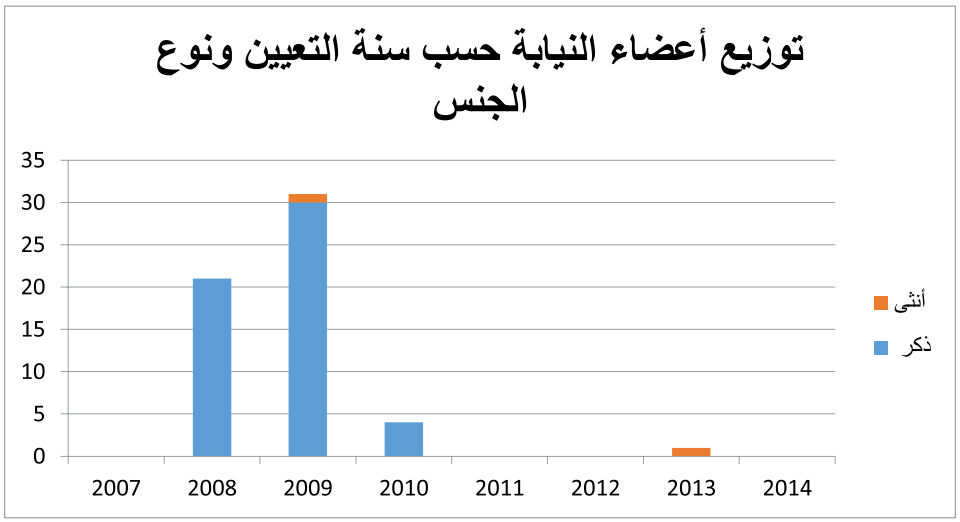

العمر، والخلفية، ونوع الجنس للموظفين الحاليين

أبرز سمات النيابة العامة الذين تم تعيينهم منذ الانقسام هو صغر سنهم، وأغلبيتهم من الرجال (عينت امرأتان فقط، وكلتاهما تشغلان منصب مساعد مدعي).

٩٥٪ تقريباً من أعضاء النيابة العامة الحاليين ما دون سن الأربعين. ٦٦٪ منهم تم تعيينهم عندما كانوا أقل من ثلاثين سنة. كان العديد منهم دون خبرة عمل قبل أن ينضم إلى النيابة، على عكس معظم القضاة الذين كانت لديهم خلفية قانونية جيدة. إضافة إلى ذلك؛ عدم تلقيهم التدريب الأساسي والمستمر أدى إلى استنتاج لا مفر منه وهو أن الضرر الناجم عن انسحاب أعضاء النيابة قبل عام ٢٠٠٧ كان له بالتأكيد تأثير شديد للغاية عن حالة النيابة العامة.

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي لأعضاء النيابة العامة، يكشف تحليل الاستبيان عن أن العينة تتكون من خريجي درجة البكالوريوس (٦٩٪) والماجستير (٣١٪).

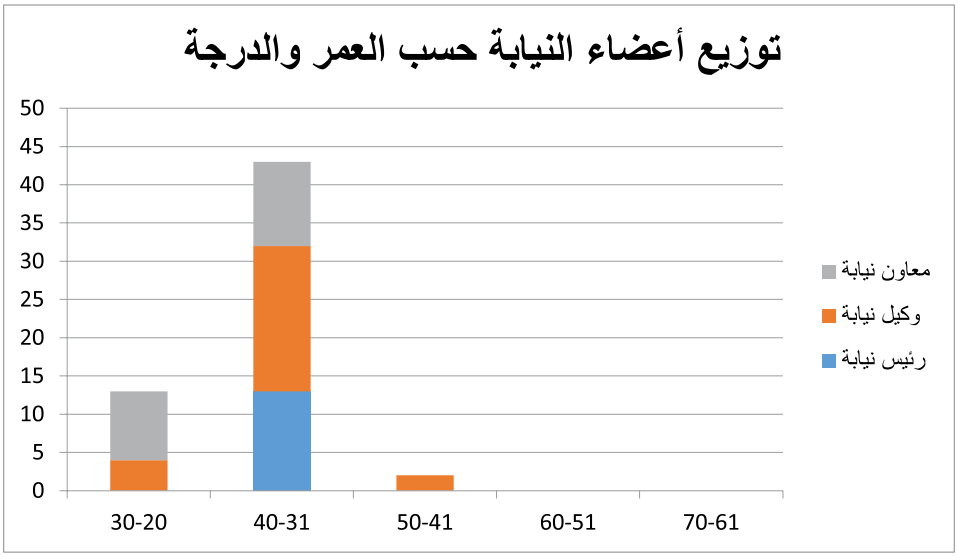

إجراءات التوظيف

يتم اختيار وتعيين أعضاء النيابة، حسب قانون السلطة القضائية، بنفس طريقة اختيار وتعيين القضاة.

بناء القدرات والتنمية

تـم جمـع القليـل مـن المعلومـات المتعلقـة بمبـادرات بنـاء القـدرات التـي نفذهـا مكتـب النائـب العـام. أقـر ٨٥٪ مـن المشـاركين في الاسـتبيان أنهـم لم يتلقـوا أي تدريـب أسـاسي ولا دورات تعليـم مسـتمر في السـنوات الثـماني الماضيـة.

الوضع الحالي لأعضاء النيابة قبل الانقسام

يوجـد حاليـاً ٥١ عضـو نيابـة عامـة تسـمح لهـم أعمارهـم بالعـودة إلى وظائفهـم الأصليـة. كـما هـو الحـال مـع القضـاة، وكثـير منهـم انخـرط في نشـاط مهنـي.

الدرجة الحالية	عدد أعضاء النيابة
رئيس النيابة	١٨
عضو النيابة	٣٠
مساعد النيابة	٣
المجموع	٥١

تقييم الاحتياجات

خلافا للقضاة، تتشابه نسبة أعضاء النيابة مقارنة بعدد السكان في قطاع غزة (واحد لكل ٢٨,٣٣٣ نسمة) مع نظيرتها في الضفة الغربية (واحد لكل ٢٤,٧١٨ نسمة). يتم توازن هذه النسبة نفسها في قطاع غزة، على الرقم أن يبلغ ٦٩ عضو نيابة، مقابل ٥٩ حاليا.

مع ذلك، يظهر التحليل المقارن لتوزيع الحالات حسب نوع التقاضي غلبة واضحة جداً في القضايا الجنائية على القضايا المدنية في قطاع غزة، في حين يمكن ملاحظة عكس هذه الظاهرة في الضفة الغربية[٨٢]. هذا يدل على الحاجة لعدد أكبر من أعضاء النيابة في قطاع غزة، والتي ترد في الجدول التالي، والذي يحددها مكتب النائب العام في قطاع غزة[٨٣]:

82 بالنظر إلى السنة والمحكمة قيد النظر، كل قضية مدنية واحدة يقابلها من 1.5 إلى 3.5 قضية جزائية في قطاع غزة. تختلف الأرقام اختلافا كبيرا في الضفة الغربية من محكمة إلى أخرى ولكن من النادر جدا أن تجد أقل من قضيتي دعوى مدنية مقابل كل قضية جزائية واحدة، إلا على مستوى محكمة الصلح (التي تتعامل مع الجرائم الجزائية الطفيفة، والتي تقضي وقتا أقل بكثير من الجرائم الخطيرة التي تمثل أمام محاكم البداية).

83 وفقا لوثيقة أعدها مكتب النائب العام وزود بها المؤلف أثناء زيارته إلى غزة.

الدرجة	أعضاء النيابة الحاليين	عدد أعضاء النيابة المطلوبين	المجموع
رئيس النيابة	١٣	١٣	٢٦
عضو النيابة	٢٥	٦١	٨٦
مساعد النيابة	٢٠	٤-	١٦
المجموع	٥٨	٧٠	١٢٨

موقف أعضاء النيابة الحاليين اتجاه إعادة إدماج الموظفين القضائيين المعينيين قبل الانقسام

أكد ما يزيد عن ٥٠٪ من الموظفين القضائيين الذين شملهم الاستطلاع وجود علاقات شخصية بينهم وبين بعض من زملائهم الذي كانون على رأس عملهم قبل عام ٢٠٠٧. ذكروا أنهم يناقشون القضايا الاجتماعية الغير متعلقة بالعمل.

بغالبة نسبتها ١٠٠٪ ممن استطلعت آراؤهم تراودهم مشاعر إيجابية اتجاه خطة إعادة الإدماج، بترحيب نسبته ٦٠٪ بالفكرة حيث يراها الكثيرون خطوة ضرورية. أكد ٣٠٪ المتبقين على أهمية التعاون والتوحيد، واستخدموا لهجة وطنية للتأكيد على أن مكان العمل هو مؤسسة عامة، غير محصورة بمجال ومفتوحة لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية.

أكد المشاركون بالإجماع على أهمية صياغة خطة متينة لإعادة الإدماج تمكن موظفين ما قبل عام ٢٠٠٧ من العودة إلى العمل وفي الوقت نفسه تضمن استمرارية عمل الموظفين الحاليين. وأكدوا مراراً وتكراراً على ضرورة وضع استراتيجية لتوجيه وتحديث وتعريف العاملين العائدين على أحدث السياسات والقوانين واللوائح. بهذا تناولوا أهمية تزويد الموظفين العائدين بالأدوات والمهارات اللازمة لتمكينهم من أداء واجباتهم المهنية.

تم التأكيد على ضرورة تطوير برنامج من شأنه تمكين الموظفين من الالتقاء والتواصل والاختلاط. حيث أن التوجه العام يرى أنه من دون بناء الجسور بين العاملين فلن تحدث خطة إعادة الإدماج تغييرا مثمرا.

ب. الموظفون غير القضائيون

الوضع قبل الانقسام وتأثير الانقسام على الموارد البشرية

كان هناك ١٢٢ موظف يعملون في مكتب النائب العام قبل الانقسام. اثنان منهم فقط بقيا في مناصبهم.

تطور وضع الموارد البشرية منذ الانقسام

يوجد حالياً ١١٠ موظفين يعملون في مكتب النائب العام في قطاع غزة. تم توظيف أكثر من ٥٠٪ منهم بعد عام من الانقسام.

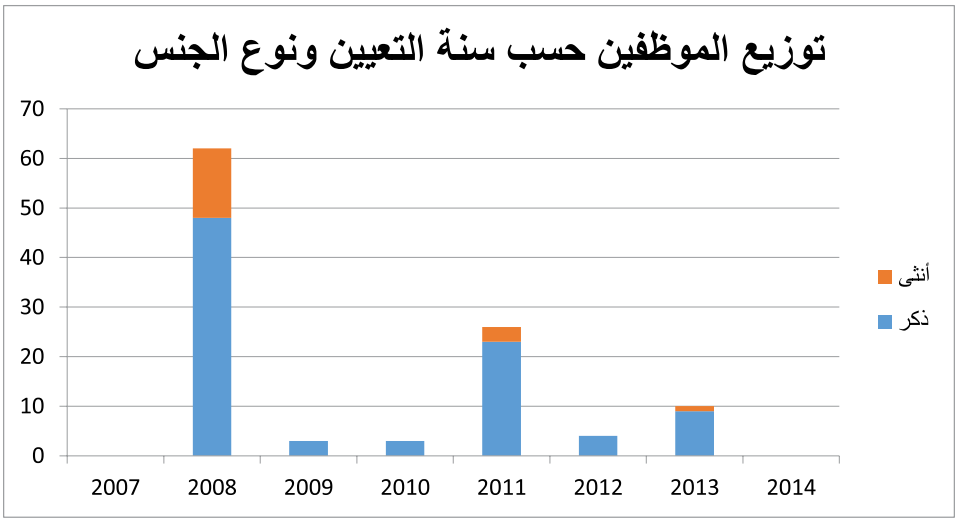

العمر، والخلفية، ونوع الجنس للموظفين الحاليين

يعتبر التوزيع العمري للموظفين أكثر تنوعاً من توزيع أعضاء النيابة، على الرغم من أن الغالبية العظمى تحت سن الأربعين.

تمثل النساء١٦٪ فقط من القوى العاملة ، ومعظمهن من الفئة العمرية بين ٣١-٤٠ عاما. ولكن تجدر الإشارة إلى أن معظمهن يعملن في مناصب الإدارة المتوسطة والمناصب المتخصصة؛ حيث تعمل أربعة نساء من أصل تسعة في منصب رئيس قسم واثنتين من أصل سبعة في منصب مساعد قانوني ويعتمدن أيضا على أمينة السجل العام.

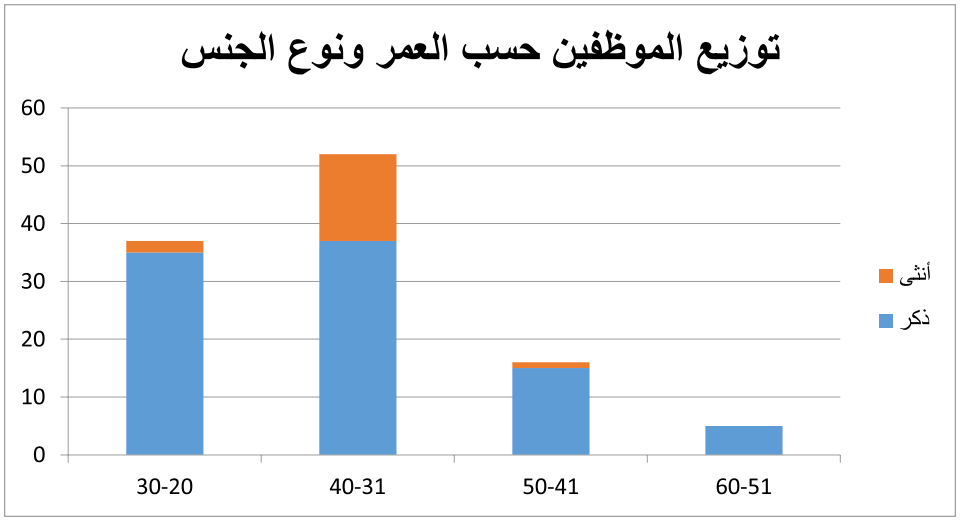

إجراءات التوظيف

خضع الموظفون غير القضائيين في مكتب النائب العام لاختبارات اختيار منظمة، يديرها ديوان الموظفين العام. وعلى غرار غيرهم من الموظفين في قطاع العدالة؛ يفيد جميع المشاركين الثلاثة عشر في الاستبيان أنهم لم يعينوا قبل خضوعهم لسلسلة من الامتحانات الكتابية والشفوية.

بناء القدرات والتنمية

لا توجد معلومات مهمة في غزة تشير إلى تلقي موظفي مكتب النائب العام أي تدريب أساسي أو تعليم مستمر. أفاد ١٥٪ من المشاركين في الاستبيان بتلقيهم تدريب.

الوضع الحالي لموظفي ما قبل الانقسام

تشير التقديرات إلى أنه يحتمل إعادة دمج نحو ١٠٠ موظف.

تقييم الاحتياجات

نسبة العاملين في النيابة العامة في قطاع غزة (١,٨ موظف) أعلى من نظيرتها في الضفة الغربية (١,٢٥ موظف[٨٤]). لو حصل مكتب النائب العام على الزيادة التي يرغب بها في عدد الموظفين في قطاع غزة (١٢٨ عضو نيابة في مقابل ٥٨ يعملون حاليا)، فقد تكون هناك حاجة إلى تعيين بين ٥٠ و ١٠٠ موظف إضافي.

موقف الموظفين الحاليين اتجاه إعادة إدماج موظفي ما قبل الانقسام غير القضائيين

عبّر أقل من ٣٪ من الموظفين الحاليين من غير القضائيين الذين شملهم الاستطلاع في مكتب النائب العام، عن وجود علاقة مع الموظفين الذي كانوا على رأس عملهم قبل عام ٢٠٠٧. ذكر بعض الذين تم تعيينهم بعد عام ٢٠٠٨ أنهم لم يلتقوا أبدا بأي من الموظفين القدامى.

٣٪ من المستطلعة آراؤهم أعربوا علنا عن اعتراضهم على أي اقتراح لإعادة الإدماج في حين عبر ٢٠٪ عن رفضهم وترددهم. الغالبية العظمى من أولئك الذين لم يعترضوا على إعادة الإدماج رحبوا بها كآلية للحد من أعباء العمل.

تحدث بعض المشاركين بلهجة تقديم الخدمة العامة، والنظر في عملية إعادة الإدماج باعتبارها ضرورة وطنية من شأنها أن تساعد في استعادة الوحدة والتقليل من تأثير الانقسام السياسي.

فعلى غرار جميع الذين شملهم الاستطلاع في مؤسسات قطاع العدالة الأخرى، أكد الموظفون غير القضائيين في مكتب النائب العام، الذين عبروا عن مشاعر إيجابية بشأن إعادة الإدماج، على الحاجة إلى خطة حيادية لإعادة إدماجهم على أساس علمي؛ بحيث تكون هذه الخطة بعيدة كل البعد عن المحاباة أو المحسوبية.

اقترح الموظفون غير القضائيين تطوير برامج تواصل وعقد اجتماعات تمهيدية لبناء الجسور وكسر الحواجز. كما أعرب أحدهم بالقول: «نحن بحاجة إلى إعادة إدماج المستويات الأخلاقية والاجتماعية قبل المهنية». طلب الموظفون وضع خطط للتنمية وبرامج بناء القدرات لجميع العاملين وليس على سبيل الحصر للموظفين الذين كانوا على رأس العمل قبل عام ٢٠٠٧، وإعادة هيكلة المؤسسة لاستيعاب جميع الموظفين، وتطوير برنامج إرشادي لضمان إعادة الإدماج على نحو سلس ومستدام.

84 وفقا لمكتب النائب العام بالضفة الغربية هناك 138 موظفا حاليا مقابل 110 عضو نيابة إجمالا.

٤. المجلس الأعلى للقضاء الشرعي

أ. الموظفون القضائيون

الوضع قبل الانقسام

تشير التقديرات إلى أن نحو ٢٠ قاضياً كانوا يعملون المجلس في الأعلى للقضاء الشرعي قبل الانقسام.

تأثير الانقسام على الموارد البشرية

كان المجلس الأعلى للقضاء الشرعي المؤسسة الأقل تأثرا بالانقسام؛ حيث قرر ١١ قاضياً -أي ما يقرب من نصف العدد الإجمالي- البقاء في مناصبهم. ويمكن وضع افتراضات مختلفة فيما يتعلق بالأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة المختلفة مقارنة بالمؤسسات القضائية الأخرى؛ على عكس القضاء العادي الذي وضعته السلطة الوطنية الفلسطينية حيث تنتقد سياسات التعيين وتوصف بأنها مسيسة و تتم بالمحسوبية، يتمتع القضاء الشرعي الإسلامي بتاريخ طويل ومستوى عالي من ثقة الجمهور. غير ذلك، يتعامل حصراً مع المسائل المتعلقة بالأسرة، وتخلو القضايا التي يتناولها من المواضيع الاقتصادية أو الجنائية التي تحمل جوانب سياسية مشحونة. بالتالي، يمكن الافتراض أن تعيين القضاة في المحاكم الشرعية كان يعاني من نسبة منخفضة من التدخل السياسي.

وضع الموارد البشرية منذ الانقسام وخلفية القضاة الحاليين

تم تعيين ٤٤٪ من بين إجمالي عدد القضاة ,البالغ ٢٥ قاضيا قبل الانقسام. يشغل جميع القضاة مناصب في المحكمة العليا أو محاكم الاستئناف[٨٥] بعد نيلهم الترقيات على مدى السنوات الثماني الماضية.

تم توظيف الجزء الأكبر من النسبة الباقية التي تبلغ ٥٦٪ بعد فترة وجيزة من الانقسام. حدثت الموجة الأولى من التعيينات عام ٢٠٠٨؛ حيث كان جميع القضاة العشرة موظفو خدمة مدنية في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي لأكثر من عشر سنوات. تم التعاقد مع الآخرين في وقت لاحق عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ كانوا يشغلون مناصب في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي قبل الانقسام.

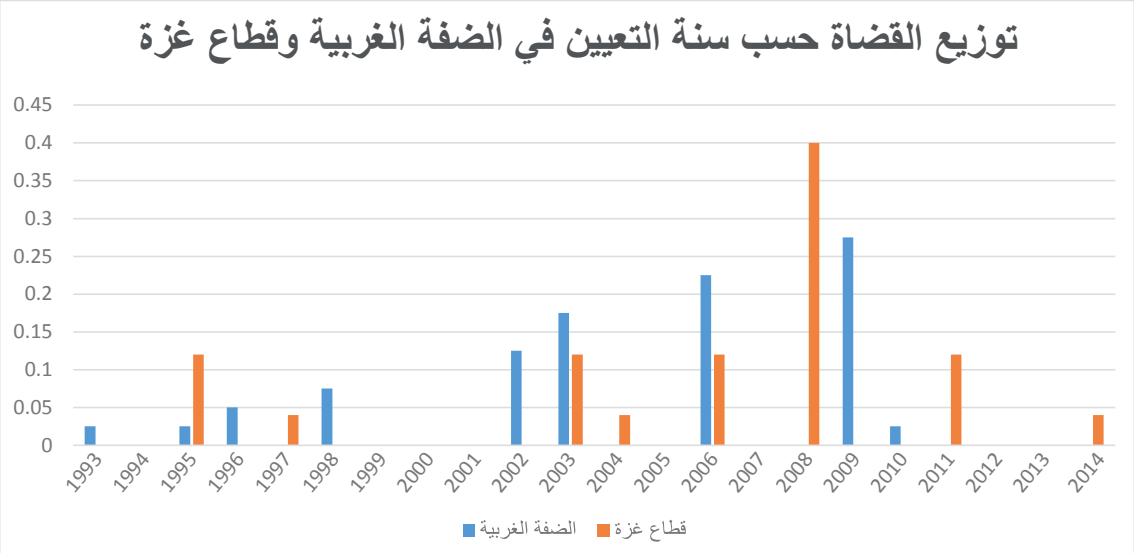

هنالك ثلاثة قاضيات من النساء من بين أربعين قاضي، وعلى عكس الوضع في الضفة الغربية حيث أنه لا توجد أي قاضية في المحاكم الشرعية في قطاع غزة.

من الجدير بالذكر أنه على الرغم من قطع السلطات في الضفة الغربية معظم رواتب القضاة، إلا أن القضاة هنا يمثلون استثناء. لا يزال بعض القضاة الحاليين يتلقون جزء من رواتبهم. بالإضافة إلى ذلك، القضاة الذين كانوا موظفين في وقت الانقسام يتمتعون بوضع مختلط؛ حيث يتم دفع رواتبهم من الضفة الغربية كموظفين ويحصلون على الباقي من قطاع غزة.

85 تمت ترقية جميع أعضاء المحكمة العليا لهذا المنصب بعد الانقسام – معظمهم عام 2009. تمت ترقية ثلاثة قضاة من أصل أربعة في محكمة الاستئناف في مدينة غزة وثلاثة أعضاء من محكمة الاستئناف في خانيونس من عضوية محكمة البداية بين عامي 2008 و2012.

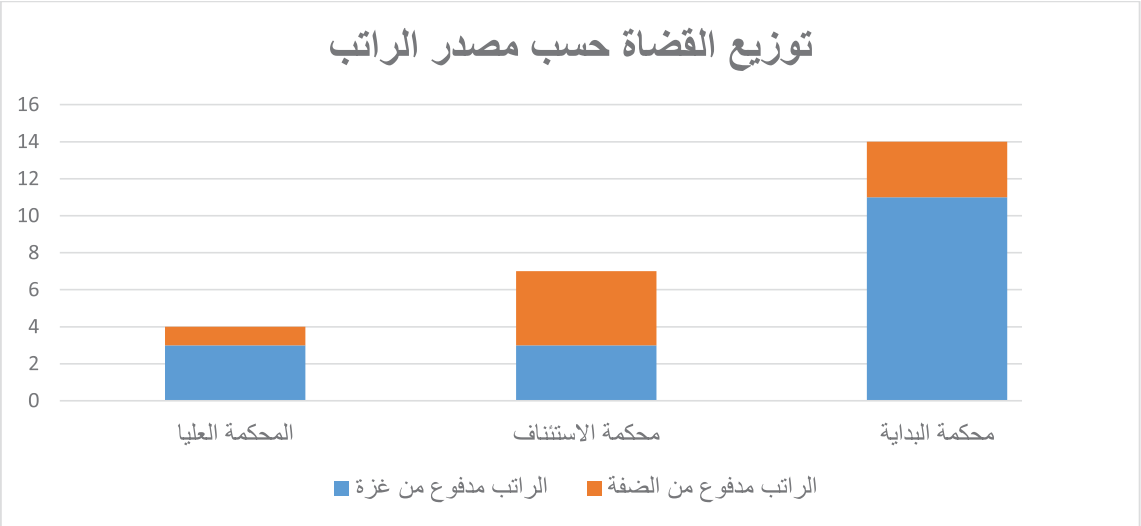

إجراءات التوظيف

أدى اعتماد قانون القضاء الشرعي [٨٦] لعام ٢٠١١ في قطاع غزة إلى تعديل معايير وإجراءات تعيين الموظفين القضائيين[٨٧]، فضلا عن الإطار القانوني الساري على الترقيات، والإقالة والفصل والإجراءات التأديبية.

تتم عملية التعيين والترقية على يد لجنة تعيينات القضاء الشرعي [٨٨]. تتألف اللجنة من ثلاثة قضاة من المحكمة الشرعية العليا واثنين من قضاة محكمة الاستئناف، بحيث لا يكون أحدهم عضواً في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي. لا يمكن بدء عملية التعيين إلا بناء على توصية من لجنة تعيينات القضاء الشرعي إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية[٨٩]. بعد مصادقة الرئيس، يصدر قرار التعيين[٩٠].

يجب أن تتم التعيينات من خلال منافسة مفتوحة. يشترط في المتقدم للوظائف أن يكون فلسطينياً ويتمتع بكامل القدرات القانونية والعقلية ، وحاصلاً على شهادة جامعية في القانون، أو الدراسات الإسلامية أو الشريعة الإسلامية من جامعة معترف بها، سواء في دولة فلسطين أو في إحدى الجامعات المرموقة في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا يكون قد سبق الحكم على المرشح في جناية أو جنحة، وأن يكون لائقاً طبياً كي يتحمل المسؤوليات المسندة، وأن يتقن اللغة العربية. أخيرا، يجب أن يكون ممارساً للشريعة الإسلامية لمدة لا تقل عن خمس سنوات، أو موظفاً في المحاكم الشرعية مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ولا يقل عمره عن ثلاثين عاما. ومثل القضاة العاديين، ينبغي على المرشح لمنصب قاضي شرعي الامتناع عن الانخراط في أي حزب سياسي[٩١].

وبصرف النظر عن هذا الإطار القانوني الجديد، تكمن خصوصية معايير التعيين في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في حقيقة متعارف عليها أن الموظفين الداخليين لديهم أفضلية داخلياً من النظام بالحصول على منصب القاضي (وهي ظاهرة يمكن ملاحظتها أيضا في الضفة الغربية)؛ وهكذا، كان جميع القضاة الحاليين يعملون في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي قبل قبولهم في مهنة القضاء.

بناء القدرات والتنمية

وفقاً للمعلومات التي تم جمعها ، فالمجلس الأعلى للقضاء الشرعي ليس نشطاً في العمل على الأنشطة الداخلية لبناء القدرات. مع ذلك، تلقت نسبة كبيرة من القضاة تدريباً متخصصاً في عدة بلدان بما فيها قطر ومصر والأردن[٩٢].

عادة، يتلقى القاضي الذي يتم تكليفه بمسؤولية تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية دورات تدريبية مكثفة لمدة شهر مع موظفو الدائرة.

86 القانون رقم 3 من عام 2011 بشأن السلطة القضائية الشريعة (قانون القضاء الشرعي)

87 المرجع السابق، راجع المواد 19-10.

88 لجنة التعيينات القضائية الشريعة (لجنة تعيين القضاة الشرعيين)

89 المادة 12 من قانون السلطة القضائية الشرعية بشأن تعيينات القضاء الشرعي.

90 المادة 14 من قانون السلطة القضائية الشرعية.

91 ومن المادة 11 من قانون السلطة القضائية الشرعية. الشروط اللازم توفرها في تعيين القضاة في الضفة الغربية (حيث لا يزال قانون 1972 قيد التطبيق) أقل صرامة من حيث الخلفية الأكاديمية والخبرة في العمل، والسن.

92 أربعة من بين ستة أفراد شاركوا بالاستبيان قالوا أنهم استفادوا من هذا التدريب.

الوضع الحالي لقضاة ما قبل الانقسام

تختلف الأرقام فيما يتعلق بعدد القضاة الذين قد تشملهم إعادة الإدماج. يشير المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في الضفة الغربية إلى أن هناك ستة متبقين، في حين يؤكد المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في غزة أن هناك ثلاثة، أحدهم سيصل سن التقاعد. وفقاً لنفس المصدر، جميع القضاة الذين كانوا يعملون في المحكمة العليا قبل الانقسام إما تقاعدوا أو وافتهم المنية.

تقييم الاحتياجات

نسبة القضاة لكل فرد متماثلة بشكل لافت بين قطاع غزة والضفة الغربية[٩٣]. يفيد المجلس الأعلى للقضاء الشرعي أنه بحاجة إلى قاضيين اثنين على الأقل، وذلك للأسباب التالية: أولا، ثلاثة قضاة حاليين سيصلون سن التقاعد وتكون هنالك حاجة لاستبدالهم. ثانيا، أدى تزايد أعداد الأطفال الذين تيتموا بسبب الحروب المستمرة على قطاع غزة إلى ارتفاع كبير في عدد القضايا المرفوعة في المحاكم الشرعية، والتي تواجه صعوبات حقيقية لمجابهة الموقف.

موقف القضاة الحاليين من إعادة إدماج الموظفين القضائيين قبل الانقسام

أعرب قضاة المجلس الأعلى للقضاء الشرعي عن عدم اعتراضهم على عملية إعادة الإدماج. معتبرين أن العملية ستكون مجدية جداً طالما لم تتعارض مع مناصبهم الحالية. بناء عليه؛ يتوقعون إمكانية السماح لقضاة ما قبل عام ٢٠٠٧ العودة إلى مناصبهم السابقة التي كانوا يشغلونها قبل الانقسام.

شهد القضاة على أن هناك حاجة لا غنى عنها لزملائهم الذي عملوا قبل عام ٢٠٠٧ في خوض دورات تدريبية كافية لضمان اندماجهم بسلاسة في العمل.

ب. الموظفون غير القضائيون

الوضع قبل الانقسام

يبلغ عدد الموظفين الذين كانوا يعملون في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي نحو ١٧٠ موظف قبل الانقسام

تأثير الانقسام على الموارد البشرية

غادر بعد الانقسام ما يزيد عن ٧٠ موظف (أقل من نصف العدد الإجمالي) أماكن عملهم. من بينهم نحو ٤٠ موظفاً من موظفي الخدمة المدنية في حين كان بقيتهم من الموظفين العاملين بعقود. بقي ٢٢ موظفا من موظفي الخدمة المدنية على رأس عمله، وكذلك ٧٢ من الموظفين بعقود.

الموارد البشرية منذ الانقسام

لتعويض توقف ما يزيد عن ٧٠ موظفاً عن عملهم، عين المجلس الأعلى للقضاء الشرعي ٢٥ موظفاً جديداً، وحول عقود ٥٧ موظفاً من موظفي العقود إلى موظفي خدمة مدنية عام ٢٠٠٨. تم توظيف ١٥ موظفا آخر من الموظفين المدنيين في السنوات اللاحقة، وكذلك تعاقد مع عدد آخر من الموظفين.

وإجمالاً، يوظف المجلس الأعلى للقضاء الشرعي حاليا ١١٩ موظفاً من موظفي الخدمة المدنية (ما يزيد عن ٧٥٪ منهم كان يعمل في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي منذ ما قبل الانقسام)، بالإضافة إلى ٢٧ موظفاً بعقد.

الخلفية، ونوع الجنس للموظفين الحاليين

كما لوحظ في القسم السابق، معظم العاملين ليسو موظفين جدد، حيث أن ٥٠٪ منهم تقريباً يعملون في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي منذ ما يزيد عن ١٠ سنوات. تبلغ نسبة النساء بين الموظفين ١٢٪، مقارنة بـ ١٥٪ في الضفة الغربية. يعمل ما يزيد عن نصفهن كرؤساء أقسام الإرشاد الأسري أو محاميات أسرة.

الوضع الحالي لموظفي ما قبل الانقسام

تقدر البيانات التي تم جمعها من خلال مقابلات في الضفة الغربية عدد موظفي الخدمة المدنية المتبقين بحوالي ٣٨ موظفا، في حين تشير الأرقام التي قدمها المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في قطاع غزة إلى أن عددهم ٣٨ موظفا من موظفي الخدمة المدنية و ٢٨ موظفاً على بند العقود.

---

93 قاض واحد لكل 68,000 نسمة في قطاع غزة، مقارنة بقاض واحد لكل 67,975 نسمة في الضفة الغربية.

مـن خـلال المقابـلات التـي أجريـت مـع المجلـس الأعـلى للقضـاء الشرعـي في الضفـة الغربيـة تبـين أنـه كان يتـم تحديـث ملفـات موظفـي مـا قبـل الانقسـام بانتظـام. حيـث يتـم تسـجيل التغيـيرات في حالتهـم الشـخصية (الـزواج، ولادة الطفـل، الـخ) حسـب الأصـول، وكذلـك حقهـم في الترقيـة. مـع ذلـك، لا تنعكـس هـذه التغيـيرات الإداريـة في رواتـب الموظفـين.

تقييم الاحتياجات

تتسـاوى تقريبـاً نسـبة الموظفـين الإداريـين لـكل قـاض بـين قطـاع غـزة والضفـة الغربيـة٩٤. إلا أن المجلـس الأعـلى للقضـاء الشرعـي في قطـاع غـزة يشـير إلى وجـود احتياجـات إضافيـة تنبـع جزئيـا مـن إعـادة تنظيـم هيكلـه الداخـلي٩٥.

موقف الموظفين الحاليين اتجاه إعادة إدماج موظفي ما قبل الانقسام غير القضائيين

تتحـدث الغالبيـة العظمـى مـن الموظفـين بلهجـة محايـدة للتعبـير عـن قبولهـم خطـة الادمـاج. بحيـث يعـرب بالإجـماع عـن بعـض المخـاوف بشـأن المناصـب الحاليـة. في الوقـت ذاتـه أكـد عـلى أهميـة الادمـاج بطريقـة لا تفـرض تغيـير مؤسسـاتي، ولضـمان نجـاح العمليـة يـرى الموظفـون أهميـة أن يتـزود زملائهـم بمجموعـة مـن المهـارات والمعرفـة اللازمـة لتمكينهـم مـن الوفـاء بالتزاماتهـم ومسـؤولياتهم المهنيـة.

94 تبلغ النسبة 5,9 موظف لكل قاض في الضفة الغربية مقارنة بـ 5.8 في قطاع غزة.

95 راجع الفصل الثالث.

٥. إحتياجات البنية التحتية في قطاع العدالة في قطاع غزة في أعقاب «عملية الرصاص المصبوب»

كان قطاع العدالة في قطاع غزة في حاجة ماسة لتحديث بنيته التحتية منذ ما قبل الانقسام. بسبب الوضع المالي الحرج والحصار الذي يعاني منه قطاع غزة، فقد ازداد الوضع سوءاً على مدى السنوات الثماني الماضية.

على الرغم من تدمير المبنى الجديد لمقر وزارة العدل تدميراً كاملاً في حرب ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لم تتعرض باقي المؤسسات القضائية لنفس حجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية العامة والخاصة الأخرى. لا توجد معلومات حول تضرر المرافق بشكل مباشر أو غير مباشر خلال تصعيد عمليات القصف عام ٢٠١٤ أو الاجتياح الذي تزامن معها.

معظم المباني التي تتخذها المؤسسات القضائية مقراً خارج مدينة غزة ليس مملوكة ملكية عامة، ولكنها مستأجرة من أفراد وشركات خاصة.

تقع مرافق المحاكم التابعة لمجلس القضاء الأعلى في الغالب في مباني مملوكة للقطاع الخاص والتي بنيت لاستخدامها للأغراض السكنية، ما عدا المحاكم الموجودة في محافظة رفح. ويعرض الجدول التالي الأماكن المختلفة التي تعمل فيها مؤسسات قطاع العدل:

الجدول: مواقع المحاكم وحالة الملكية

المحافظة	المحكمة	حالة الملكية	نوع المبنى
خانيونس	محكمة بداية خانيونس	إيجار	شقة سكنية
	محكمة استئناف خانيونس	إيجار	مبنى سكني
	محكمة بني سهيلا	إيجار	شقة سكنية
رفح	محكمة بداية رفح (تتقاسمها مع النيابة)	ملك	مبنى مخصص
غزة	محكمة الشيخ رضوان	إيجار	شقة سكنية
	محكمة الشجاعية	إيجار	شقة سكنية
	محكمة بداية غزة	إيجار	مبنى حكومي
	محكمة استئناف غزة	إيجار	مبنى حكومي
الوسطى	محكمة الوسطى	إيجار	محل تجاري
	محكمة دير البلح	إيجار	مبنى حكومي
شمال غزة	محكمة جباليا	إيجار	شقة سكنية
	محكمة شمال غزة	ملك	مخصص

وعلى الرغم من عدم الحصول على أية بيانات مفصلة من مكتب النائب العام، إلا أن المعلومات التي جُمعت تشير إلى أن جميع مكاتب النيابة العامة في قطاع غزة مستأجرة ما عدا مقرات مكتب النائب العام في مدينة غزة. هذا هو الحال بالنسبة إلى المجلس الأعلى للقضاء الشرعي أيضا.

من جهتها تعمل وزارة العدل في مباني مملوكة لمنظمة التحرير الفلسطينية كمقرات للوزارة بشكل كامل خلال شتاء ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

لإلقاء نظرة عامة على الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لقطاع العدالة في قطاع غزة، تم جمع المعلومات التالية من المؤسسات القضائية في الجدول أدناه.

هدف التنمية	البرنامج	المشروع	المؤسسة المسؤولة	الموقع	الميزانية التقديرية بالدولارات الأمريكية
تحسين عاجل	تأثيث مرافق المحكمة الحالية	تأثيث مرافق المحكمة الحالية	وزارة العدل	جميع المناطق	-
تطوير إدارة القضاء	تعزيز الموارد البشرية وتقديم أدوات التنمية لهذا القطاع	تنمية الموارد البشرية، واستكمال عملية الأتمتة وتطوير المكتبة القانونية	وزارة العدل	محافظات غزة	١٣٥
تعزيز مبدأ سيادة القانون، واستقلال القضاء وآليات التنفيذ	دعم البنية التحتية في وزارة العدل والمؤسسات القضائية	تطوير مركز الطب الشرعي	وزارة العدل	محافظة غزة	٥٢٧
		إنشاء مختبر جريمة	وزارة العدل	محافظة غزة	٢,٠٣٢
		إنشاء مبنى لوزارة العدل	وزارة العدل	محافظة غزة	١,٤٧٢
		إنشاء مبنى لمحكمة جباليا	وزارة العدل	محافظة شمال غزة	٢١٨
		إنشاء المعهد القضائي الفلسطيني	وزارة العدل	محافظة غزة	٢٥٠
		إنشاء القصر القضائي	وزارة العدل	محافظة غزة	١١,٠٠٠
تحسين كفاءة وأداء القضاء الشرعي	دعم البنية التحتية للقضاء الشرعي	إنشاء مجمع للمحاكم الشرعية في محافظة خانيونس	القضاء الشرعي والمحاكم	خانيونس	١٥٠
		تطوير مكتب المجلس الشرعي	القضاء الشرعي والمحاكم الشرعية		١٥٠
		إنشاء مجمع للمحاكم الشرعية في محافظة غزة	القضاء الشرعي والمحاكم الشرعية	محافظة غزة	١,٢٠٠
		إنشاء مجمع للمحاكم الشرعية في المنطقة الوسطى	القضاء الشرعي والمحاكم الشرعية	الوسط	١,٠٥٠
	بناء القدرات وأتمتة القضاء الشرعي	أتمتة المجلس الشرعي وتحسين قدرات الموارد البشرية	القضاء الشرعي والمحاكم الشرعية	قطاع غزة	٢١٠

٦. توصيات بشأن عملية دعم إعادة الإدماج وآلياته

أ. خلفية بشأن التوصيات

تغطي هذه التوصيات القضايا الثلاث الرئيسية لمنظور إعادة الإدماج، وهي: تطور ولاية وهيكل المؤسسات القضائية، الموارد البشرية، والبنية التحتية والمعدات.

يحظى التمسك بالركائز الأساسية لاستقلال القضاء واستخلاص الدروس من تجارب مماثلة في جميع أنحاء العالم بعناية خاصة في وضع المبادئ والخطوات التي ينبغي أن تنتهجها عملية الإدماج.

جاءت التوصيات نتاجاً لعشرات المقابلات والاجتماعات التي عقدت في دولة فلسطين مع محامين وأساتذة جامعيين وناشطين قانونيين ومعنيين من طرفي الانقسام. يأتي بهدف اقتراح حلول عملية وواقعية يستفيد من خلالها كلا الطرفين دون المساس بتطلعات وآمال الجمهور في قضاء حر ونزيه.

ب. المبادئ التوجيهية

من أجل النجاح وتحقيق الهدف العام المتمثل في الحصول على قضاء عادل ونزيه، يجب أن تستند على مجموعة من المبادئ التي ينبغي أن تكون مقبولة من جميع الأطراف، وإلا ستبقي الخلافات السياسية والمصالح الحزبية تطفو وتُفسد في نهاية المطاف عملية المصالحة. يمكن تلخيص هذه المبادئ على النحو التالي:

الأسس الدستورية والتشريعية

يتفق جميع الفاعلين والمراقبين من جانبي الانقسام على وجوب الاعتماد على أسس دستورية وتشريعية مقبولة عموماً، وتعود إلى ما قبل الانقسام في أي حل مقترح للمأزق الحالي: القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، وقانون السلطة القضائية رقم ١ لسنة ٢٠٠٢، وقانون تشكيل المحاكم رقم ٥ من عام ٢٠٠١. تشمل هذه الأدوات القانونية أحكاماً في غاية الأهمية ينبغي أن تستخدم في حل أي عقبة أمام إعادة الإدماج.

استبعاد الحسابات السياسية من توحيد السلطة القضائية

الظروف التي أدت إلى الانقسام ذات طابع سياسي وبالتالي لا يمكن تحقيق المصالحة إلا من خلال نفس الجهات السياسية الرئيسية التي صنعت الانقسام. قدم تشكيل حكومة الوفاق حلاً جزئياً للسلطة التنفيذية المنقسمة. سيتحقق حل أزمة السلطة التشريعية من خلال الانتخابات المقبلة حيث تتنافس جميع الأحزاب السياسية بحرية ونزاهة.

لا يجب لهذا المنطق، في أي ظرف من الظروف، أن يصل إلى القضاء نفسه. ما كان تقسيم السلطة القضائية أمرا محتوما، وكان يجب تجنب انقسامه. تنص المادة ١٦-٥ من قانون السلطة القضائية على أن أي عضو في القضاء «يجب أن ينهي عضويته في أي حزب أو تنظيم سياسي بمجرد تعيينه»، في حين تنص المادة ٢٩ من نفس القانون على أن القضاة ممنوعون من «[المشاركة] في النشاط السياسي».

كان يجب أن تسود هذه المبادئ ويبقى القضاء موحداً رغم الانقسام السياسي. لكن الاعتبارات السياسية أسفرت عن تقسيم السلطة القضائية، لذلك يجب أن تبقى بعيدة قدر الإمكان عن عملية توحيد القضاء اليوم، ويجب أن يستثنى القضاء من أي تدخل سياسي وحسابات حزبية. إذا تعذر ذلك، سيملي الانتماء السياسي طريقته في منح المناصب القيادية في السلطة القضائية، وقد تسوء سمعة النظام القضائي لعقود قادمة جراء الاستقطاب الثنائي السياسي.

التخلص من حجج الشرعية واللاشرعية في نقاش مبادرات إعادة الإدماج

لم يتغلب كلا الطرفين على مدى السنوات الثماني الماضية على خلافاتهم، حيث يرى كل طرف أنه هو، وحده، القانوني والشرعي. وللخروج من هذا المأزق، لا بد من تجاوز هذه المعارضة العقيمة وقبول حقيقة ان الطرف الآخر يتساوى في الشرعية.

فيما يتعلق بقطاع غزة، يجب قبول حقيقة أنه على الرغم من الصراع السياسي الذي أدى إلى الانقسام عام ٢٠٠٧، إلا أن المواطن الفلسطيني يستحق نظاماً قضائياً قادراً على ضمان حقوقه. وكان من واجب السلطات في قطاع غزة منع انهيار القضاء بعد الانقسام، وألا توجد خيارات أخرى سوى ضمان تعيين الموظفين المؤهلين لأداء هذا الدور. في هذا السياق، تحقيق الشرط القانوني بلزوم حصرية التعيين على يد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ببساطة، أمر لا يمكن تحقيقه، ويجب عدم التذرع به لرفض شرعية الموظفين القضائيين الحاليين. ينطبق المنطق ذاته بالطبع على التعيينات في الضفة الغربية خلال الفترة نفسها.

الآثار العملية على مصير الموظفين قبل وبعد الانقسام

تنبع الآثار العملية من المبادئ المذكورة أعلاه. أولا، يجب ضمان المستقبل المهني للموظفين القضائيين وغير القضائيين في قطاع غزة منذ الانقسام داخل السلطة القضائية الموحدة. قد اكتسب القضاة وأعضاء النيابة العامة، وسلطات التنفيذ القانوني خبرة على مدى السنوات الثماني الماضية، وهذا يعطيهم بعض الحقوق سيُناقش تنفيذ هذه القاعدة العامة في القسم التالي.

ثانيا، إن القضاة والمدعين العامين وغيرهم من العاملين في سلك القضاء الذي توقف نشاطهم في ٢٠٠٧ يدّعون أنهم كانوا مضطرين للقيام بذلك، أو يسوقون مبررات لانسحابهم تختلف عن تفسيرات السلطات الحالية في قطاع غزة. ينبغي أن يوضع هذا الجدل جانبا أيضا، خشية أن تطفو حجج الشرعية واللاشرعية على السطح وتفسد في نهاية المطاف عملية المصالحة. على الرغم من عدم ممارستهم المهنة منذ سنوات عديدة إلا أن هؤلاء القضاة وأعضاء النيابة يمتلكون مؤهلات وخبرة كبيرة إشكالية حاجة القضاء بشكل ماس إلى موظفين قضائيين إضافيين قد تساهم في حلها عملية إعادة إدماج القضاة وأعضاء النيابة من موظفي ما قبل الانقسام.

ج. أهداف وطبيعة آلية إعادة الإدماج

انطلاقا من المبادئ المذكورة أعلاه، لا يمكن تقديم حلول عملية للقضاء المنقسم الحالي إلا من خلال هيئة فنية («اللجنة») التي يجب أن يعتبرها الجمهور محايدة تماما وبعيدة عن السياسة. يجب على اللجنة أن تستوفي عدد من الشروط الموضحة أدناه لكي تنجح في مهمتها.

ميثاق المبادئ الأساسية

يجب أن تلتزم اللجنة بشكل لا لبس فيه بـ «ميثاق المبادئ الأساسية» الذي يتشكل من المبادئ المبينة في الفقرة السابقة.

طبيعة اللجنة

الحل الذي تطرحه هذه الدراسة هو إنشاء لجنة مختصة، مكرسة خصيصاً لإعادة توحيد قطاع العدالة. كانت فكرة تشكيل مجلس القضاء الأعلى الانتقالي تلوح في الأفق، ولكنها قد تمثل اشكالين رئيسيين. أولا؛ يحدد قانون السلطة القضائية شكل مجلس القضاء الأعلى[٩٦] (وكذلك مجلس القضاء الأعلى الانتقالي[٩٧]، الذي تأسس عقب صدور القانون بوقت قريب). في الواقع الحالي الذي تنقسم فيه المؤسسات القضائية إلى مؤسسات ثنائية، لن يكون تشكيل المجلس الانتقالي عمليا، وسيحظى بالتشكيك لاختلافه عن نص القانون. علاوة على ذلك، من المنطقي أن يقدم مجلس القضاء الأعلى الانتقالي حلولاً لتوحيد نظام المحاكم العادية فقط، وسوف يترك مشكلة مكتب النائب العام والمجلس الأعلى للقضاء الشرعي دون حل. كما أن إنشاء العديد من الهيئات الانتقالية خيار قد يؤدي إلى اختلاف الحلول المقترحة وبالتالي يزيد من العبء ويضعف عملية التوحيد.

تشكيل اللجنة

يجب ألا تشمل اللجنة في عضويتها أي موظف قضائي يشغل حالياً أي منصب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك للأسباب التالية. أولا، وكما سيتم تفصيله في فقرة الفترة الانتقالية، ستبقى المؤسسات القضائية تعمل كما هي إلى حين الانتهاء من عملية إعادة الإدماج، وتشكيل مجالس جديدة وموحدة (مجلس القضاء الأعلى، والمجلس الأعلى للقضاء الشرعي) . ليس من المنطق - وقد يعتبر تضارباً في المصالح – أن يشارك القاضي في إدارة مؤسسة قضائية أثناء مشاركته في لجنة أنشئت خصيصا لتحديد مستقبل هذه المؤسسة نفسها. لن يكون مجدياً أن تكون مسئولية القرارات والخيارات الصعبة اللازمة لتوحيد القضاء على عاتق شخص لعب لسنوات دوراً رئيسياً في القضاء، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وقد لا يميل هذا الشخص إلى تبني نهج المقاربة. أخيرا، مستوى عدم الثقة والشك بين الجهات القضائية على كلا الجانبين قد يؤدي إلى برود أو تعطيل النقاش، وفي النهاية قد يفضي بعرقلة عمل اللجنة.

يجب أن تحوي اللجنة سبعة أشخاص على الأقل من فقهاء القانون المعتمدين المشهود لهم بالسمعة الطيبة والنزاهة والحياد السياسي. لكي تعكس اللجنة تعددية في مختلف تخصصات القانون ولتضمن اتباع نهج متوازن، يجب أن يكون الأعضاء من القضاة المتقاعدين والمحامين والأكاديميين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني العاملة في المجال القانوني، وبالإمكان أيضا إشراك خبراء قانونيين عرب.

---

96 المادة 37 من قانون السلطة القضائية

97 المادة 81 من قانون السلطة القضائية

يجب أن تعكس هذه اللجنة تنوعاً من حيث العمر والجنس والأصل الجغرافي، والخلفية الاجتماعية والمجتمع القانوني الفلسطيني. هذه التركيبة المختلطة من الفقهاء القادمين من آفاق مختلفة يحملون ميزة مضاعفة تتمثل في تفضيل اعتماد تدابير تغطي مدى واسع من الخبرات، فضلاً عن ضمان كامل الدعم وثقة الجمهور العام.

ولاية اللجنة

ستكون مهمة اللجنة اقتراح حلول ملموسة لجميع القضايا التي أثيرت في هذه الدراسة، من أجل لتطوير خطة شاملة لإعادة توحيد قطاع العدالة.

- تطوير صياغة منهجية متماسكة وموحدة لدراسة وتسوية وضع ورتب موظفي ما قبل الانقسام القضائيين في مجلس القضاء الأعلى، ومكتب النائب العام، والمجلس الأعلى للقضاء الشرعي. يجب أن تستند هذه المنهجية في المقام الأول على معيار الأقدمية، وفقا للمادة ذات الصلة من قانون السلطة القضائية[٩٨]. تقوم اللجنة أيضا بإيلاء الاعتبار الواجب للتقارير التي أعدتها إدارات التفتيش[٩٩] . اما بما يتعلق بالقضاة والمدعين العامين المعينين بعد الانقسام، تبدأ اللجنة بالتأكد من توافر الشروط التي وضعها القانون[١٠٠] وقت التعيين.
- تطبيق المنهجية المذكورة أعلاه للعمل على التركيبة الجديدة والشاملة للمحاكم، من أسفل إلى أعلى الهرم القضائي (مجلس القضاء الأعلى والمجلس الأعلى للقضاء الشرعي)، وتحديد رتب أعضاء النيابة العامة (مكتب النائب العام). وسيكون لذلك تأثير حل مسألة تشكيل المجالس مجلس القضاء الأعلى والمجلس الاعلى للقضاء الشرعي .
- وضع خطة تدريب شاملة لجميع الموظفين القضائيين. تكون هذه الخطة مصممة لتلبية الاحتياجات المحددة للموظفين القضائيين قبل الانقسام والقضاة والمدعين العامين المعينين بعد الانقسام في قطاع غزة.
- استناداً إلى تقييم شامل للاحتياجات؛ تبين أن هناك حاجة إلى موظفين قضائيين إضافيين - خاصة في قطاع غزة في جميع المؤسسات (مجلس القضاء الأعلى، مكتب النائب العام، والمجلس الأعلى للقضاء الشرعي) يجب ان يدعوا إلى تنظيم حملة توظيف وإعداد في مسابقة على مستوى الوطن.
- تنفيذ الحلول التقنية التي ينبغي اعتمادها للوصول إلى توحيد المؤسسات القضائية. ويشمل هذا دمج الهياكل التنظيمية (بما في ذلك الاحتفاظ أو إزالة الإدارات التي تم إنشاؤها منذ الانقسام)، وإجراءات التشغيل المعيارية والوصف الوظيفي. يجب ان توظف اللجنة تجربة السنوات الثماني الماضية للتوصل إلى استنتاجات بشأن إنجازات كل من النظم القضائية في قطاع غزة والضفة الغربية، واقتراح إدراج أفضل الممارسات في الهيكل المستقبلي للمؤسسات القضائية. تقوم لجنة بالتفريق بين التدابير التي تنفذها المؤسسة القضائية مباشرة، وتلك التي تتطلب موافقة مجلس الوزراء (مثل تعديل الهيكل التنظيمي الرسمي)، أو المواءمة التشريعية والتي تخضع لتدخل المجلس التشريعي الفلسطيني المستقبلي.
- صياغة نسخة أولية مفصلة عن احتياجات قطاع العدالة في قطاع غزة، من أجل اللحاق بركب الصدارة الذي بلغته الضفة الغربية في هذا المجال على مدى السنوات الثماني الماضية: يشمل المرافق والمعدات والقدرات التدريبية، والخبرة القانونية.

الإطار الزمني

تقوم اللجنة باستكمال عملها وتقديم استنتاجاتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنشائها.

نطاق القرارات التي تتخذها اللجنة

عند صدور قرارات اللجنة الختامية، ينبغي على رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية تنفيذ القرارات التي تندرج تحت اختصاصه.

التشكيل

يجب تأسيس اللجنة بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فور موافقة الطرفين على المعايير المنصوص عليها في هذا القسم

98 تشمل القضاة في المحاكم النظامية، المادتين 19 و20

99 تشمل المواد ذات الصلة من قانون السلطة القضائية المادتين 43 و62

100 تظهر هذه المتطلبات في المادة 16 من قانون السلطة القضائية (للقضاة والمدعين العامين النظاميين). وفيما يتعلق بالقضاة الشرعيين، تم تعديل الإطار القانوني الذي يحكم معايير التعيينات القضائية - بطريقة أكثر صرامة - في قطاع غزة في عام 2011؛ يجب ألا يشكل هذا عائق أمام تطبيق إطار العمل الأكثر تساهلا الذي تطبقه الضفة الغربية (قانون 1972).

الفترة الانتقالية

خلال الفترة الانتقالية بين إنشاء اللجنة واعتماد قراراتها وتوصياتها، تبقى المؤسسات القضائية في الضفة الغربية وقطاع غزة كما هي وتستمر في التعامل مع الأمور الحالية. لا يجوز تعيين أو ترقية أو تخفيض رتبة أي من الموظفين القضائيين خلال الفترة الانتقالية.

٧. الاستنتاجات والتوصيات العامة

كما هو مبين في الفصل الثالث، لم يطرأ أي تغيير على الإطار القانوني المطبق في قطاع العدالة سوى تعديلات طفيفة فقط منذ الانقسام في قطاع غزة والضفة الغربية. خضعت البنية الداخلية وولاية معظم المؤسسات القضائية إلى تغييرات أكبر، ولكن لم تتغير بشكل جذري.

يوضح الفصل الرابع أن معايير تعيين الموظفين القضائيين وغير القضائيين في قطاع غزة منذ الانقسام على مستوى جيد ، على الرغم من أوجه النقص الواضحة في التدريب وبناء القدرات. الأهم من ذلك أن قطاع العدالة في قطاع غزة في حاجة ماسة إلى المزيد من الموظفين القضائيين وغير القضائيين، يشكل هذا حل لإشكالية إعادة إدماج موظفي ما قبل الانقسام. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الأغلبية الساحقة من الموظفين الحاليين تدعم هذا التوجه.

تقدم عملية إعادة إدماج المؤسسات القضائية والموارد البشرية في ذات الوقت سلسلة من التحديات التي تتطلب إنشاء آلية مخصصة على أساس مبادئ واضحة ومقبولة بالإجماع، على غرار ما هو مقترح في الفصل السادس، وبما يتفق مع المعايير الدولية المقبولة عموما مع أفضل الممارسات المنصوص عليها في الفصل الثاني.

من أجل اكتمال العملية يجب أن تلبي عملية إعادة الإدماج الاحتياجات العاجلة أيضا من حيث البنية التحتية والمعدات الوارد وصفها بإيجاز في الفصل الخامس، والتي تم تجاهلها لسنوات عديدة، والتي ما زالت تعرقل أداء السلطة القضائية.

وفي الختام، السعي لإعادة توحيد قطاع العدل من الناحية التقنية عملية مجدية وممكنة جدا. بعيداً عن زيادات أعداد الموظفين، الأمر الذي يشكل مصدر قلق حقيقي في القطاعات العامة الأخرى، فإن إعادة إدماج كامل موظفي ما قبل الانقسام ستكون مجرد خطوة البداية لتغطية الاحتياجات الناقصة المقدرة من الموارد البشرية.

بينما يشير السياق الحالي إلى أن الظروف السياسية ليست ناضجة بعد لإطلاق تنفيذ آلية إعادة إدماج بشكل رسمي، ولكن بالإمكان القيام بسلسلة من الخطوات في غضون ذلك من شأنها أن تساعد على إطلاق وتحفيز عملية المصالحة. آخذين جملة هذه الامور بعين الاعتبار، بالإمكان صياغة سلسلة من التوصيات على النحو التالي:

إلى المؤسسات القضائية في قطاع غزة والضفة الغربية

يجب وضع استراتيجيات إعادة إدماج مرنة وفتح قنوات النقاش والتبادل بين موظفي الإدارة الوسطى بشأن المسائل التقنية لتبادل الأفكار والترتيبات العملية لدمج المؤسسات القضائية:

- تعزيز التواصل لتبادل المعلومات والسماح بمشاركة المعلومات بشكل سلس.
- تسخير التكنولوجيا وأدوات وسائل الإعلام الاجتماعية لتحقيق التقارب بين المؤسسات القضائية، وتبادل الخبرات وتحديد المعيقات ودراسة سبل التعاون.
- تطوير أدوات لنشر وتوزيع المعلومات لاطلاع المؤسسات على آخر المستجدات .
- النظر في العمل على مشاريع بناء القدرات المشتركة مثل البحوث المشتركة، ومنافسات نشر ابحاث، والتدريب المشترك.

إلى المؤسسات القضائية في قطاع غزة

- يجب إجراء عمليات مسح وتقييم احتياجات لموظفي ما قبل الانقسام القضائيين وغير القضائيين.
- وضع خطة للتنسيب وإعادة الإدماج.
- وضع استراتيجية للتواصل للعمل على بناء الجسور بين جميع العاملين.
- تطوير القدرات المهنية من خلال التعاون مع المؤسسات البحثية والجامعات.
- إلى المؤسسات القضائية في الضفة الغربية
- الـشروع في التواصـل مـع موظفـي مـا قبـل الانقسـام القضائيـين وغـير القضائيـين في قطـاع غـزة، وإجـراء تقييـم لنشـاطهم المهنـي و/ أو الأكاديمـي عـلى مـدى السـنوات الثـماني الماضيـة، فضـلا عـن وضعهـم الحـالي
- إلى الجهات المانحة ووكالات المعونة الدولية:
- يجـب الانخـراط في علاقـة بنـاءة مـع المؤسسـات القضائيـة في قطـاع غـزة بالتنسـيق مـع المؤسسـات الشريكـة في الضفـة الغربيـة والاستفسـار عـن نواقصهـا مـن حيـث البنيـة التحتيـة والمعـدات والتدريـب
- يجب إدراج الاحتياجات التقديرية في عمليات التخطيط ووضع الميزانية الخاصة
- إلى منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان
- يجب تحفيز الجهات المؤسسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للمشاركة في جهود إعادة الإدماج
- يجب بدء أو تعزيز الشراكة مع المؤسسات القضائية في قطاع غزة.

الملحق أ - قائمة المراجع

١. إيلي البيانو، الحرية في العالم ٢٠٠٩: المسح السنوي للحقوق السياسية والحريات المدنية، رومان وليتلفيلد، أيلول٢٠٠٩

٢. الكسندر مايـر ريتـش وبابلـو دي غريـف، العـدل كوقايـة: فحـص موظفـي القطـاع العـام في المجتمعـات الانتقاليـة، سلسـلة النهـوض بالعدالـة الانتقاليـة ، المركـز الـدولي للعدالـة الانتقاليـة، ٢٠٠٧

٣. دومينيك ويسل، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول قطاع الأمن في الأرض المحتلة في فلسطين، تشرين أول٢٠١٤

٤. هاني البسوس، حكم حماس في غزة: إعادة بناء القطاع القضائي، الجامعة الإسلامية في غزة، تموز ٢٠١١

٥. حازم بعلوشة، الانقسام بين حماس وفتح يشل السلطة القضائية الفلسطينية، المونيتور، أيار ٢٠١٥

٦. ناثان براون، غزة بعد خمس سنوات: حماس تستقر، أوراق كارنيغي، حزيران٢٠١٢

٧. نيكولاس بيلهام، الفكر والممارسة: النظام القانوني في غزة في ظل حكم حماس، حزيران٢٠١٠

٨. سارة أدامزيك، قوانين المحاكم الشرعية والأحوال الشخصية في قطاع غزة، المجلس النرويجي للاجئين، كانون ثاني ٢٠١١

٩. طارق ديراوي، واقع النظام القانوني في قطاع غزة بين عامي ٢٠٠٧-٢٠١٤

١٠. مجموعة العمل المعنية بالعدالة الجنائية، استراتيجية إصلاح العدالة الجنائية في فلسطين ٢٠١٤-٢٠١٦، تشرين ثاني ٢٠١٣.

١١. بيت الحرية، الحرية في العالم، قطاع غزة، ٢٠١٣

١٢. هيومن رايتس ووتش، فشل النظام التعسفي للعدالة الجنائية في غزة، أيلول٢٠١٢

١٣. المجموعـة الدوليـة لمعالجـة الأزمـات، حكـم فلسـطين الأول: غـزة تحـت حكومـة حـماس، ميـدل إيسـت ريبـورت العـدد ٧٣، آذار ٢٠٠٨

١٤. اتفاق القاهرة، مصالحة الوفاق الوطني، القاهرة تشرين الأول ٢٠٠٩

الملحق ب - الإطار القانوني المعمول به ومقتطفات من القوانين ذات الصلة

الملحق ب١- مراجعة التشريعات

١. القضاء:

ا. القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ .

ب. القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠١ بشأن قانون تشكيل المحاكم النظامية .

ج. القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٢ بشأن السلطة القضائية .

د. القرار رقم ٤ لسنة ٢٠٠٧ من مجلس الوزراء في غزة لإنشاء مجلس القضاء الأعلى (قرار إنشاء مجلس قضاء أعلى) .

هـ. القانـون بمرسـوم رقـم ١٣ عـام ٢٠١٤ المعـدل لقانـون مكافحـة الفسـاد رقـم ١ لعـام ٢٠٠٥ (قـرار بقانـون بشـأن تعديـل قانـون مكافحـة الفساد) .

و. القانـون بمرسـوم رقـم ١٥ عـام ٢٠١٤ بشـأن تعديـل قانـون تشـكيل المحاكـم رقـم ٥ لسـنة ٢٠٠١ (قـرار بقانـون بشـأن تعديـل قانـون تشـكيل المحاكـم النظاميـة).

٢. القضاء الشرعي:

ا. القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٩ بشأن إجراءات المحاكم الشرعية (قانون أصول المحاكمات الشريعة)

ب. القانـون رقـم ١٩ لسـنة ١٩٧٢ بشـأن تشـكيل المحاكـم الدينيـة المعـدل بالقانـون رقـم ٢٤ لعـام ١٩٨٩ والقانـون رقـم ٨ لسـنة ١٩٩٠ (قانـون تشـكيل المحاكـم الشريعـة)

ج. القانون رقم ٣ من عام ٢٠١١ على الشريعة القضائية (قانون القضاء الشرعي)

د. تنظيم التفتيش الديني في المحاكم الشرعية رقم هـ ١٣٣٣ (نظام تفتيش المحاكم الشرعية)

هـ. مجلة القواعد القانونية من ١٢٩٣ هـ (مجلة الاحكام)

و. القانون بمرسوم رقم ٣ من عام ٢٠١٢ بشأن السلطة القضائية الشريعة (قرار بقانون بشأن القضاء الشرعي)

ز. لائحة رقم ١٠ لعام ١٩٦٤ بشأن رئيس المحكمة العليا الشرعية (نظام منصب قاضي القضاة)

ح. القـرار رقـم ٦ مـن عـام ٢٠١٣ بتكليـف رئيـس المحكمـة الشرعيـة العليـا بحمـل مسـؤوليات رئيـس المحكمـة العليـا الشرعيـة (قـرار بقانـون بشـأن تكليـف رئيـس المحكمـة العليـا الشرعيـة بمهـام قـاضي قضـاة فلسـطين)

٣. التدريب القضائي:

ا. القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم معهد التدريب القضائي (قرار المعهد الأعلى للقضاء الفلسطيني)

ب. مرسوم رقم ٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إنشاء معهد التدريب القضائي (مرسوم إنشاء المعهد القضائي)

ج. مرسـوم رقـم ٧ لسـنة ٢٠٠٨ بشـأن تنظيـم معهـد التدريـب القضـائي الفلسـطيني (قـرار مجلـس الـوزراء نظـام المعهـد القضـائي الفلسـطيني)

د. لائحة رقم ٤ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تنظيم معهد التدريب القضائي الفلسطيني (قرار تشكيل المعهد العالي للقضاء الفلسطيني)

٤. أخرى:

ا. القـرار رقـم ٥ لعـام ٢٠٠٦ لمجلـس القضـاء الأعـلى بشـأن القانـون الداخـلي حـول تحديـد أقدميـة القضـاة (قـرار مجلـس القضـاء الأعـلى بلائحـة تحديـد أقدميـة القضـاة)

ب. القرار رقم ٩ عام ٢٠١٣ الصادر عن وزارة العدل حول إنشاء وحدة التعاون الدولي (قرار بشأن وحدة التعاون الدولي) .

ج. القانـون بمرسـوم رقـم ١٨ عـام ٢٠١٤ حـول تعديـل قانـون دعـاوى حكومـة رقـم ٢٥ لعـام ١٩٥٨ (قـرار بقانـون بشـأن تعديـل قانـون دعـاوى الحكومـة)

د. قانـون بمرسـوم رقـم ١٧ عـام ٢٠١٤ حـول تعديـل قانـون الإجـراءات الجزائيـة رقـم ٣ عـام ٢٠٠١ (قـرار بقانـون بشـأن تعديـل قانـون الإجـراءات الجزائيـة)

هـ. قانـون بمرسـوم رقـم ١٦ عـام ٢٠١٤ بشـأن تعديـل قانـون الإجـراءات التجاريـة والمدنيـة رقـم ٢ لسـنة ٢٠٠١ (قـرار بقانـون بشـأن تعديل قانـون أصـول المحاكـمات المدنيـة والتجارية)

و. قانون بمرسوم رقم ١٠ عام ٢٠١٤ حول تعديل القانون الجنائي رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ (قرار بقانون بشأن تعديل قانون العقوبات)

الملحق ب٢ - بنود مختارة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تشكيل المحاكم الشرعية

مقتطفات

- في المحكمة الشرعية العليا ومجلسها

المادة ١٤:

تتألف المحكمة العليا من خمسة أعضاء:

١. الرئيس: رئيس محكمة الاستئناف الشرعية

٢. رئيس الشريعة

٣. عضوان: أكبر القضاة سناً في محكمة الاستئناف

٤. مفتش المحاكم الشرعية

في حالة غياب الرئيس، ينوب عنه القاضي الأكبر سناً في رئاسة المجلس.

المادة ١٥

يجتمع المجلس في محكمة الاستئناف الشرعية كلما اقتضى الأمر بدعوة من رئيسه أو من قاضي القضاة تكون جميع مداولاته سرية، ولا يكون انعقاده صحيحاً إلا بحضور ثلاثة من الأعضاء عدا الرئيس، وتصدر القرارت بالأغلبية المطلقة وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

المادة ١٦

للمجلس أن يطلب كل ما يراه لازماً من البيانات والأوراق من الجهات الحكومية وغيرها التي عليها الاستجابة لطلباته. في تعيين القضاة

المادة ٣

يشترط فيمن يتولى القضاء الشرعي ما يلي:-

أ- أن يكون أردنياً متمتعاً بالأهلية الشرعية والمدنية الكاملة.

ب- أن يكون قد أكمل السنة الثانية والعشرين من عمره على الأقل.

ج- أن يكون حاصلاً على إجازة القضاء الشرعي من كلية شرعية في إحدى البلاد العربية أو الاسلامية المعترف بها، أو أن يكون شغل وظيفة القضاء الشرعي في المملكة الاردنية الهاشمية ولم يفصل بسبب مشين، أو أن يكون من حملة شهادة الحقوق من إحدى الجامعات في البلاد العربية أو الإسلامية المعترف بها، وإذا لم يوجد من تتوفر فيه هذه الشروط، فيجري المجلس امتحاناً للمقدمين في الشؤون الشرعية والقانونية التي تتصل باعمال المحاكم الشرعية ويشترط في ذلك ان لا يسمح لاي شخص بالاشتراك بالامتحان الا اذا كان يحمل درجة علمية لا تقل عن الدراسة الثانوية الكاملة وأمضى مدة لا تقل عن خمس سنين في رئاسة قلم إحدى المحاكم الشرعية.

د- أن لا يكون قد حكم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف عدا الجرائم السياسية.

هـ- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.

المادة ٤

تجري التعيينات والتنقلات والترفيعات في وظيفة القضاء بقرار من المجلس ينشر في الجريدة الرسمية.

المادة ٩:

تجري الترقيات في الوظائف القضائية حسب الاقدمية، وتقرر الأقدمية بحسب تاريخ الدرجة الحالية.

- حول رئيس المحكمة العليا الشرعية

المادة ١٨:

لقـاضي القضـاة حـق الاشراف عـلى جميـع المحاكـم الشرعيـة وقضاتهـا. يسـاعد مديـر الشرعيـة قـاضي القضـاة في مراقبـة المحاكـم الشرعيـة. يعـاون مفتـش المحاكـم الشرعيـة قـاضي القضـاة في تفتيـش المحاكـم الشرعيـة ويجـوز لقـاضي القضـاة انتـداب أي قـاضي للقيـام بالتفتيـش المذكور.

- بشأن الموظفين غير القضائيين

المادة ٢٠:

يتم تعيين الموظفين غير القضائيين وفقاً للقانون المدني المعمول به.

- بشأن تكوين المحاكم

تتألف المحكمة الابتدائية من قاض واحد.

وتتكـون محكمـة الاسـتئناف مـن رئيـس وعـدد مـن الأعضـاء. تعقـد الجلسـات في وجـود رئيـس وقاضيـين. يتـم إصـدار قـرارات المحكمـة بالأغلبيـة.

في حالة غياب الرئيس، يستكمل عقد الجلسات برئاسة ثاني أكبر قاض.

الملحق ب٣ - بنود مختارة من القانون رقم ٢ عام ٢٠١٣ حول النقابات (قطاع غزة)

قانون النقابات رقم ٢ من ٢٠١٣

صدر في غزة يوم ٢١ آذار٢٠١٣

مقتطفات (ترجمها المؤلف إلى الانجليزية)

المادة ٥-١:

يجب تسجيل النقابة في الوزارة [العدل] وفقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

٥-٣:

في غضون شهرين من تقديم الطلب، ينبغي على الوزير [العدل] أن يصدر قراره مؤكدا استلام الطلب بالكامل؛ وفي حال لم يصدر مثل هذا القرار، تعتبر النقابة مسجلة رسميا بقوة القانون.

٥-٤:

في حالة الرفض، يجب على الوزير [العدل] ذكر الأسباب وراء رفض تسجيل النقابة.

المادة ١٦:

عند إجراء تعديلات أو تغييرات في الأهداف والأنظمة وأغراض أو أهداف النقابة، يجب إبلاغ الوزارة [العدل] خلال مدة أقصاها شهر واحد قبل إنفاذ التغييرات الأخيرة.

المادة ٤٠:

في حالة انتهاك المواد (١٦،١٧،٣٢) من هذا القانون ستقوم الوزارة [العدل] بإخطار النقابة لإزالة المخالفات خلال مدة شهر. وإلا فإن الوزارة [العدل] تحتفظ لنفسها بالحق في حل مجلس النقابة.

الملحق ب٤ - الجدول المقارن: المعهد الفلسطيني للقضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة

(ترجمة المؤلف)

	الضفة الغربية	قطاع غزة
الاسم الرسمي	المعهد القضائي الفلسطيني للتدريب	المعهد القضائي الفلسطيني الأعلى للتدريب
الإطار القانوني	اللائحة رقم ٤ لسنة ٢٠٠٨ بشأن معهد التدريب القضائي الفلسطيني	قانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٩ بشأن المعهد القضائي الفلسطيني الأعلى للتدريب
الأهداف	إعداد الكوادر المؤهلة لمناصب القضاة والنيابة العامة زيادة قدرات القضاة والمدعين العامين والموظفين العاملين في إدارات المحاكم تعزيز البحث العلمي تبادل الخبرات والتعاون مع مؤسسات التدريب الأخرى إقليميا ودوليا تشجيع التعاون مع المؤسسات العربية والدولية في مجال القضاء	تطوير المعارف العلمية والأداء المهني للقضاة والمدعين العامين وأعضاء مكتب التشريع والمشورة -ديوان الفتوى والتشريع، طلاب المعهد خريجي كليات القانون والشريعة تعزيز مستوى الموظفين القانونيين في الوزارات والمؤسسات الرسمية من خلال تقديم التدريب اللازم تدريب الموظفين الإداريين في النيابة العامة والمحاكم وديوان التشريع والمشورة جمع ونشر الأبحاث والوثائق والسوابق والآراء القانونية والتشريعات التعاون مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية التي تشاركهم نفس الاهتمامات تطوير البحث العلمي في المجالات القانونية والقضائية

	الضفة الغربية	قطاع غزة
الإدارة	مجلس الإدارة، ويتألف من: ١. الرئيس: وزير العدل ٢. النائب: قاضي المحكمة العليا، يختاره مجلس القضاء الأعلى ٣. النائب العام ٤. مدير ٥. اثنين من القضاة، على الأقل من مستوى محكمة الاستئناف، يعينهم مجلس القضاء الأعلى بناء على ترشيح رئيس المحكمة العليا لمدة سنتين قابلة للتجديد ٦. رئيس نقابة محامي فلسطين ٧. اثنين من الأكاديميين في كليات فلسطينية للقانون، ممن يحملون على الأقل درجة أستاذ مشارك في القانون، ويعينهم مجلس الإدارة لمدة سنتين قابلة للتجديد.	مجلس الإدارة ويتكون من: ١. الرئيس: وزير العدل ٢. النائب: رئيس مجلس القضاء الأعلى ٣. عضو: وكيل وزير العدل ٤. عضو: رئيس اللجنة القضائية الشرعية ٥. عضو: رئيس هيئة القضاء العسكري ٦. عضو: النائب العام ٧. عضو: رئيس نقابة المحامين الفلسطينيين أو نائبه ٨. اثنين من عمداء الكليات أو أساتذة القانون أو كليات الشريعة يختارهم وزير العدل، ويعينون لمدة عامين
المدير	١. القاضي، لا يقل عن مستوى محكمة الاستئناف ٢. يعينه مجلس القضاء الأعلى بناء على ترشيح من رئيس المحكمة العليا ٣. سنة واحدة قابلة للتجديد	عميد المعهد: ١. قاضي، أو مدعي عام، أو عضو المكتب التشريع وتقديم المشورة، أو محامي، أو مستشار قانوني، أو أستاذ في القانون ٢. يصدر قرار التعيين عن مجلس الوزراء بناء على توصية وزير العدل

الملحق ج - الهياكل التنظيمية

توضيح بشأن اللون المستخدم

الملحق ج١ - وزارة العدل

وزارة العدل - الضفة الغربية

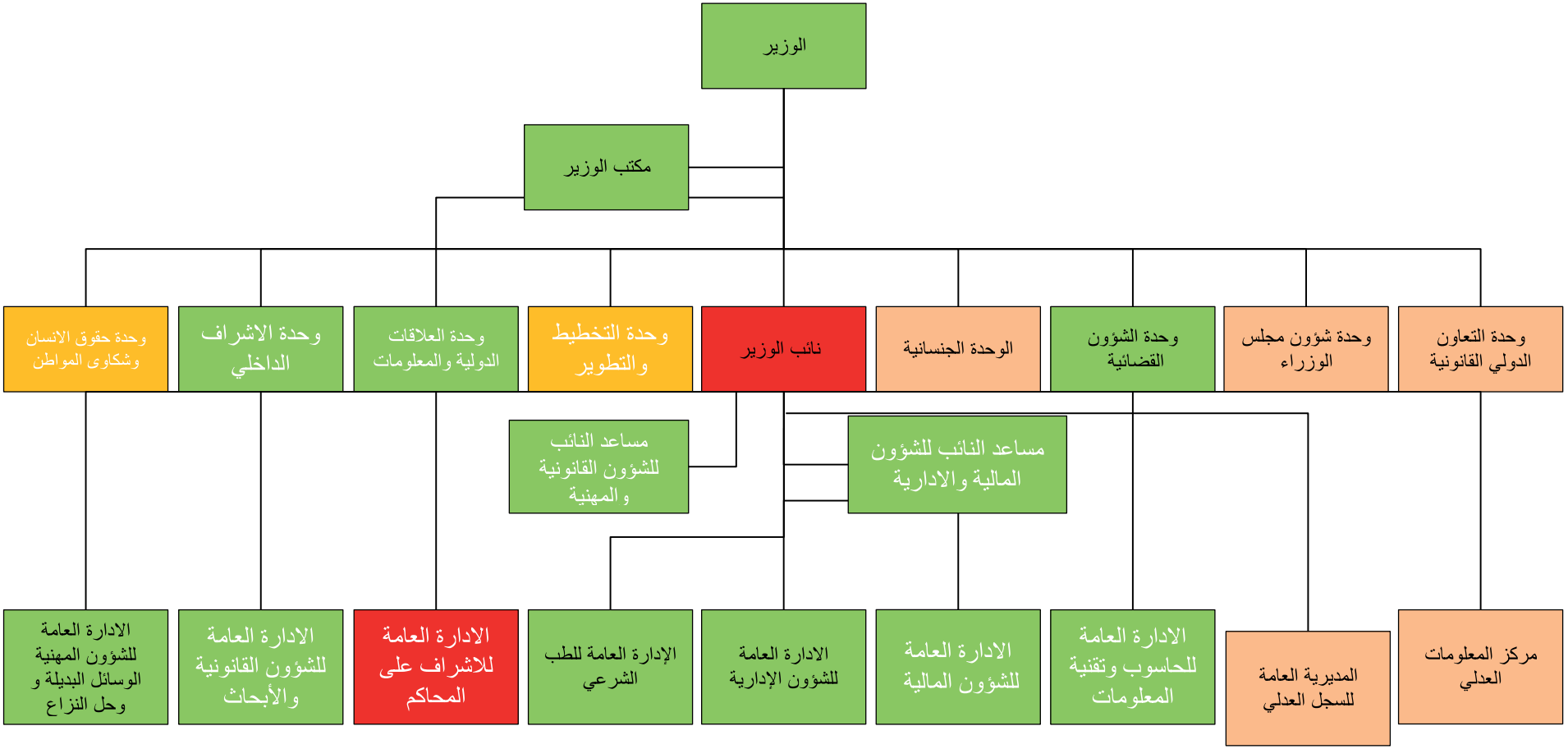

وزارة العدل غزة

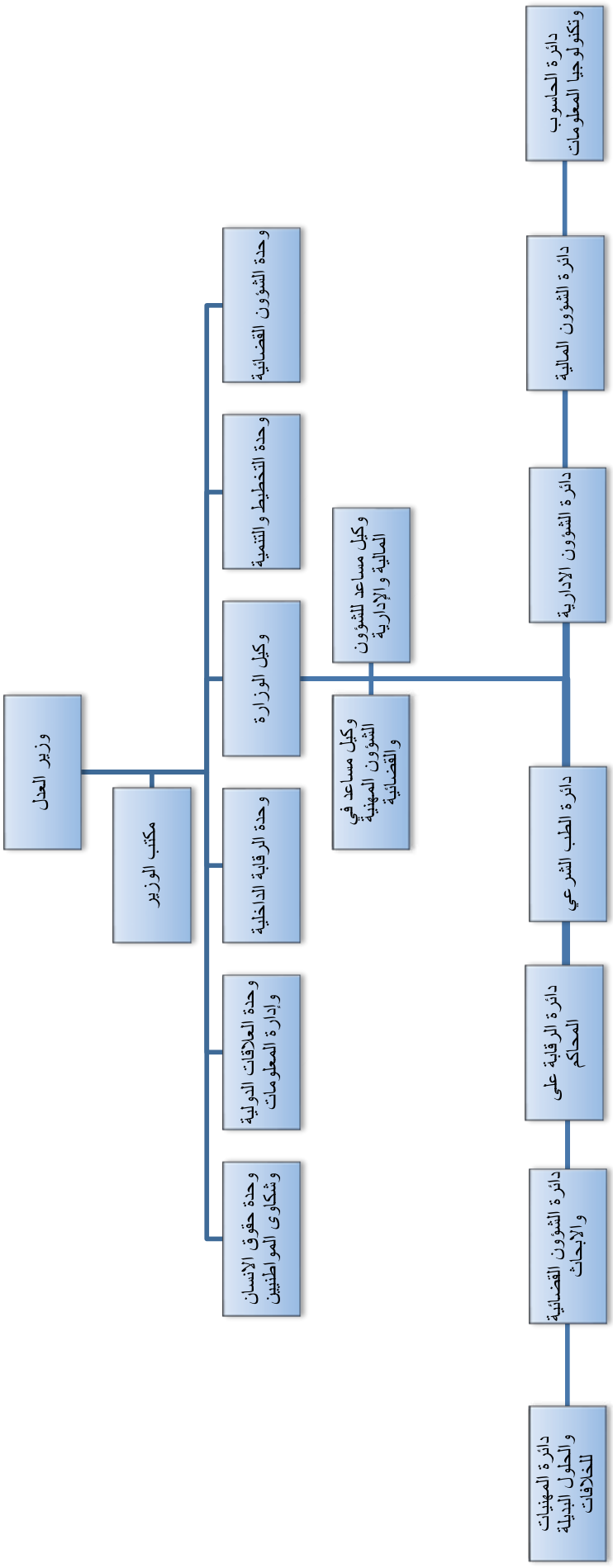

الملحق ج٢ - مجلس القضاء الأعلى

مجلس القضاء الأعلى - الضفة الغربية

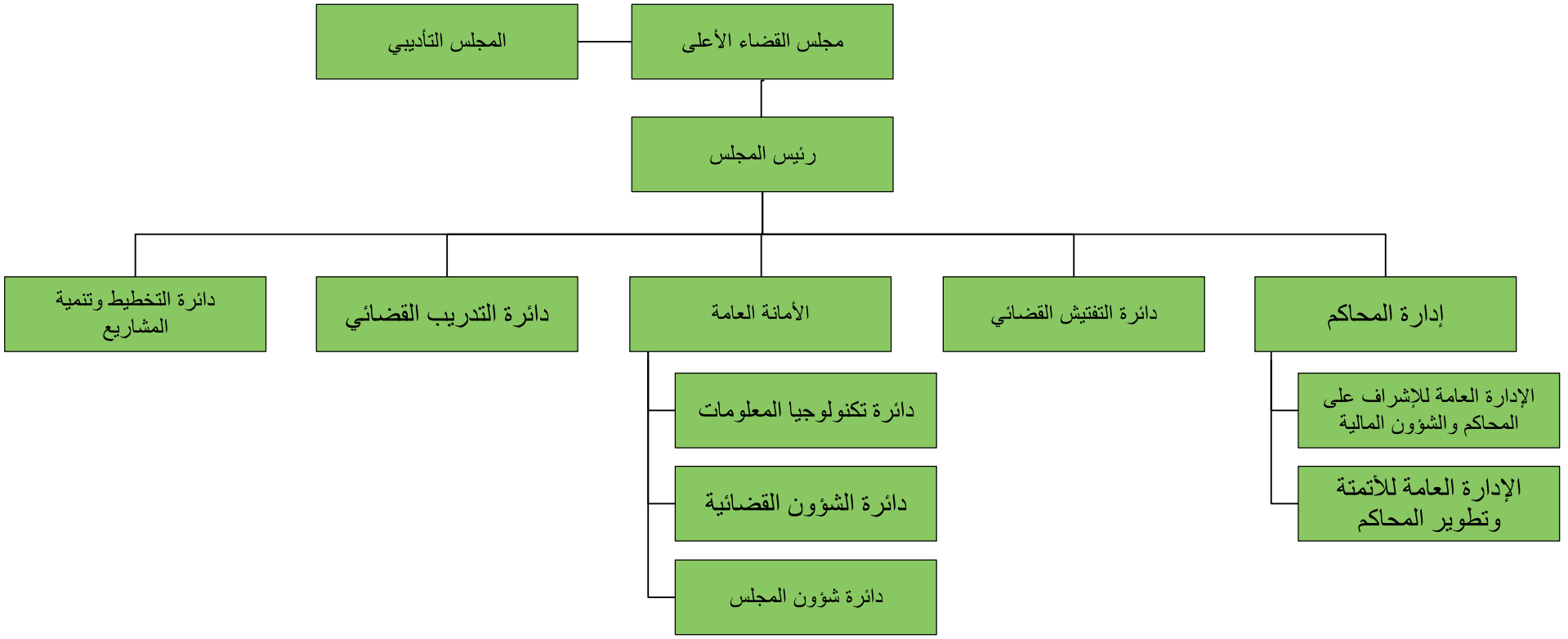

مجلس القضاء الأعلى – قطاع غزة

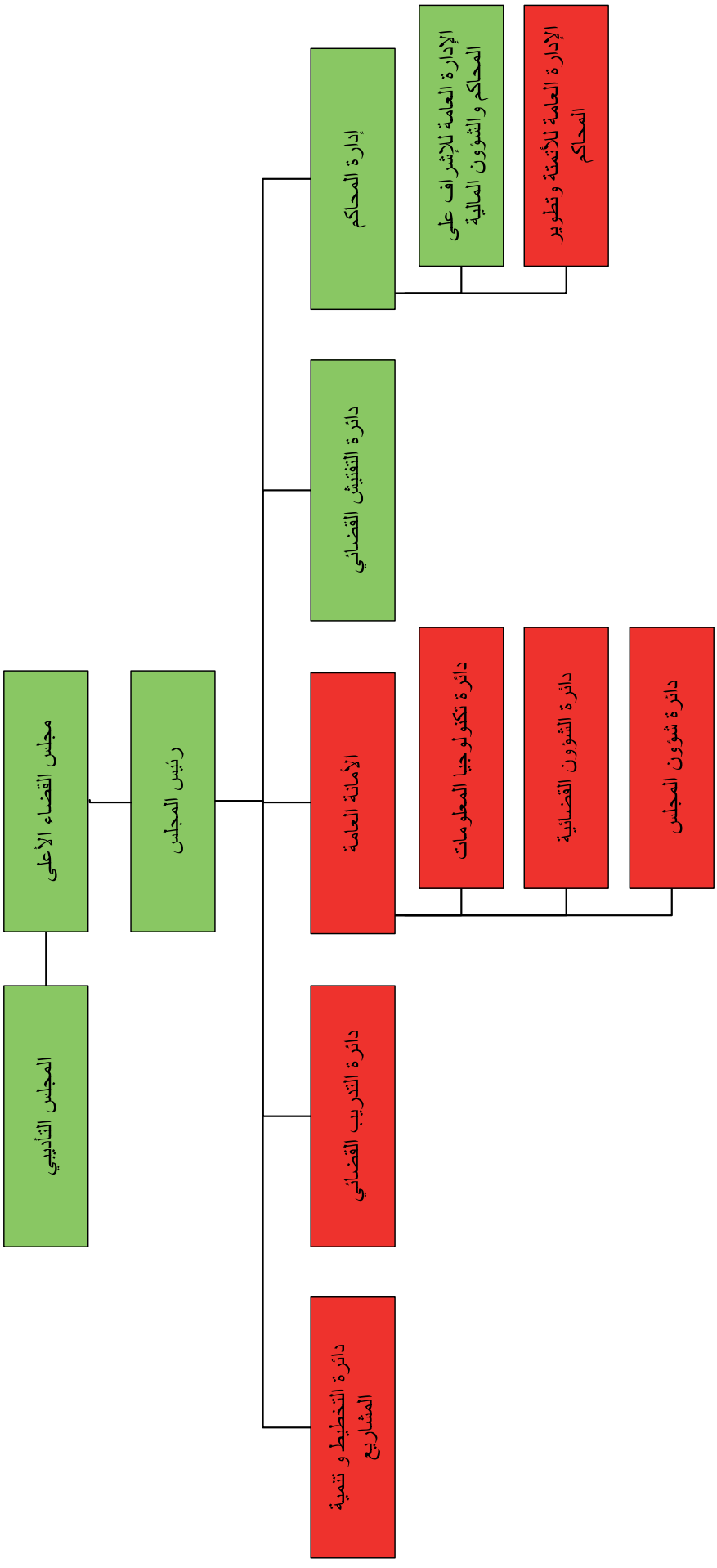

الملحق ج٣ - مكتب النائب العام

مكتب النائب العام - الضفة الغربية (الهيكل التنظيمي العام)

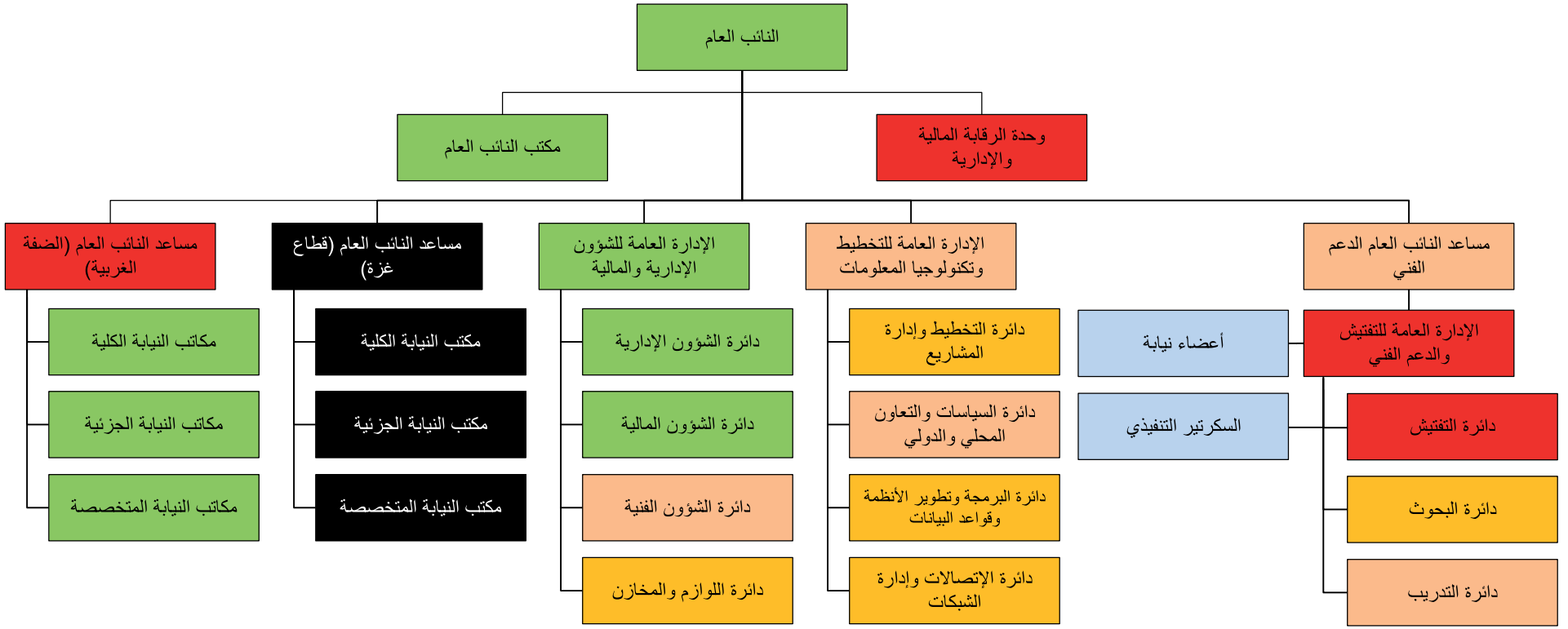

مكتب النائب العام – الضفة الغربية (مكاتب النيابة الكلية)

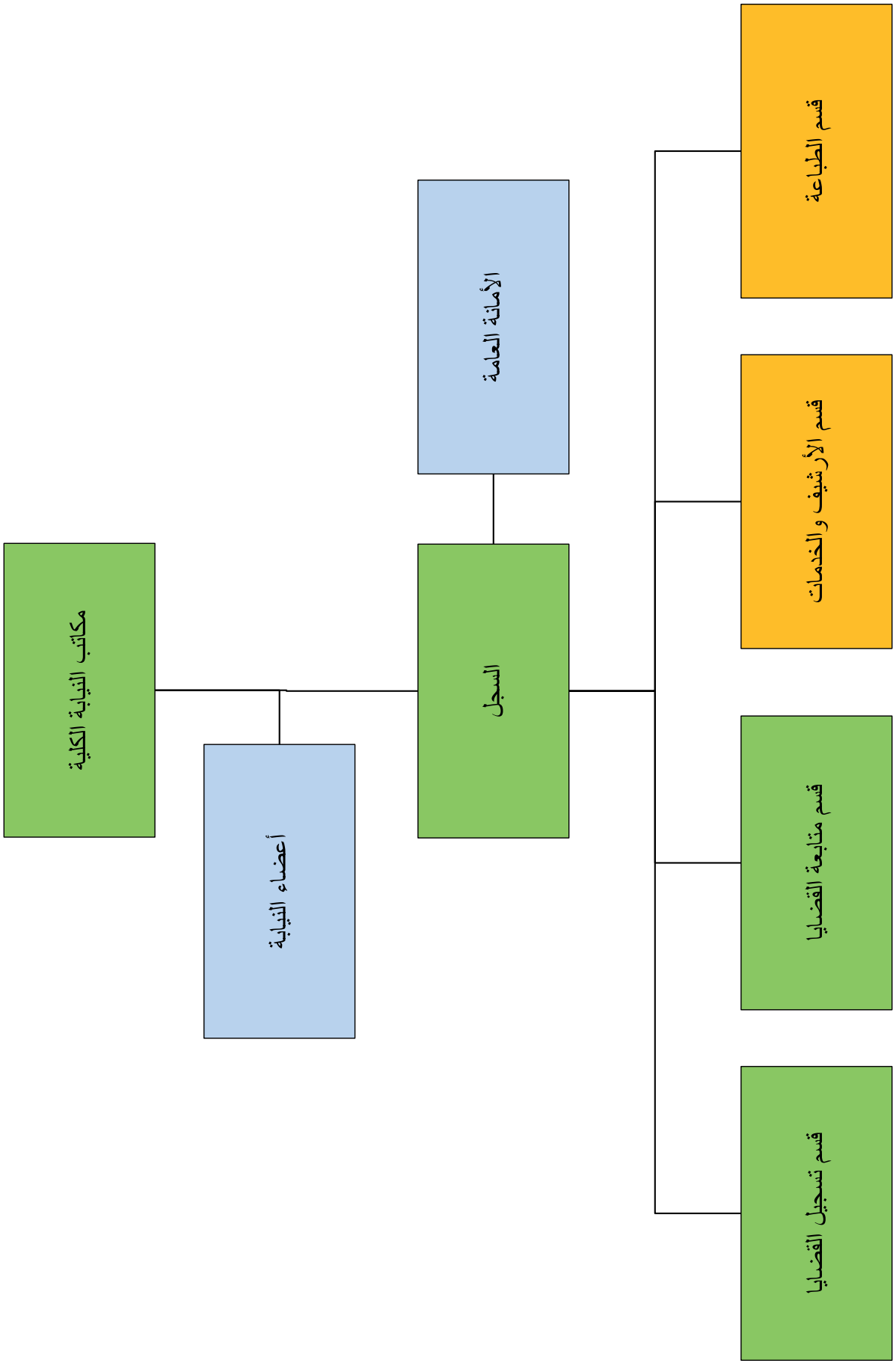

مكتب النائب العام – الضفة الغربية (مكاتب النيابة الجزئية)

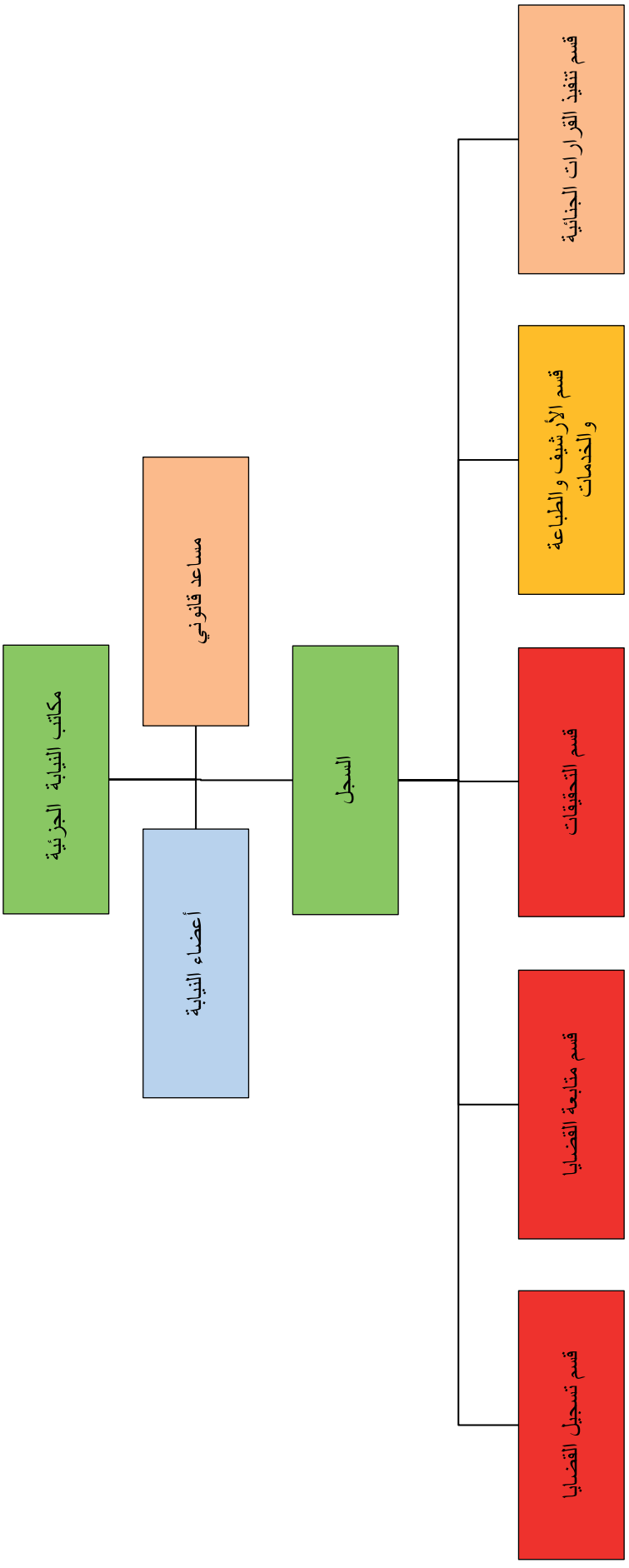

مكتب النائب العام - الضفة الغربية (مكاتب النيابة المختصة)

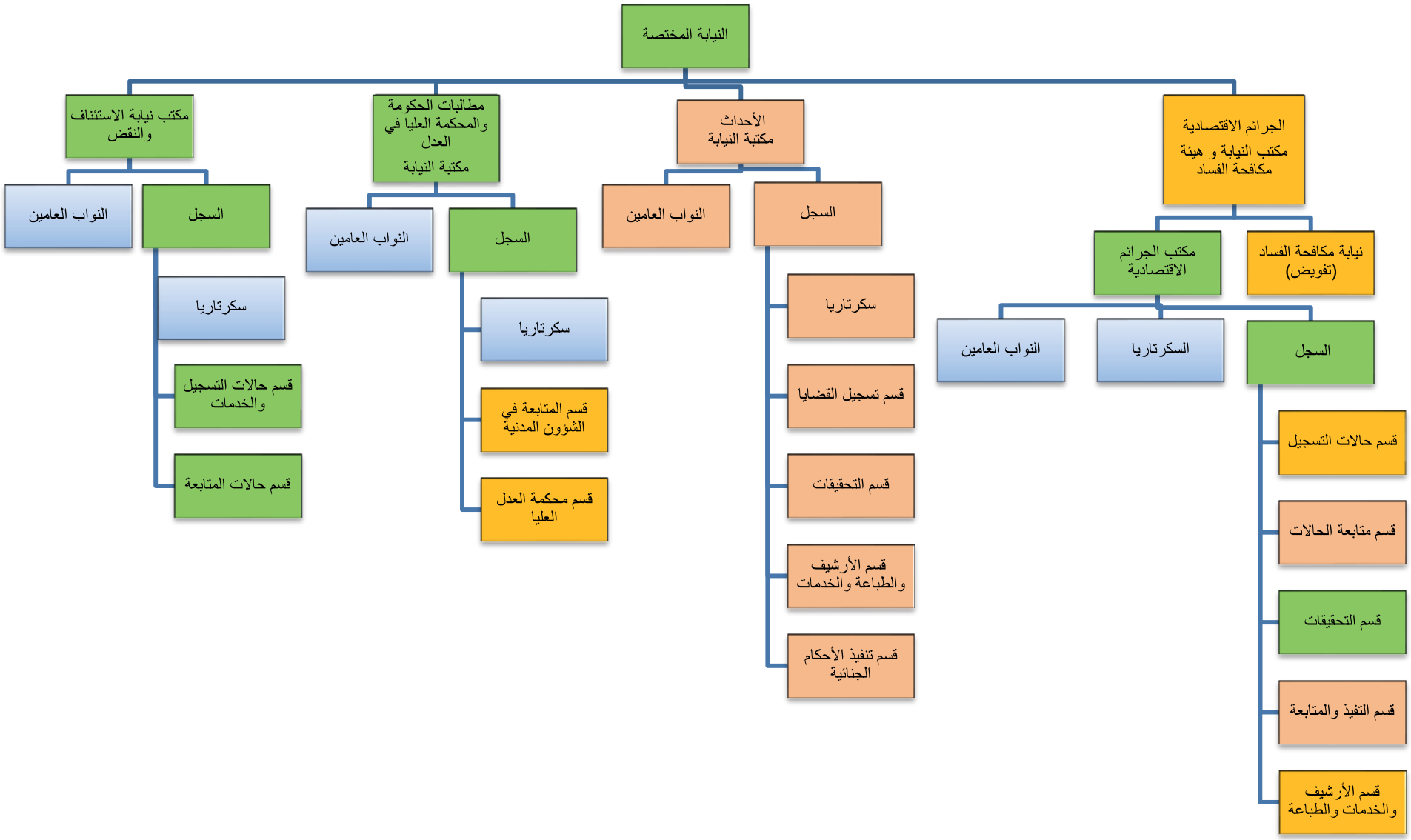

مكتب النائب العام - قطاع غزة (الهيكل التنظيمي الكلي)

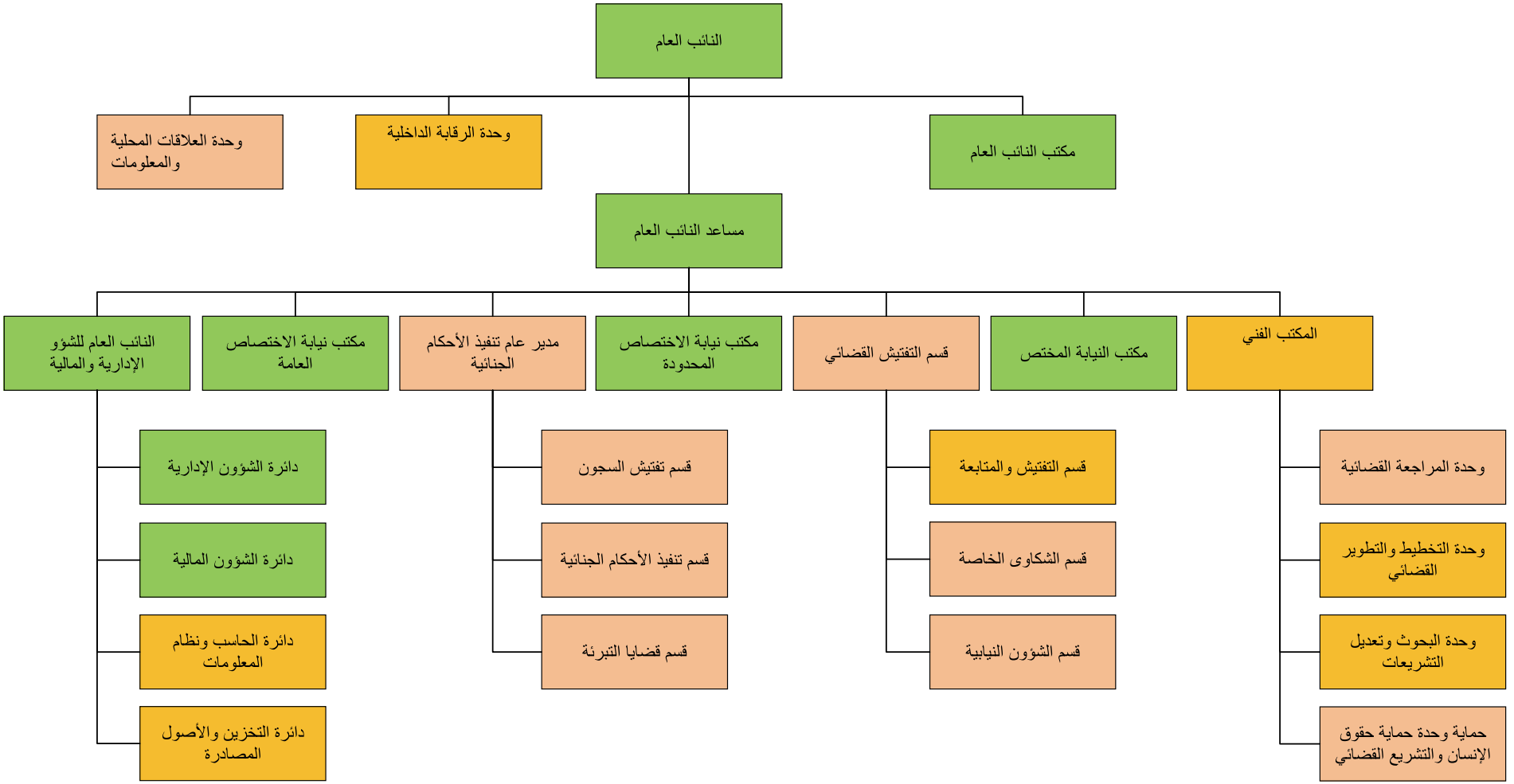

مكتب النائب العام – قطاع غزة (مكاتب النيابة الكلية)

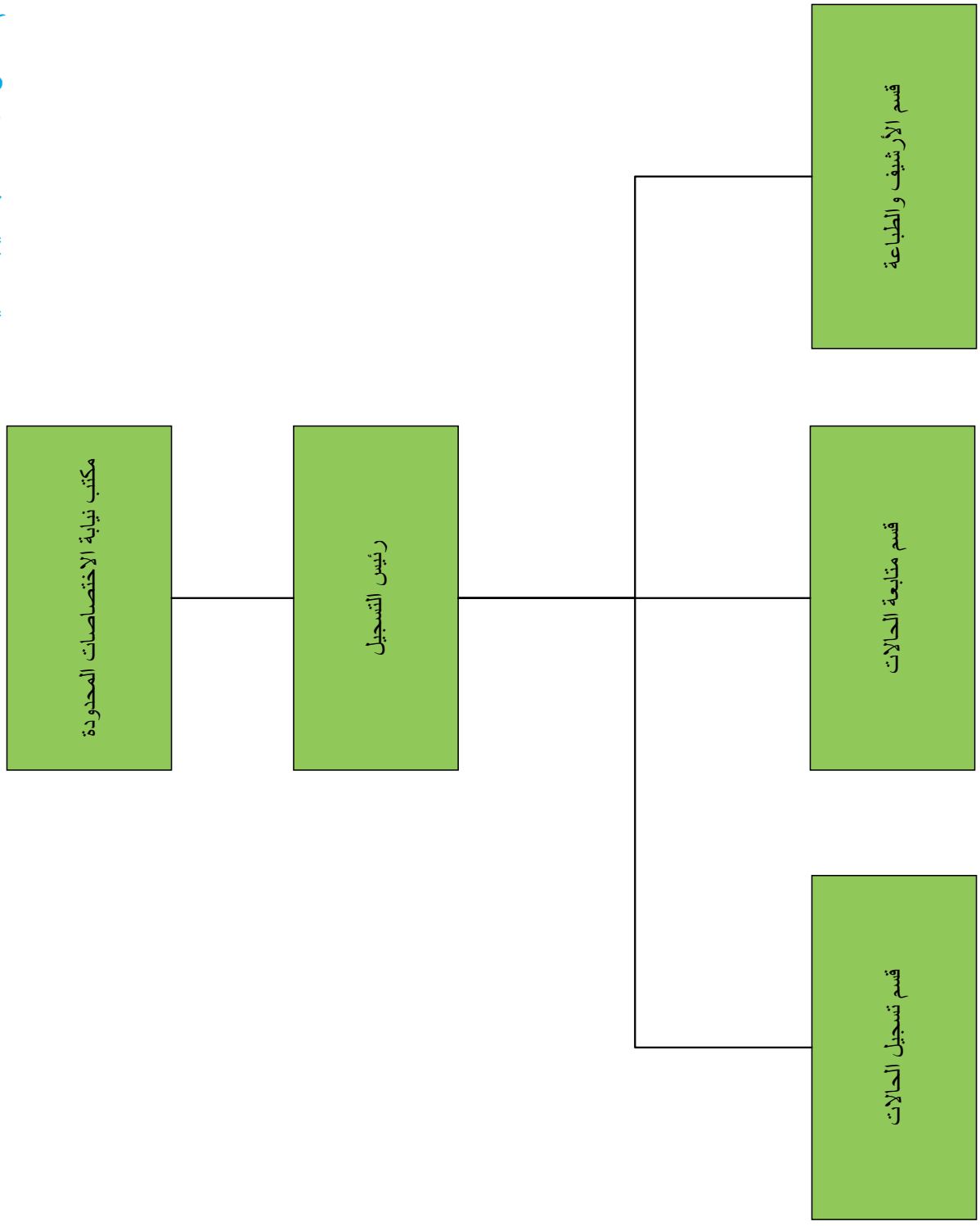

مكتب النائب العام – قطاع غزة (مكاتب النيابة الجزئية)

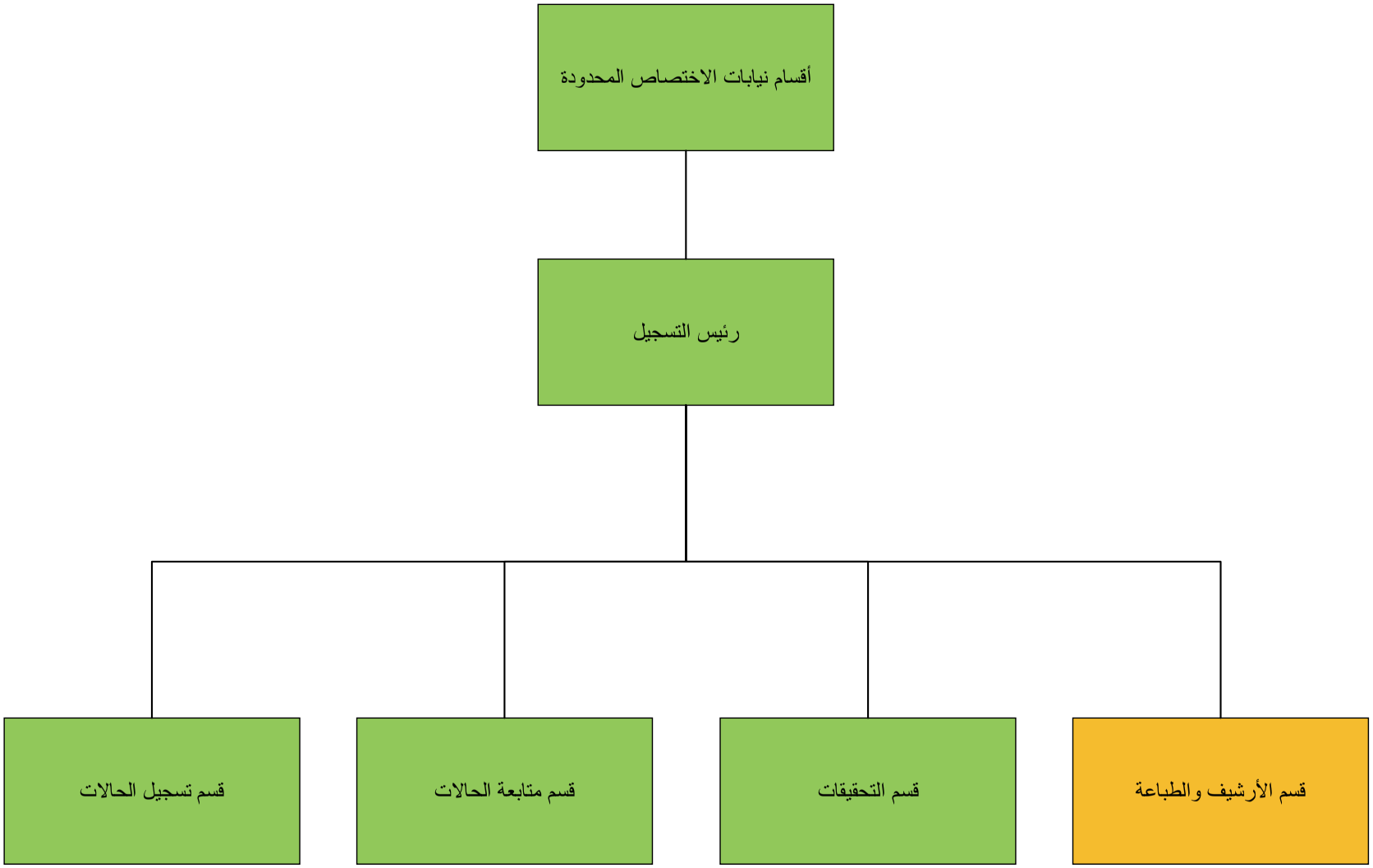

مكتب النائب العام – قطاع غزة (مكاتب النيابة المتخصصة)

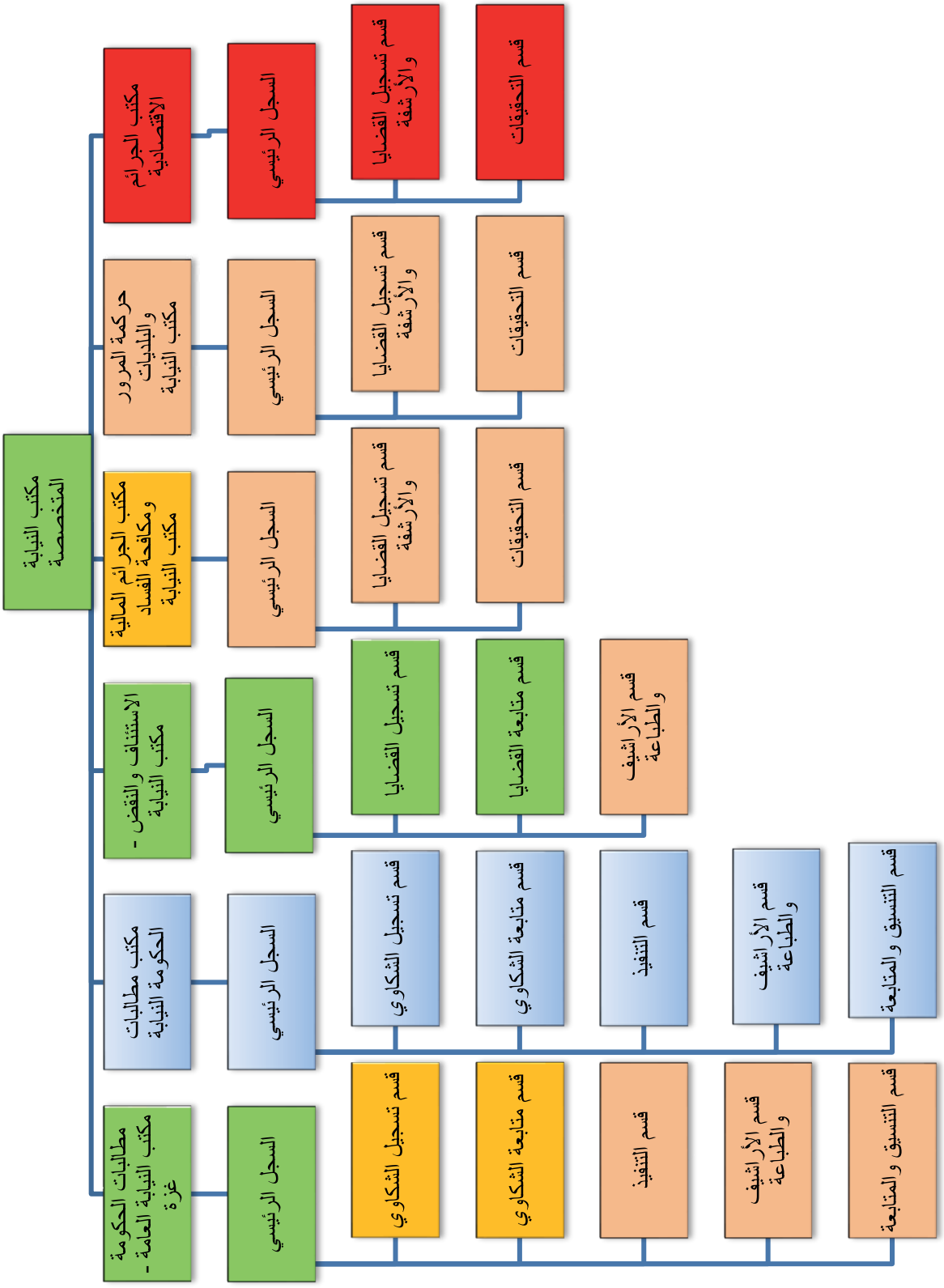

المجلس الأعلى للقضاء الشرعي- قطاع غزة

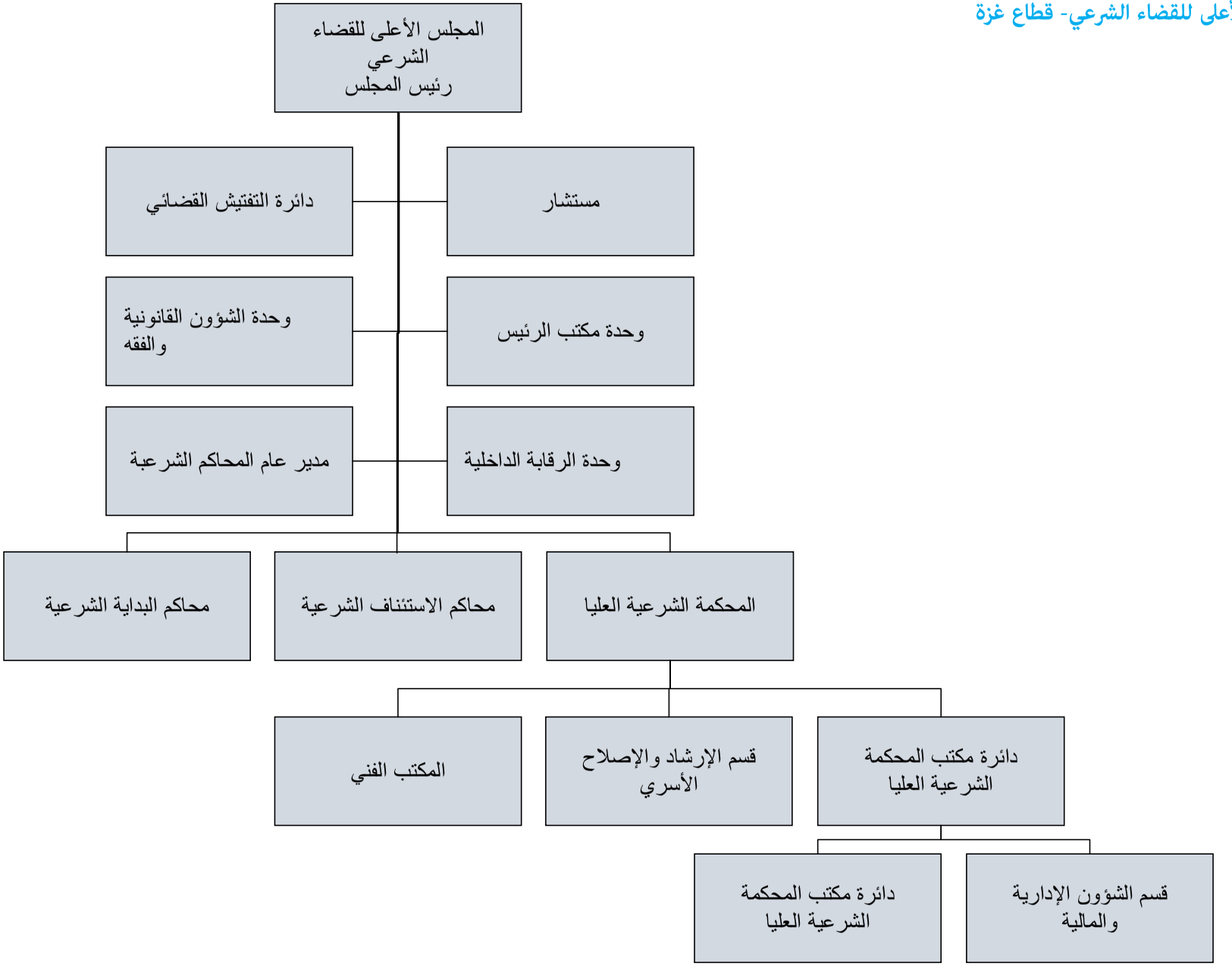

المجلس الأعلى للقضاء الشرعي – قطاع غزة (الهيكل التنظيمي الكلي المفصل ٢/٢)

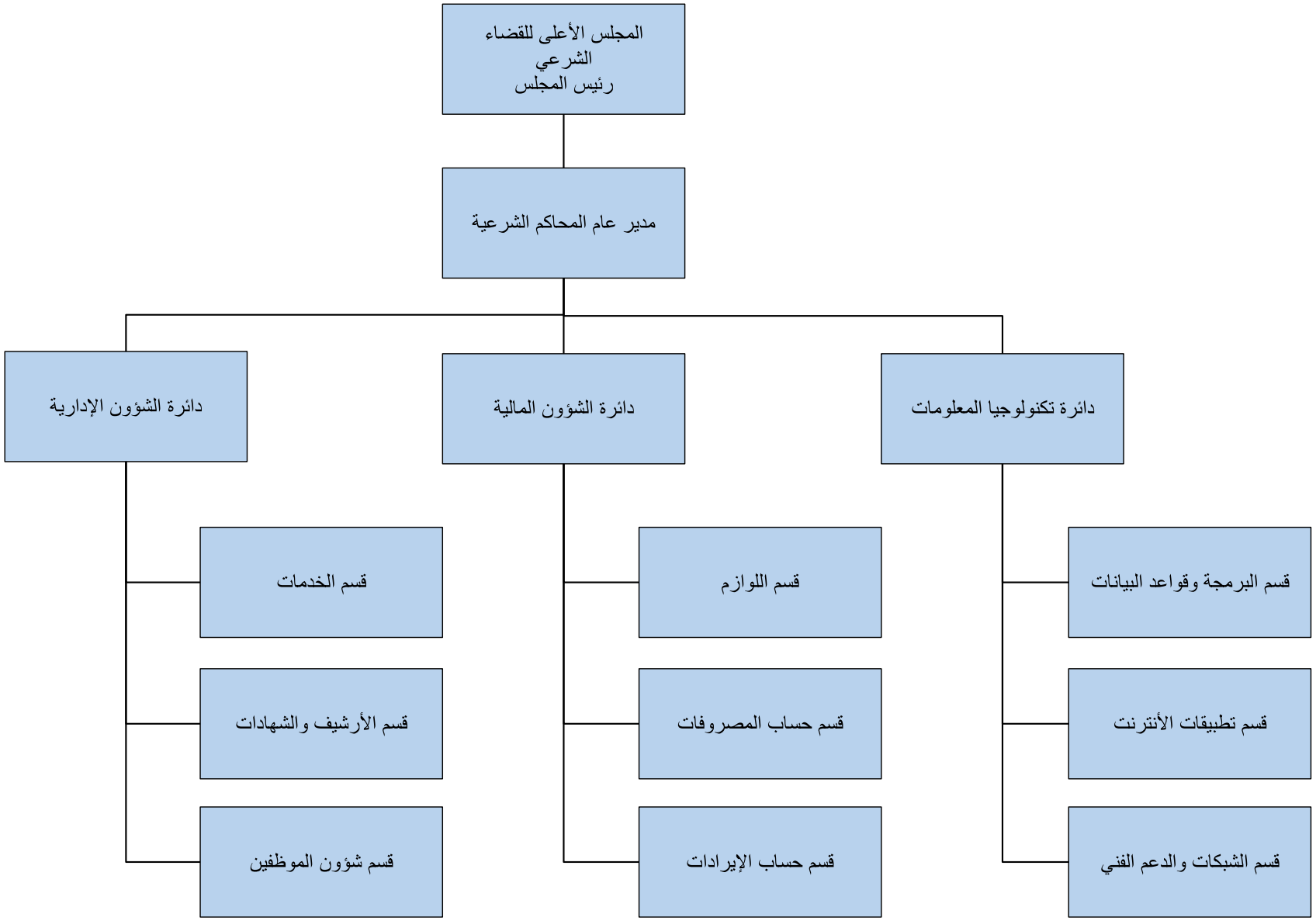

المجلس الأعلى للقضاء الشرعي – قطاع غزة (محاكم الاستئناف)

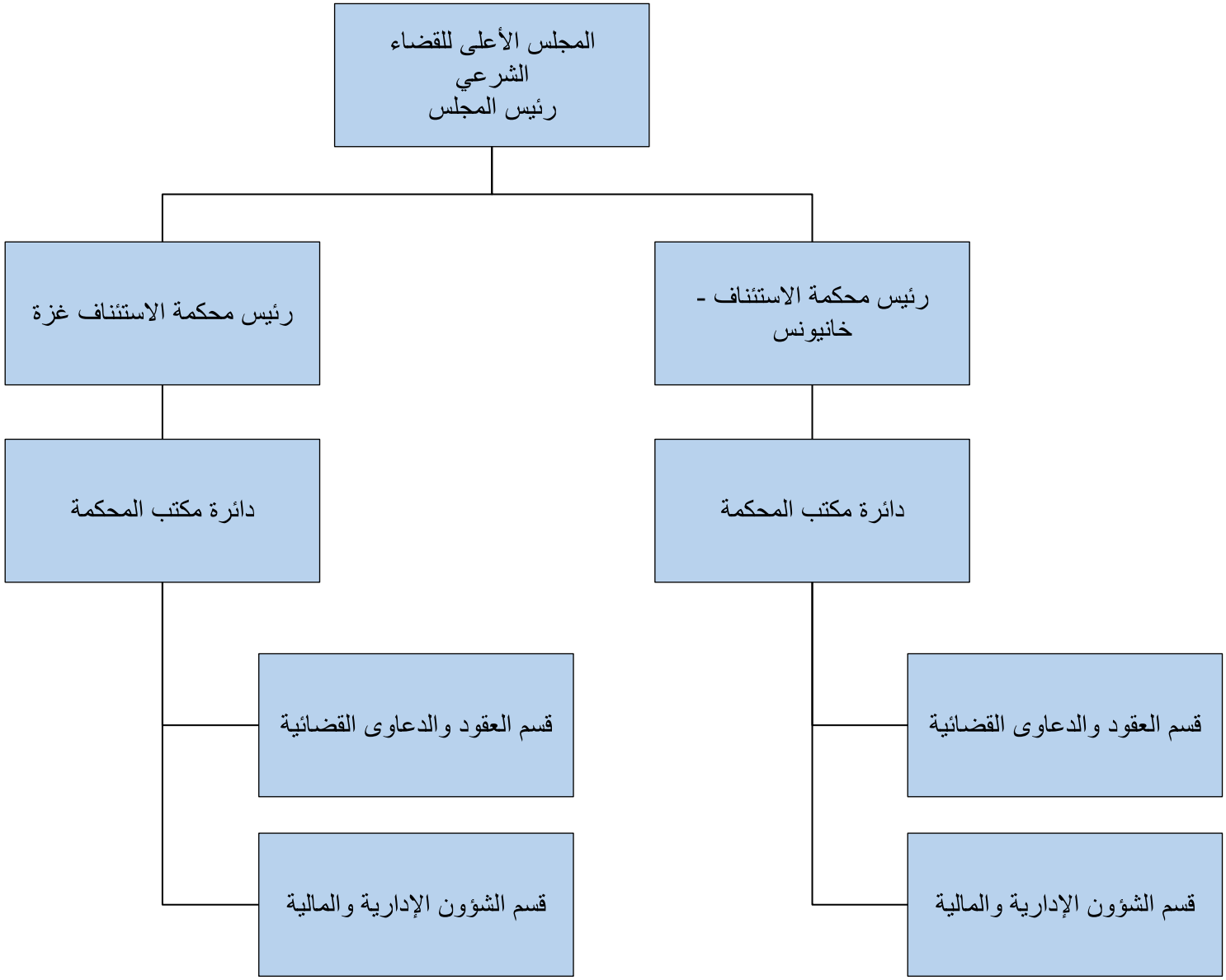

المجلس الأعلى للقضاء الشرعي – قطاع غزة (محاكم البداية)

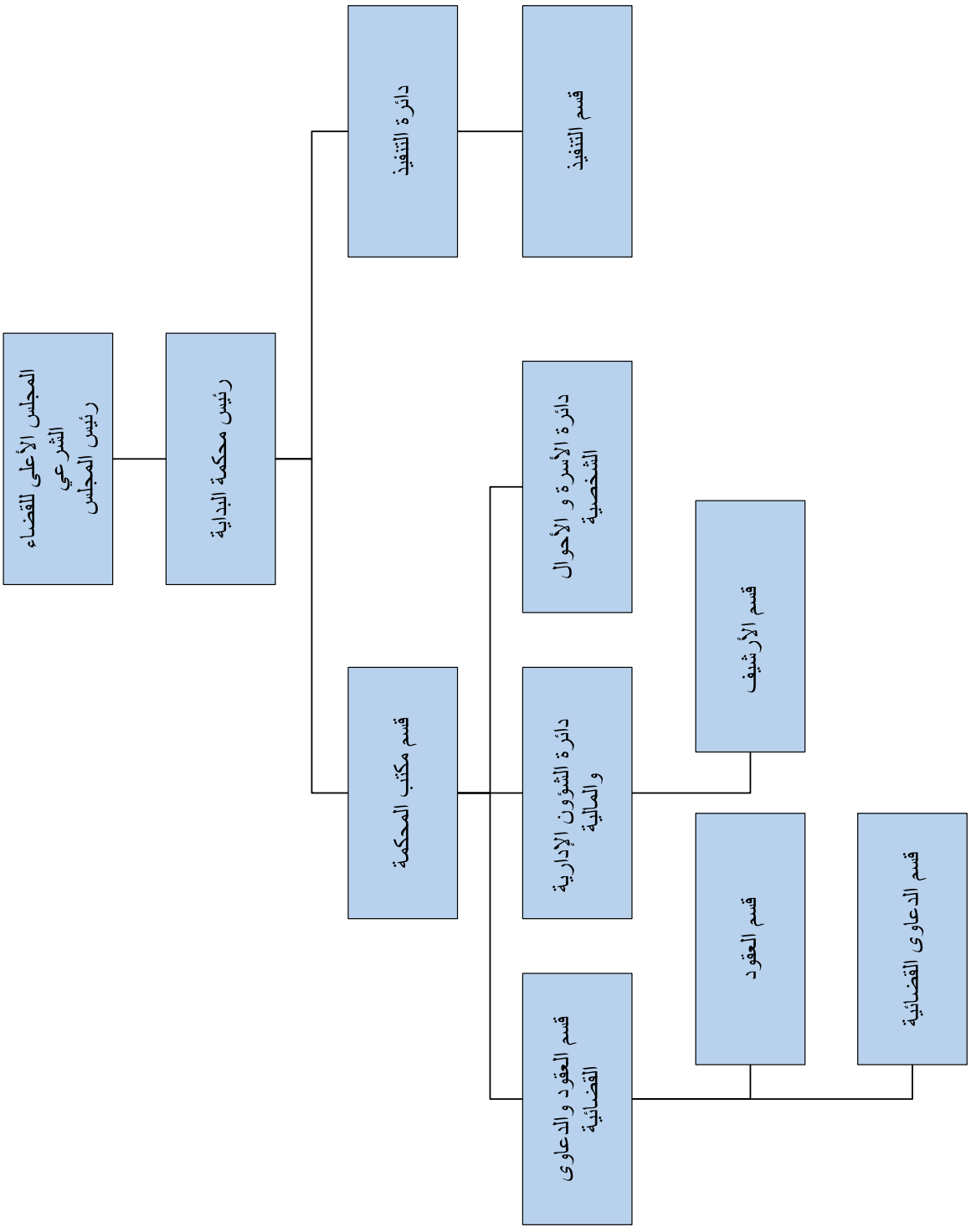

الملحق د - جداول الموظفين

الملحق د١ - وزارة العدل - قطاع غزة

رقم	المسمى الوظيفي	ق/غ ق	المديرية	الجنس		السن	المستوى التعليمي						تاريخ التعيين
				ذكر	أنثى		-	ثانوية	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	أخرى	
١	مدير عام	غ ق	وحدة التخطيط والتطوير	١		٤٦				١			٢٠٠٧/٠٤/٠٥
٢	متخصص في الطب الشرعي	غ ق	-		١	٢٨				١			٢٠١٤/٠٣/٣١
٣	مبرمج قاعدة بيانات	غ ق	-		١	٢٦				١			٢٠١٤/٠٣/٢٠
٤	فني	غ ق		١		٢٧		١					٢٠١٢/٠١/٢٤
٥	مدير الدائرة	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية	١		٥٥				١			٢٠٠٤/٠١/٠١
٦	موظف	غ ق	الإدارة العامة للشؤون المهنية	١		٣٤		١					٢٠٠٨/٠٧/٢٧
٧	مساعد قانوني	ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية	١						١			٢٠١٢/٠٤/٠٢
٨	مراسل ومبعوث المكتب	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية والأبحاث	١		٣٢		١					٢٠٠٩/١٠/٠١
٩	مهندس مدني	غ ق		١									
١٠	فني	غ ق	الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات	١		٢٩		١					٢٠١٢/٠١/٢٤
١١	فني	غ ق	الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات	١		٢٩		١					٢٠١٢/٠١/٢٤
١٢	مدير الدائرة	غ ق	حقوق الإنسان ووحدة شكاوي المواطنين	١		٤١				١			٢٠٠٠/٠٩/٠١
١٣	مدير الدائرة	غ ق	الإدارة العامة للشؤون المالية		١	٣٢				١			٢٠٠٨/٠٨/١٣
١٤	مدير عام	غ ق	الإدارة العامة للإشراف على المحاكم	١		٤٣				١			٢٠٠٦/١٠/٠٢
١٥	مدير القسم	غ ق	الإدارة العامة للطب الشرعي	١		٥٤			١				١٩٩٥/٠٨/٠١
١٦	الطبيب الشرعي	غ ق	الإدارة العامة للطب الشرعي	١		٥١				١			١٩٩٥/٠٨/٠١
١٧	سكرتير	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية		١	٢٨			١				٢٠١١/٠٨/٢٠

رقم	المسمى الوظيفي	ق/غ ق	المديرية	الجنس		السن	المستوى التعليمي					تاريخ التعيين
				ذكر	أنثى		-	ثانوية	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	أخرى	
١٨	مساعد إداري	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية	١		٤٠		١					٢٠٠٨/١٢/٠١
١٩	مدير الدائرة	غ ق	الإدارة العامة للطب الشرعي	١		٤٥					١		١٩٩٥/٠٨/٠١
٢٠	مدير عام	غ ق	حقوق الإنسان ووحدة شكاوي المواطنين	١		٥٥				١			١٩٩٣/٠٥/٢٤
٢١	محاسب	غ ق	وحدة الرقابة الداخلية	١		٣٣				١			٢٠١٣/٠٢/٢٠
٢٢	مدير عام	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية	١		٤٩				١			١٩٩٥/٠٣/١٨
٢٣	مساعد إداري	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية	١		٤٢			١				٢٠٠٨/١٢/٠١
٢٤	باحث قانوني	ق	الإدارة العامة للشؤون القانونية والبحوث	١		٢٧				١			٢٠١٠/٠١/٠٣
٢٥	موظف (شهادة جامعية)	غ ق	الإدارة العامة للشؤون المالية	١		٣٣				١			٢٠٠٨/١٢/٠١
٢٦	طبيب شرعي	غ ق	الإدارة العامة للطب الشرعي	١		٥١						١	١٩٩٥/٠٨/٠١
٢٧	سكرتير	غ ق	مكتب الوزير	١		٢٣			١				٢٠١٢/٠٩/٢٥
٢٨	الإعلام والصحافة	غ ق	-		١	٣٥				١			٢٠١٤/٠٣/٣١
٢٩	مدير الدائرة	غ ق	وحدة العلاقات الدولية والعلاقات العامة	١		٤٢				١			٢٠٠٤/٠٩/٠١
٣٠	موظف التنفيذ القضائي	غ ق		١		٣٠			١				٢٠١٤/٠٣/٣١
٣١	فني	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية	١		٣٣		١					٢٠١١/٠٩/٠٤
٣٢	سكرتير (شهادة جامعية)	غ ق			١	٢٨				١			٢٠٠٨/٠٨/٠٣
٣٣	موظف إدخال البيانات	غ ق	وحدة العلاقات الدولية والعلاقات العامة	١		٣٣			١				٢٠٠٨/٠٨/٠٣
٣٤	محاسب	غ ق			١	٢٤				١			٢٠١٤/٠٤/٣١
٣٥	المدير العام	غ ق	وحدة الشؤون القضائية	١		٣٩				١			٢٠٠٦/٠٧/١٣

رقم	المسمى الوظيفي	ق/غ ق	المديرية	الجنس		السن	المستوى التعليمي						تاريخ التعيين
				ذكر	أنثى		-	ثانوية	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	أخرى	
٣٦	السكرتير	غ ق	الإدارة العامة للشؤون المالية		١	٣٥			١				٢٠١٠/٠١/٠٣
٣٧	مبرمج قاعدة البيانات	غ ق			١	٢٦				١			٢٠١٤/٠٣/٣٠
٣٨	سكرتير	غ ق	الإدارة العامة للشؤون القانوني والبحوث		١	٣٧			١				٢٠٠٨/٠٨/٢١
٣٩	فني	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية	١		٢٩		١					٢٠١٢/٠١/٢٤
٤٠	طبيب شرعي	غ ق	الإدارة العامة للطب الشرعي	١		٤٢					١		٢٠٠٨/٠٣/٢٤
٤١	مساعد قانوني	ق	المكتب الفني	١		٥٢					١		٢٠٠٨/٠٨/٠٣
٤٢	سكرتير	غ ق		١		٢٩			١				٢٠٠٨/٠٨/٠٣
٤٣	مراسل و مبعوث المكتب	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية	١		٥١	١						٢٠٠٨/١٢/٠١
٤٤	مراسل ومبعوث المكتب	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية	١		٢٦	١						٢٠١٢/٠١/٢٤
٤٥	فني	غ ق	مكتب الوزير	١		٢٣		١					٢٠١١/١١/٢٣
٤٦	فني	غ ق		١		٢٤		١					PENDING
٤٧	مساعد إداري	غ ق	الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات	١		٣٦			١				٢٠٠٨/١٢/٠١
٤٨	طبيب شرعي	غ ق	الإدارة العامة للطب الشرعي	١		٤٣					١		٢٠٠٨/١٢/٠١
٤٩				١									
٥٠	مساعد إداري	غ ق	وحدة التخطيط والتطوير	١		٢٦			١				٢٠١٠/٠٧/٢٠
٥١	مراسل ومبعوث المكتب	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية	١		٣٨	١						٢٠٠٨/١٢/٠١
٥٢	فني	غ ق	الإدارة العامة للطب الشرعي	١		٤٤					١		٢٠٠٨/١٢/٠١
٥٣	نائب الوزير	غ ق	-	١		٥٦				١			٢٠٠٦/٠٧/٠١
٥٤	فني	غ ق	وحدة العلاقات الدولية و العلاقات المحلية	١		٥٣		١					٢٠١٢/٠٢/٠٧

رقم	المسمى الوظيفي	ق/غ ق	المديرية	الجنس		السن	المستوى التعليمي						تاريخ التعيين
				ذكر	أنثى		-	ثانوية	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	أخرى	
٥٥	مبرمج صفحات الويب	غ ق	-	١		٢٩				١			٢٠١٤/٠٣/٣١
٥٦	مدير الدائرة	غ ق	وحدة الرقابة الداخلية	١		٤١					١		٢٠٠٨/٠٨/٠٣
٥٧	سائق	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية	١		٤٩		١					٢٠٠٨/١٢/٠١
٥٨	مساعد قانوني	ق	الإدارة العامة للشؤون القانونية والبحوث	١		٣٨				١			٢٠٠٨/٠٨/٠٣
٥٩	فني	غ ق	مكتب الوزير	١		٢٨		١					٢٠١٢/٠٤/٠٣
٦٠	مساعد إداري	غ ق	الإدارة العامة للطب الشرعي	١		٢٨			١				٢٠١١/٠٣/٢٧
٦١	مدير الدائرة	غ ق	مكتب الوزير	١		٣٢				١			٢٠٠٨/٠٥/٠٤
٦٢	مراسل ومبعوث المكتب	غ ق	الإدارة العامة للطب الشرعي	١		٤٠	١						٢٠١١/١٢/٠٨
٦٣	فني	غ ق	الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات	١		٢٩		١					٢٠١٢/٠٧/٠٨
٦٤	مدير الدائرة	غ ق	الإدارة العامة للشؤون المالية	١		٣٩				١			٢٠٠٨/٠٧/٢٧
٦٥	موظف	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية	١		٣١		١					٢٠٠٨/٠٧/٢٤
٦٦	مهندس الشبكة	غ ق	-	١						١			OLD
٦٧	نائب عام		-	١		٣٢				١			٢٠٠٨/٠٨/٠٤
٦٨	فني	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية	١		٢٧	١						٢٠١٢/٠١/٢٤
٦٩	رئيس الدائرة	غ ق	-	١		٣١			١				٢٠٠٨/٠٨/٠٣
٧٠	مساعد قانوني	ق	الإدارة العامة للشؤن المهنية	١		٣٤				١			٢٠٠٨/٠٨/٠٣
٧١	مدير الدائرة	غ ق	الإدارة العامة للإشراف على المحاكم	١		٣١				١			٢٠٠٨/٠٨/٠٣
٧٢	موظف إداري (شهادة جامعية)	غ ق	وحدة التخطيط و التطوير		١	٤٢				١			٢٠٠٨/٠٨/٠٣
٧٣	مدير الدائرة	غ ق	وحدة العلاقات الدولية والعلاقات المحلية	١		٣٧				١			٢٠٠٨/١٢/٠١
٧٤	موظف إداري (شهادة جامعية)	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية	١		٣٩				١			٢٠٠٨/٠٨/٠٣

رقم	المسمى الوظيفي	ق/غ ق	المديرية	الجنس		السن	المستوى التعليمي						تاريخ التعيين
				ذكر	أنثى		-	ثانوية	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	أخرى	
٧٥	مراسل	غ ق	-	١		٢٣	١						١٠١٤/٠٣/٣١
٧٦	مدير الدائرة	غ ق	الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات	١		٣٣				١			٢٠٠٨/١٢/٠١
٧٧	مبرمج التطبيقات و صفحات الويب	غ ق	الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات		١	٢٨				١			٢٠١٢/١٢/٠٢
٧٨	سكرتير	غ ق	-		١								
٧٩	مساعد قانوني	ق	الإدارة العامة للشؤون القانونية والبحوث		١	٣٣				١			٢٠٠٨/٠٨/٠٣
٨٠				١									
٨١	فني	غ ق	الإدارة العامة للشؤون الإدارية	١		٢٩		١					٢٠١٢/٠١/٢٤
٨٢	متخصص في الطب الشرعي	غ ق	-		١	٢٨					١		٢٠١٤/٠٣/٣١
٨٣	مساعد قانوني	ق	الإدارة العامة للشؤون القانونية والبحوث	١		٤٠				١			٢٠٠٨/٠٨/٠٣
٨٤	مدير الدائرة	غ ق	الإدارة العامة للشؤون المالية	١		٣٣				١			٢٠٠٨/٠٨/٠٣
٨٥	المدير العام	غ ق	الإدارة العامة للطب الشرعي	١		٥٣				١			١٩٩٦/٠٧/٢٥
				٪٨٢	٪١٨		٪٧	٪٢٠	٪١٦	٪٤٧	٪٩	٪١	

الملحق د٢ - مجلس القضاء الأعلى - قطاع غزة

رقم	مكان العمل	المسمى الوظيفي	السن	تاريخ التعيين	المستوى التعليمي			الجنس	
					بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	ذكر	أنثى
١	المحكمة العليا	رئيس المجلس	٦٦	٢٠٠٨/٠١/٠٢	١			١	
٢	المحكمة العليا	قاضي المحكمة العليا	٦٦	٢٠٠٨/٠١/٠٩	١				١
٣	المحكمة العليا	قاضي المحكمة العليا	٦٤	٢٠٠٨/٠٢/٠٥	١			١	
٤	المحكمة العليا	قاضي المحكمة العليا	٥٣	٢٠٠٧/١٠/٠٢	١			١	
٥	المحكمة العليا	قاضي المحكمة العليا	٤٥	٢٠٠٧/١٠/٠٢			١	١	
٦	المحكمة العليا	نائب رئيس المجلس	٦٥	٢٠٠٨/٠٢/٠٥	١			١	
٧	المحكمة العليا	قاضي المحكمة العليا	٦٥	٢٠٠٨/٠٢/٠٥	١				١
٨	المحكمة العليا	قاضي المحكمة العليا	٤٤	٢٠٠٧/١٠/٠٢	١			١	
٩	المحكمة العليا	مدير المكتب الفني و مكتب التفتيش	٤٧	٢٠٠٧/١٠/٠٢		١		١	
١٠	المحكمة العليا	قاضي المحكمة العليا	٤٣	٢٠٠٧/١٠/٠٢			١	١	
١١	محكمة الاستئناف	الرئيس	٥٥	٢٠٠٧/١٠/٠٢	١			١	
١٢	محكمة الاستئناف	قاضي محكمة الاستئناف	٥٨	٢٠٠٧/١٠/٠٢	١			١	
١٣	محكمة الاستئناف	قاضي محكمة الاستئناف	٦٠	٢٠٠٧/١٢/٠٤	١			١	
١٤	محكمة الاستئناف	قاضي محكمة الاستئناف	٥٦	٢٠٠٨/٠١/٠٢	١			١	
١٥	محكمة الاستئناف	قاضي محكمة الاستئناف	٤٤	٢٠٠٨/٠٤/١٣			١	١	
١٦	محكمة الاستئناف	قاضي محكمة الاستئناف	٤٢	٢٠٠٨/٠٤/١٣	١			١	
١٧	محكمة الاستئناف	القاضي المنتدب في محكمة الاستئناف	٤١	٢٠٠٧/١١/٢٠	١			١	
١٨	محكمة البداية دير البلح وخانيونس	الرئيس	٥٩	٢٠٠٧/١١/٢٠	١			١	
١٩	محكمة البداية دير البلح وخانيونس	قاضي محكمة البداية	٥٨	٢٠٠٧/١١/٢٠	١			١	
٢٠	محكمة البداية دير البلح وخانيونس	قاضي محكمة البداية	٤٤	٢٠٠٨/٠٤/١٣	١			١	
٢١	محكمة البداية دير البلح وخانيونس	قاضي محكمة البداية	٥٦	٢٠١٣/٠٤/١٦	١			١	
٢٢	محكمة البداية دير البلح وخانيونس	قاضي محكمة البداية	٤٣	٢٠٠٩/٠٩/٠١	١			١	
٢٣	محكمة البداية دير البلح وخانيونس	قاضي محكمة البداية	٤٢	٢٠٠٩/٠٩/٠١	١			١	
٢٤	محكمة البداية غزة	الرئيس	٤٢	٢٠٠٧/١١/٢٠	١			١	

رقم	مكان العمل	المسمى الوظيفي	السن	تاريخ التعيين	المستوى التعليمي			الجنس	
					بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	ذكر	أنثى
٢٥	محكمة البداية غزة	قاضي محكمة البداية	٦٢	٢٠٠٨/٠٤/١٣	١			١	
٢٦	محكمة البداية غزة	قاضي محكمة البداية	٤٣	٢٠٠٧/١١/٢٠	١			١	
٢٧	محكمة البداية غزة	قاضي محكمة البداية	٦٣	٢٠٠٧/١١/٢٠	١			١	
٢٨	محكمة البداية غزة	قاضي محكمة البداية	٤٦	٢٠٠٨/٠٤/١٣	١			١	
٢٩	محكمة البداية غزة	قاضي محكمة البداية	٥٢	٢٠٠٨/١١/٢٥	١			١	
٣٠	محكمة البداية غزة	قاضي محكمة البداية	٤٩	٢٠٠٨/١١/٢٥	١			١	
٣١	محكمة البداية غزة	قاضي محكمة البداية	٤٠	٢٠٠٩/٠٩/٠١	١			١	
٣٢	محكمة البداية غزة	قاضي محكمة البداية	٣٧	٢٠٠٩/٠٩/٠١	١			١	
٣٣	محكمة البداية غزة	قاضي محكمة البداية	٥٠	٢٠٠٩/٠٩/٠١	١			١	
٣٤	محكمة الصلح جباليا	الرئيس	٣١	٢٠١٢/٠٥/٠٨			١	١	
٣٥	محكمة الصلح جباليا	قاضي المحكمة	٤٦	٢٠١٤/٠٥/١٣	١			١	
٣٦	محكمة الصلح خانيونس	الرئيس	٣٥	٢٠١١/٠١/٠١	١			١	
٣٧	محكمة الصلح خانيونس	قاضي المحكمة	٤١	٢٠١٣/٠٢/٢٦	١			١	
٣٨	محكمة الصلح دير البلح	الرئيس	٣٥	٢٠١١/٠١/٠١	١			١	
٣٩	محكمة الصلح دير البلح	قاضي المحكمة	٣٨	٢٠١٤/٠٥/١٣	١			١	
٤٠	محكمة الصلح رفح	الرئيس	٥٧	٢٠١٣/٠٤/٠٩	١			١	
٤١	محكمة الصلح رفح	قاضي المحكمة	٣٥	٢٠١٤/٠٥/١٣	١				١
٤٢	محكمة الصلح غزة	الرئيس	٣٦	٢٠١١/٠١/٠١	١			١	
٤٣	محكمة الصلح غزة	قاضي المحكمة	٣٩	٢٠١٣/٠٢/٢٦	١			١	
٤٤	محكمة الصلح غزة	قاضي المحكمة	٦٢	٢٠١١/٠١/٠١	١			١	
٤٥	محكمة الصلح غزة	قاضي المحكمة	٥٤	٢٠١١/٠١/٠١	١			١	
٤٦	محكمة الصلح غزة	قاضي المحكمة	٣٦	٢٠١٢/٠٥/٠٨			١	١	
المجموع					٤٠	١	٥	٤٣	٣
النسبة المئوية					٨٧٪	٢٪	١١٪	٩٣٪	٧٪

الموظفين غير القضائيين (I)

أنواع الوظائف التي يشغلها غير القضائيين		
رقم	المسمى الوظيفي	العدد
١	مدير عام درجة A٣	١
٢	مدير دائرة درجة C	٤
٣	رئيس التسجيل C	٣
٤	نائب المدير	١
٥	مدير الدائرة	١٩
٦	مدير القسم	٤
٧	نائب رئيس القسم	١
٨	مهندس البرامج و قواعد البيانات	١
٩	مهندس موقع الويب	١
١٠	مبرمج	١
١١	ضابط تنفيذ القانون	٤
١٢	مساعد قانوني	٥
١٣	باحث اجتماعي	٢
١٤	باحث اجتماعي	١٠
١٥	محاسب	١١
١٦	موظف إداري (شهادة جامعية)	٨
١٧	مساعد إداري	١٥
١٨	موظف (شهادة جامعية)	١٨
١٩	محاسب	٥
٢٠	موظف إدخال البيانات	٨
٢١	سكرتير	١٩
٢٢	كاتب المحكمة	٢٣
٢٣	موظف محكمة	١٣
٢٤	فني صيانة الكمبيوتر	١
٢٥	فني الكترونيات	٢
٢٦	فني	٥
٢٧	مهني	٥
٢٨	فني السباكة	١
٢٩	كهربائي	١
٣٠	ميكانيكي	١
٣١	سائق	١
٣٢	مستدعي	١
٣٣	مبعوث	٢٣
المجمـــــــوع		٢١٨

الموظفين غير القضائيين (II)

رقم	مكان العمل	الجنس		المستوى التعليمي			الفئة العمرية					المجموع
		ذكر	أنثى	-	بكالوريوس	ماجستير	٢٠ - ٣٠	٣١ - ٤٠	٤١ - ٥٠	٥١ - ٦٠	٦١ - ٧٠	
١	الإدارة العامة	١	١		٢			١	١			٢
٢	وحدة الشؤون المالية	٩	٥	٢	١٢		٢	١٠	٢			١٤
٣	وحدة الشؤون الإدارية	١٨	٢	١٠	١٠		٤	١٠	٣	٣		٢٠
٤	مكتب رئيس العدل	١	١	٢				٢				٢
٥	المكتب التقني	٥	١	٢	٣	١		٣	٢	١		٦
٦	المحكمة العليا	٥	٤	٤	٥		٤	٤		١		٩
٧	محكمة الاستئناف	١١	١	٨	٤		٤	٤	٢	٢		١٢
٨	محكمة الاستئناف خانيونس	٢٥		١٦	٩		٦	١٢	٣	٤		٢٥
	محكمة الاستئناف دير البلح											
٩	محكمة الاستئناف غزة	٣٣	٨	٢١	١٩	١	١٨	١٨	٥			٤١
١٠	محكمة الصلح غزة	١٤	٥	١١	٨		٥	٨	٤	٢		١٩
١١	محكمة الصلح دير البلح	١٧	٢	١٠	٩		٣	١٠	٢	٤		١٩
١٢	محكمة الصلح جباليا	١٣	٢	٩	٦		٥	٧	٢	١		١٥
١٣	محكمة الصلح خانيونس	١٦	٢	١٠	٨		٥	٨	٤	١		١٨
١٤	محكمة الصلح رفح	١٦		١١	٥		٣	٥	٢	٦		١٦
المجمـــــــوع		١٨٤	٣٤	١١٦	١٠٠	٢	٥٩	١٠٢	٣٢	٢٥		٢١٨
النسبـــــــــــــــــــة المئوية		٨٤٪	١٦٪	٥٣٪	٤٦٪	١٪	٢٧٪	٤٧٪	١٥٪	١١٪		
النسبة المئوية (مقارنة بالقضاة)		٩٣٪	٧٪	٢٪	٨٧٪	١١٪	٠٪	٢٢٪	٣٧٪	٢٤٪	١٧٪	

الملحق د٣ - مكتب النائب العام - قطاع غزة

الموظفون القضائيون

رقم	الجنس		مكان العمل	المسمى الوظيفي	تاريخ التعيين	العمر عند التعيين	السن
	ذكر	أنثى					
١	١		النيابة العامة خانيونس	مساعد النائب العام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٣٦	٤٢
٢	١		المكتب الفني	النائب العام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٣١	٣٧
٣	١		مكتب النيابة الجزئية الشمال	النائب العام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٣٣	٣٩
٤	١		مكتب النيابة الجزئية رفح	النائب العام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٣٤	٤٠
٥	١		مكتب النيابة الجزئية غزة ١	النائب العام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٣٢	٣٨
٦	١		نيابة ادعاء الحكومة	النائب العام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٣٢	٣٨
٧	١		مركز النيابة الجزئية	النائب العام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٢٩	٣٥
٨	١		التفتيش القضائي	النائب العام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣١	٣٨
٩	١		نيابة الاستئناف والنقض	النائب العام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣١	٣٨
١٠	١		المكتب الفني	النائب العام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٣٣	٣٩
١١	١		النيابة العامة غزة	النائب العام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٦	٣٣
١٢	١		النيابة الجزئية خانيونس	النائب العام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٣٢	٣٨
١٣	١		النيابة العامة دير البلح	النائب العام	٢٠٠٥/٠١/١١	٢٤	٣٤
١٤	١		النيابة الجزئية غزة ٢	النائب العام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٧	٣٤
١٥	١		النيابة الجزئية غزة ٢	مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٩	٣٦
١٦	١		النيابة الجزئية الشمال	مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/١٠	٢٩	٣٥
١٧	١		مركز النيابة الجزئية	مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٣٢	٣٨
١٨	١		النيابة العامة غزة	مدعي عام	٢٠٠٩/٠٤/٢١	٣٢	٣٨

رقم	الجنس		مكان العمل	المسمى الوظيفي	تاريخ التعيين	العمر عند التعيين	السن
	ذكر	أنثى					
١٩	١		النيابة الجزئية خانيونس	مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٣	٣٠
٢٠	١		مكتب التقنيات	مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٣٢	٣٨
٢١	١		النيابة الجزئية غزة ١	مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٢٤	٣٠
٢٢	١		النيابة العامة غزة	مدعي عام	٢٠٠٩/٠٤/٢١	٣٤	٤٠
٢٣	١		النيابة العامة دير البلح	مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٩	٣٦
٢٤	١		النيابة الجزئية الشمال	مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٣٠	٣٦
٢٥	١		النيابة العامة غزة	مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٢٣	٢٩
٢٦	١		نيابة الاستئناف والنقض	مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣١	٣٨
٢٧	١		نيابة ادعاء الحكومة	مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠١	٣٤	٤١
٢٨	١		النيابة الجزئية غزة ٣	مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٢٩	٣٥
٢٩	١		النيابة الجزئية غزة ١	مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٢٤	٣٠
٣٠	١		النيابة الجزئية الشمال	مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٤	٣١
٣١	١		النيابة الجزئية غزة ١	مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٦	٣٣
٣٢	١		مركز النيابة الجزئية	مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٢٩	٣٥
٣٣	١		مركز النيابة الجزئية	مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٢٥	٣١
٣٤	١		النيابة الجزئية غزة ٢	مدعي عام	٢٠٠٩/٠٤/٢١	٤١	٤٧
٣٥	١		النيابة الجزئية الشمال	مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣١	٣٨
٣٦	١		النيابة العامة دير البلح	مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٠	٣٧
٣٧	١		النيابة الجزئية غزة ٢	مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٨	٣٥
٣٨	١		النيابة الجزئية رفح	مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٣١	٣٧
٣٩	١		نيابة المؤسسات	مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٢٥	٣١
٤٠	١		النيابة الجزئية خانيونس	مساعد مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٤	٣١

رقم	الجنس		مكان العمل	المسمى الوظيفي	تاريخ التعيين	العمر عند التعيين	السن
	ذكر	أنثى					
٤١	١		النيابة الجزئية غزة ١	مساعد مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٢٥	٣١
٤٢	١		النيابة الجزئية غزة ٣	مساعد مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٠	٣٧
٤٣	١		النيابة العامة خانيونس	مساعد مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٠	٣٧
٤٤	١		النيابة العامة غزة	مساعد مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٢٤	٣٠
٤٥	١		النيابة الجزئية غزة ١	مساعد مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٢٧	٣٣
٤٦	١		النيابة العامة خانيونس	مساعد مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٢٢	٢٨
٤٧		١	النيابة الجزئية غزة ٣	مساعد مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٢٨	٣٤
٤٨	١		النيابة الجزئية خانيونس	مساعد مدعي عام	٢٠٠٩/٠٣/٢٣	٢٨	٣٤
٤٩	١		النيابة الجزئية غزة ٢	مساعد مدعي عام	٢٠١٠/٠١/٠٣	٢٢	٢٧
٥٠	١		نيابة المؤسسات	مساعد مدعي عام	٢٠١٠/٠١/٠٣	٢١	٢٦
٥١	١		وحدة التطبيق	مساعد مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٢	٢٩
٥٢	١		نيابة دعاوي الحكومة	مساعد مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٤	٣١
٥٣	١		النيابة الجزئية رفح	مساعد مدعي عام	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٣	٤٠
٥٤	١		النيابة الجزئية خانيونس	مساعد مدعي عام	٢٠١٠/٠١/٠٣	٢٢	٢٧
٥٥	١		نيابة المؤسسات	مساعد مدعي عام	٢٠٠٨/١٠/٠٥	٢٣	٣٠
٥٦	١		مركز النيابة الجزئية	مساعد مدعي عام	٢٠١٠/٠١/٠٣	٢٢	٢٧
٥٧	١		النيابة الجزئية رفح	مساعد مدعي عام	٢٠٠٩/١٠/١٣	٢٢	٢٨
٥٨	١		النيابة الجزئية غزة ٢	مساعد مدعي عام	٢٠٠٢/٠٧/٠١	٢٧	٤٠
٥٩		١	النيابة الجزئية خانيونس	مساعد مدعي عام	٢٠١٣/٠٤/١٤	٣٠	٣٢
	٥٧	٢					
	٩٧٪	٣٪					

الموظفون غير القضائيين

رقم	الجنس		مكان العمل	المسمى الوظيفي	ق/غ ق	تاريخ التعيين	العمر عند التعيين	السن
	ذكر	أنثى						
١	١		النيابة الجزئية غزة ١	مساعد قانوني	ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٤	٣١
٢	١		النيابة العامة غزة	مساعد قانوني	ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٢	٣٩
٣		١	النيابة الجزئية خانيونس	مساعد قانوني	ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٨	٣٥
٤	١		النيابة الجزئية غزة ٢	مساعد قانوني	ق	٢٠١٢/٠٣/٠٤	٢٥	٢٨
٥		١	النيابة الجزئية خانيونس	مساعد قانوني	ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٧	٣٤
٦	١		نيابة إدعاء الحكومة	مساعد قانوني	ق	٢٠١٢/٠٤/٠١	٣١	٣٤
٧	١		نيابة إدعاء الحكومة	مساعد قانوني	ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٧	٣٤
٨		١	نيابة الاستئناف والنقض	باحث قانوني	ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٦	٤٣
٩	١		النيابة الجزئية الشمال	باحث قانوني	ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣١	٣٨
١٠	١		التفتيش القضائي	باحث قانوني	ق	٢٠١٠/٠١/٠٣	٢٤	٢٩
١١	١		النيابة الجزئية رفح	باحث قانوني	ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٥	٣٢
١٢	١		النيابة الجزئية رفح	باحث قانوني	ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٣	٣٠
١٣	١		النيابة العامة خانيونس	باحث قانوني	ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٩	٤٦
١٤	١		نيابة المؤسسات	باحث قانوني	ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٩	٣٦
١٥	١		نيابة المؤسسات	رئيس التسجيل	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٣	٤٠
١٦	١		النيابة الجزئية رفح	مدير الدائرة	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٤	٣١
١٧		١	النيابة العامة دير البلح	مدير الدائرة	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٣	٤٠
١٨	١		النيابة العامة غزة	رئيس التسجيل	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٢	٣٩
١٩	١		شؤون الموظفين	مدير الدائرة	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٦	٣٣
٢٠	١		النيابة الجزئية الشمال	مدير الشؤون الإدارية	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٨	٣٥
٢١	١		النيابة الجزئية غزة ٢	مدير الدائرة	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٣	٤٠
٢٢		١	نيابة الاستئناف والنقض	رئيس التسجيل	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٠	٣٧
٢٣		١	نيابة الاستئناف والنقض	مدير الدائرة	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٧	٣٤
٢٤	١		نيابة دعاوي الحكومة	مدير الدائرة	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٢	٣٩

رقم	الجنس		مكان العمل	المسمى الوظيفي	ق/غ ق	تاريخ التعيين	العمر عند التعيين	السن
	ذكر	أنثى						
٢٥		١	النيابة العامة خانيونس	مدير الدائرة	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٥	٣٢
٢٦	١		النيابة الجزئية غزة ١	رئيس التسجيل	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٧	٣٤
٢٧		١	وحدة تكنولوجيا المعلومات	مدير الدائرة	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٠	٣٧
٢٨	١		النيابة الجزئية غزة ٣	مدير الدائرة	غ ق	١٩٩٩/٧/١٥	٢٥	٤١
٢٩	١		مكتب النائب العام	مدير مكتب النائب العام	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٣	٣٠
٣٠	١		مركز النيابة العامة	موظف إداري (شهادة جامعية)	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣١	٣٨
٣١		١	مركز النيابة العامة	موظف إداري(شهادة جامعية)	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٦	٣٣
٣٢	١		الشؤون المالية	رئيس القسم	غ ق	٢٠١٢/٠١/٢٢	٣٠	٣٣
٣٣	١		الشؤون المالية	رئيس القسم	غ ق	٢٠١٢/٠١/٢٢	٢٣	٢٦
٣٤	١		الشؤون المالية	مدير قسم المالية	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٦	٤٣
٣٥	١		العلاقات العامة	موظف(شهادة جامعية) – مدير الوحدة	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٤	٣١
٣٦	١		النيابة الجزئية رفح	موظف (شهادة جامعية)	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٣٣	٤٠
٣٧	١		النيابة الجزئية الشمال	موظف (شهادة جامعية)	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٤	٣١
٣٨	١		النيابة العامة غزة	موظف (شهادة جامعية)	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٩	٣٦
٣٩		١	النيابة الجزئية الشمال	موظف (شهادة جامعية)	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٦	٣٣
٤٠	١		مكتب النائب العام	موظف (شهادة جامعية)	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٩	٣٦
٤١		١	النيابة الجزئية المركزية	موظف (شهادة جامعية)	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٣١	٣٨
٤٢	١		النيابة الجزئية رفح	مساعد إداري	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٢	٢٩
٤٣	١		النيابة الجزئية خانيونس	مساعد إداري	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٣٦	٤٣
٤٤	١		-	مساعد إداري	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٣	٣٠
٤٥	١		التفتيش القضائي	مساعد إداري	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٣	٣٠
٤٦	١		مكتب النائب العام	مساعد إداري	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٧	٤٤
٤٧	١		النيابة العامة غزة	مساعد إداري	غ ق	٢٠١٠/٠١/٠٣	١٩	٢٤
٤٨		١	النيابة الجزئية المركزية	سكرتير	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٢	٢٩
٤٩		١	نيابة دعاوي الحكومة	سكرتير	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٢	٢٩

رقم	الجنس		مكان العمل	المسمى الوظيفي	ق/غ ق	تاريخ التعيين	العمر عند التعيين	السن
	ذكر	أنثى						
٥٠	١		شؤون الموظفين	سكرتير	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٤	٣١
٥١		١	المكتب الفني	سكرتير	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٦	٣٣
٥٢	١		النيابة العامة دير البلح	موظف إداري (شهادة جامعية)	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٤	٣١
٥٣	١		النيابة الجزئية المركزية	موظف المحكمة	غ ق	٢٠١٣/٠٣/٢١	٢٠	٢٢
٥٤	١		نيابة الاستئناف والنقض	موظف المحكمة	غ ق	٢٠١٣/٠٣/٢١	٢٢	٢٤
٥٥	١		النيابة الجزئية غزة ٢	موظف المحكمة	غ ق	٢٠١٣/٠٣/٢١	٢١	٢٣
٥٦		١	النيابة الجزئية غزة ٣	موظف المحكمة	غ ق	٢٠١٣/٠٣/٢١	٢٩	٣١
٥٧	١		النيابة الجزئية غزة ١	موظف المحكمة	غ ق	٢٠١٣/٠٣/٢١	٢٣	٢٥
٥٨	١		النيابة الجزئية غزة ١	موظف المحكمة	غ ق	٢٠١٣/٠٣/٢١	٢٢	٢٤
٥٩	١		دائرة الشكاوي	موظف المحكمة	غ ق	٢٠١٣/٠٣/٢١	٢٣	٢٥
٦٠	١		النيابة الجزئية المركزية	موظف المحكمة	غ ق	٢٠١٣/٠٣/٢١	٢٤	٢٦
٦١	١		نيابة المؤسسات	موظف المحكمة	غ ق	٢٠١٣/٠٣/٢١	٢٣	٢٥
٦٢	١		النيابة الجزئية غزة ٢	موظف المحكمة	غ ق	٢٠١٣/٠٣/٢١	٢٣	٢٥
٦٣	١		النيابة العامة خانيونس	موظف ثانوي	غ ق	٢٠٠٩/٠٨/٠١	٤١	٤٧
٦٤	١		النيابة الجزئية غزة ٣	موظف ثانوي	غ ق	٢٠٠٩/٠٨/٠١	٤٤	٥٠
٦٥	١		النيابة الجزئية خانيونس	موظف ثانوي	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٣٧	٤٤
٦٦	١		الشؤون الإدارية	موظف ثانوي	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٤	٣١
٦٧	١		النيابة الجزئية رفح	موظف ثانوي	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٤٠	٤٧
٦٨	١		النيابة الجزئية رفح	باحث قانوني	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٣٧	٤٤
٦٩	١		النيابة العامة خانيونس	موظف ثانوي	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٤	٣١
٧٠	١		وحدة الأمناء	موظف ثانوي	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٣٧	٤٤
٧١	١		النيابة العامة دير البلح	فني صيانة	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٤٤	٥١
٧٢	١		النيابة الجزئية غزة ٣	فني تكنولوجيا المعلومات	غ ق	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٣٣	٤٠
٧٣	١		وحدة تكنولوجيا المعلومات	فني كمبيوتر	غ ق	٢٠٠٥/٠٢/٢٣	٢٣	٣٣
٧٤	١		الشؤون الإدارية	سائق	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٤٨	٥٥
٧٥	١		وحدة الأمناء	سائق	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٣١	٣٥

رقم	الجنس		مكان العمل	المسمى الوظيفي	ق/غ ق	تاريخ التعيين	العمر عند التعيين	السن
	ذكر	أنثى						
٧٦	١		الشؤون الإدارية	مبعوث	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٤٥	٥٢
٧٧	١		النيابة العامة خانيونس	مبعوث	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٣	٣٠
٧٨	١		الشؤون الإدارية	مبعوث	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٣٥	٤٢
٧٩	١		النيابة الجزئية غز ١	مبعوث	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٦	٣٣
٨٠	١		الشؤون الإدارية	سائق	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٣	٣٠
٨١	١		نيابة الاستئناف والنقض	مرسال	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٣	٣٠
٨٢	١		النيابة الجزئية غزة ١	مرسال	غ ق	٢٠١٠/٠١/٠٣	٣٣	٣٨
٨٣	١		النيابة الجزئية غزة ١	مرسال	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٣٣	٣٧
٨٤	١		النيابة الجزئية الشمال	مرسال	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٣٤	٣٨
٨٥	١		نيابة دعاوي الحكومة	مرسال	غ ق	٢٠٠٩/٣/٣	٢٣	٢٩
٨٦	١		النيابة الجزئية المركزية	مرسال	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٢٣	٢٧
٨٧	١		النيابة الجزئية رفح	مراسل	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢١	٢٨
٨٨	١		النيابة الجزئية خانيونس	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٣٣	٣٧
٨٩	١		مكتب النائب العام	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٢٤	٢٨
٩٠	١		قسم تكنولوجيا المعلومات	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٢٦	٣٠
٩١		١	نيابة دعاوي الحكومة	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٣١	٣٥
٩٢	١		النيابة الجزئية غزة ٢	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٢٤	٢٨
٩٣	١		دائرة الشكاوي	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٢٠	٢٤
٩٤	١		الشؤون الإدارية	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٤٣	٤٧
٩٥	١		مكتب النائب العام	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٢٤	٢٨
٩٦	١		النيابة الجزئية الشمال	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٢٧	٣١
٩٧	١		النيابة الجزئية غزة ١	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٢٣	٢٧
٩٨	١		الشؤون الإدارية	سائق	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٤٧	٥١
٩٩	١		النيابة الجزئية المركزية	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٣٧	٤١
١٠٠	١		النيابة العامة غزة	موظف إداري(شهادة جامعية)	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٣٨	٤٢
١٠١	١		النيابة العامة غزة	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٣٣	٣٧

رقم	الجنس		مكان العمل	المسمى الوظيفي	ق/غ ق	تاريخ التعيين	العمر عند التعيين	السن
	ذكر	أنثى						
١٠٢	١		النيابة الجزئية المركزية	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٣٣	٣٧
١٠٣		١	النيابة الجزئية خانيونس	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٣١	٣٥
١٠٤	١		النيابة الجزئية خانيونس	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	١٩	٢٣
١٠٥	١		النيابة العامة دير البلح	مهني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٢١	٢٥
١٠٦	١		النيابة الجزئية خانيونس	فني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٢٤	٢٨
١٠٧		١	النيابة العامة خانيونس	فني	غ ق	٢٠١١/٠٧/٠٣	٣٣	٣٧
١٠٨	١		مكتب النائب العام	تقني	غ ق	٢٠٠٨/١٢/٠١	٤٧	٥٤
١٠٩	١		النيابة الجزئية غزة ٢	موظف إداري	غ ق	٢٠١١/٠٦/٢٠	٢٣	٢٧
١١٠	١		الشؤون الإدارية	مبعوث	غ ق	٢٠١١/٠١/١١	٢١	٢٥
	٩٢	١٨						
	٨٤٪	١٦٪						

الملحق د٤ - المجلس الأعلى للقضاء الشرعي - قطاع غزة

الموظفون القضائيون

رقم	مكان العمل	المسمة الوظيفي	تاريخ التعيين في الخدمة المدنية	تاريخ التعيين	تاريخ التعيين في منصب قاضي	تاريخ الترقية الأخيرة	سنوات الخبرة في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي	سنوات الخبرة في منصب قاضي في المجلس الأعلى	(س و ف)
١	المحكمة العليا	قاضي المحكمة و رئيس المحكمة العليا		١٩٩٥/٠١/٠١	١٩٩٥/١١/٢٩	٢٠٠٩/٠٩/٢٩	٢٠	٢٠	١
٢	المحكمة العليا	وحدة قاضي المحكمة ونائب رئيس المحكمة		١٩٩٥/٠١/٠١	١٩٩٥/١١/٢٩	٢٠٠٩/٠٩/٢٩	٢٠	٢٠	١
٣	المحكمة العليا	القاضي- رئيس وحدة التفتيش		١٩٩٥/٠٨/٠١	١٩٩٧/٠١/١٢	٢٠٠٩/٠٩/٢٩	٢٠	١٨	
٤	المحكمة العليا	رئيس محكمة الاستئناف		١٩٩٥/٠١/٠١	١٩٩٥/٠٨/١٥	٢٠١٠/٠٩/٢٩	٢٠	٢٠	١
٥	محكمة الاستئناف غزة	رئيس محكمة الاستئناف		١٩٩٦/٠١/٠١	٢٠٠٣/٠١/٠٦	٢٠٠٩/٠٩/٢٩	١٩	١٢	١
٦	محكمة الاستئناف غزة	قاض		١٩٩٥/٠٤/٠١	٢٠٠٦/٠١/٠٦	٢٠٠٨/٠٢/١١	٢٠	٩	١
٧	محكمة الاستئناف غزة	قاض		١٩٩٥/٠٤/٠١	٢٠٠٦/٠١/٠٩	٢٠٠٨/٠٢/١٢	٢٠	٩	١
٨	محكمة الاستئناف غزة	قاض		١٩٩٩/٠١/٠٤	٢٠٠٣/٠١/٠٦		١٦	١٢	
٩	محكمة الاستئناف خانيونس	رئيس محكمة الاستئناف		١٩٩٥/٠٨/٠١	٢٠٠٣/٠١/٠٦	٢٠١٢/١٢/٢٥	٢٠	١٢	
١٠	محكمة الاستئناف خانيونس	قاض		١٩٩٥/٠٨/٠١	٢٠٠٤/٠١/٠٦	٢٠٠٩/٠٣/٢٩	٢٠	١١	
١١	محكمة الاستئناف خانيونس	قاض		١٩٩٥/٠٤/٠١	٢٠٠٦/٠١/٠٩		٢٠	٩	
١٢	محكمة البداية شمال غزة	قاض		١٩٩٥/٠٨/٠١	٢٠٠٨/٠٥/٢٥		٢٠	٧	١

رقم	مكان العمل	المسمة الوظيفي	تاريخ التعيين في الخدمة المدنية	تاريخ التعيين	تاريخ التعيين في منصب قاضي	تاريخ الترقية الأخيرة	سنوات الخبرة في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي	سنوات الخبرة في منصب قاضي في المجلس الأعلى	(س و ف)
١٣	محكمة البداية جباليا	قاض		١٩٩٥/١٠/٠١	٢٠٠٨/٠٥/٢٥		٢٠	٧	١
١٤	محكمة البداية الشيخ رضوان	قاض		١٩٩٨/٠٤/٠١	٢٠٠٨/١٢/٢٣		١٧	٧	
١٥	محكمة البداية غزة	قاض		١٩٩٥/٠٨/٠١	٢٠٠٨/٠٥/٢٥		٢٠	٧	١
١٦	محكمة البداية غزة	قاض		٢٠٠٨/٠٨/١٧	٢٠١١/٠٥/١٧		٧	٤	١
١٧	محكمة البداية الشجاعية	قاض		١٩٩٥/٠٨/٠١	٢٠٠٨/٠٥/٢٥		٢٠	٧	١
١٨	محكمة البداية الشجاعية	قاض		٢٠٠٨/٠٨/١٧	٢٠١٤/٠٢/١٦		٧	١	
١٩	محكمة البداية المركزية	قاض		٢٠٠٨/٠٩/٠٨	٢٠١١/٠٥/١٧		٧	٤	١
٢٠	محكمة البداية دير البلح	قاض		١٩٩٦/٠٤/٠١	٢٠٠٨/٠٥/٢٥		١٩	٧	١
٢١	محكمة البداية خانيونس	قاض		١٩٩٨/٠٩/٠١	٢٠٠٨/١٢/٢٣		١٧	٧	١
٢٢	محكمة البداية خانيونس	قاض		١٩٨٨/٠٧/١٩	٢٠٠٨/٠٥/٢٥		٢٧	٧	١
٢٣	محكمة البداية بني سهيلا	قاض		١٩٩٨/٠١/٠١	٢٠٠٨/٠٥/٢٥		١٧	٧	١
٢٤	محكمة البداية رفح	قاض		٢٠٠٨/٠٩/٠٣	٢٠١١/٠٥/١٧		٧	٤	
٢٥	محكمة البداية رفح	قاض		١٩٩٨/٠٤/١١	٢٠٠٨/٠٥/٢٥		١٧	٧	١
						المتوسط	١٧,٤٨	٩,٤	

الموظفون غير القضائيين

رقم	الجنس		مكان العمل	المسمى الوظيفي	تاريخ العقد	تاريخ التعيين كمستخدم مدني	تاريخ آخر ترقية	س و ف
	ذكر	أنثى						
١	١		المجلس الأعلى للقضاء	رئيس التسجيل- المحكمة العليا- رتبة B		١٩٩٦/٠٢/٠١	٢٠١٥/٠١/٠٤	
٢	١		المجلس الأعلى للقضاء	موظف المحكمة	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٨/١٣	٢٠١٣/١٠/٢٠	١
٣	١		المجلس الأعلى للقضاء	موظف المحكمة		٢٠١٣/٠٣/١٧		
٤	١		المجلس الأعلى للقضاء	مبعوث		٢٠١٢/٠٣/٢٠		
٥	١		المجلس الأعلى للقضاء	تقني		٢٠١٢/٠٦/١٢		
٦	١		محكمة الاستئناف غزة	رئيس التسجيل – مدير رتبة C		١٩٩٩/٠١/٢٦	٢٠١٤/٠١/١٩	
٧	١		محكمة الاستئناف خانيونس	رئيس التسجيل- مدير رتبة B	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٩/١٦	٢٠١٥/٠١/٠٤	
٨	١		محكمة الاستئناف خانيونس	مدير رتبة C	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٨/١٨		
٩	١		محكمة الاستئناف خانيونس	موظف إدخال البيانات		٢٠٠٨/٠٨/٢٨	٢٠١٣/٠٩/٢٥	
١٠	١		محكمة الاستئناف خانيونس	الأمين	٢٠٠٤/١/٤	٢٠١٣/١٠/٠٢		
١١	١		مكتب الرئيس	وصي		٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٠١٣/١٢/٣١	
١٢	١		الشؤون الإدارية	مدير الوحدة	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٨/١٧	٢٠١٤/٠٨/١٧	١
١٣	١		الشؤون الإدارية	رئيس التسجيل للشؤون الإدارية	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٨/٢١		١
١٤	١		الشؤون الإدارية	رئيس قسم الصيانة و فرع التنقل		١٩٨٦/٠٩/٠٢	٢٠٠٩/٠١/٠٤	
١٥	١		الشؤون الإدارية	رئيس التسجيل لشؤون الموظفين		٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٠١٣/٠١/١٠	
١٦	١		الشؤون الإدارية	مبرمج	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٨/١٧	٢٠١٣/١٠/٢٠	١
١٧	١		الشؤون الإدارية	موظف إدخال البيانات		٢٠٠٨/٠٨/٠٣		
١٨	١		الشؤون الإدارية	موظف أرشيف	٢٠٠٤/٠١/٠١	٢٠٠٨/٠٩/٠٨		
١٩	١		الشؤون الإدارية	موظف	٢٠٠٤/٠١/١٢	٢٠٠٥/٠٣/٠١		١
٢٠	١		الشؤون الإدارية	عامل	٢٠٠٤/١/٤	٢٠٠٨/٠٩/٠٤	٢٠١٣/١١/٢١	
٢١	١		الشؤون الإدارية	فني صيانة		٢٠٠٨/١٢/٠١		
٢٢	١		دائرة صندوق النفقة	مدير صندوق النفقة – رتبة C	٢٠٠٣/١/١٢	٢٠٠٣/١٢/٠١	٢٠٠٩/٠١/٠٤	
٢٣	١		دائرة الأسرة والأحوال الشخصية	مدير الوحدة- مدير رتبة B	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٨/١٧	٢٠١٥/٠١/٠٤	١
٢٤	١		الشؤون المالية	مدير		٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٠١٣/٠٨/٠٩	

رقم	الجنس		مكان العمل	المسمى الوظيفي	تاريخ العقد	تاريخ التعيين كمستخدم مدني	تاريخ آخر ترقية	س و ف
	ذكر	أنثى						
٢٥	١		الشؤون المالية	محاسب – رئيس قسم الرقابة الإدارية		٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٠١٣/٠٨/٠٩	
٢٦	١		الشؤون المالية	محاسب-رئيس قسم اللوازم		٢٠٠٨/٠٨/٠٣		
٢٧	١		الشؤون المالية	محاسب	٢٠٠٣/٢/٨	٢٠٠٨/٠٨/١٨	٢٠١٣/١٠/٢٠	١
٢٨	١		دائرة الرقابة الداخلية	مدير	٢٠٠٤/١/٤	٢٠٠٨/٠٩/٠١	٢٠١٥/٠١/٠٤	
٢٩	١		دائرة الرقابة الداخلية	مدير الوحدة	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٨/١٧	٢٠١٣/٠٩/٢٥	
٣٠	١		دائرة الرقابة الداخلية	مدير الوحدة		٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٠١٣/٠٨/٠٩	
٣١	١		وحدة الفقه و الشؤون القانونية	مساعد قانوني	٢٠٠٤/١/٣	٢٠٠٤/٠٣/٠١		
٣٢	١		وصاية الأيتام - غزة	محاسب	٢٠٠٣/٢/٨	٢٠١١/٠٥/٢٣		
٣٣	١		وصاية الأيتام - غزة	موظف المحكمة	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠١١/٠٥/١٥		١
٣٤	١		وصاية الأيتام - غزة	محاسب	٢٠٠٣/٢/٨	٢٠١٣/٠٩/٢٩		
٣٥	١		وصاية الأيتام - غزة	وصي		٢٠١٣/٠٥/٢٦		
٣٦	١		وصاية الأيتام - غزة	مبعوث	٢٠٠٤/١/٦	دائم ومستمر		
٣٧	١		محكمة البداية شمال غزة	رئيس التسجيل – الرتبة B		١٩٩٩/٠٩/٠٨	٢٠١٥/٠١/٠٤	
٣٨	١		محكمة البداية شمال غزة	رئيس قسم الإرشاد	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٨/١٧	٢٠١٣/٠٩/٢٥	١
٣٩	١		محكمة البداية شمال غزة	محاسب		٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٠١٣/٠٨/٠٩	
٤٠	١		محكمة البداية شمال غزة	موظف الصكوك	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٩/٠٣		
٤١	١		محكمة البداية شمال غزة	موظف الصكوك		١٩٩٧/٠١/١٥		
٤٢		١	محكمة البداية شمال غزة	موظف إدخال البيانات		٢٠٠٤/٠٦/٠١		
٤٣		١	محكمة البداية شمال غزة	مرشد اسري	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/١٢/٠١		
٤٤	١		محكمة البداية شمال غزة	وصي	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/١٢/٠١		
٤٥	١		محكمة البداية شمال غزة	مبعوث		٢٠١١/٠١/٠٢		
٤٦		١	محكمة البداية شمال غزة	موظف المحكمة	٢٠٠٧/٠٤/٠٣	دائم ومستمر		
٤٧	١		محكمة البداية جباليا	رئيس التسجيل – الرتبة C		٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٠١٣/٠٤/١٦	
٤٨	١		محكمة البداية جباليا	موظف التنفيذ	٢٠٠٤/١/١	٢٠٠٨/٠٩/٠٨	٢٠١٣/١١/٢١	١
٤٩	١		محكمة البداية جباليا	موظف المحاسبة (شهادة جامعية		٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٠١١/٠١/٠١	

رقم	الجنس		مكان العمل	المسمى الوظيفي	تاريخ العقد	تاريخ التعيين كمستخدم مدني	تاريخ آخر ترقية	س و ف
	ذكر	أنثى						
٥٠		١	محكمة البداية جباليا	موظف المحكمة – قسم الإرشاد		٢٠٠٦/٠٣/١٨		
٥١	١		محكمة البداية جباليا	حاجب المحكمة	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٩/٠٣		
٥٢	١		محكمة البداية جباليا	حاجب المحكمة	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠١٣/٠٥/٢٦		
٥٣	١		محكمة البداية جباليا	الوصي	٢٠٠٦/٤/٠١	.Par. cont		
٥٤	١		محكمة البداية الشيخ رضوان	رئيس التسجيل- مدير رتبة B	٢٠٠٤/١/٤	٢٠٠٨/٠٩/٠١	٢٠١٥/٠١/٠٤	١
٥٥	١		محكمة البداية الشيخ رضوان	محاسب		٢٠٠٨/٠٨/٢٧	٢٠١٣/١٢/١٨	
٥٦	١		محكمة البداية الشيخ رضوان	موظف الصكوك	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/١١/١٧		
٥٧	١		محكمة البداية الشيخ رضوان	رئيس قسم إدارة الصكوك	٢٠٠٣/٢٨/٦	٢٠٠٨/٠٨/١٧	٢٠١٣/١٠/٢٣	
٥٨		١	محكمة البداية الشيخ رضوان	رئيس قسم الإرشاد	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/١٠/١٦	٢٠١٣/١٢/٣١	١
٥٩	١		محكمة البداية الشيخ رضوان	موظف الصكوك	٢٠٠٣/٢/٨	٢٠٠٨/٠٨/١٧		
٦٠	١		محكمة البداية الشيخ رضوان	رئيس موظف الإرشاد	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٩/٠٢		١
٦١	١		محكمة البداية غزة	رئيس قسم الصكوك	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٨/١٣	٢٠١٣/٠١/١٠	١
٦٢	١		محكمة البداية غزة	رئيس قسم الصكوك	٢٠٠٤/١/١	٢٠٠٨/٠٨/١٧	٢٠١٣/١٠/٢٨	١
٦٣	١		محكمة البداية غزة	موظف المحكمة	٢٠٠٤/١/٤	٢٠٠٨/٠٩/٠٩	٢٠١٣/٠٢/١٢	
٦٤	١		محكمة البداية غزة	موظف المحكمة	٢٠٠٨/٢٠/٨	٢٠٠٨/٠٨/٢٠	٢٠١٣/٠٩/٢٥	
٦٥	١		محكمة البداية غزة	موظف الصكوك	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٩/٠٣	٢٠١٣/١٠/٢٠	
٦٦	١		محكمة البداية غزة	موظف الصكوك	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٨/١٣	٢٠١٣/١٠/٢٣	١
٦٧	١		محكمة البداية غزة	رئيس الشؤون الإدارية والمالية		٢٠٠٨/٠٨/٢٥	٢٠١٣/٠٩/٢٥	
٦٨		١	محكمة البداية غزة	رئيس قسم الإرشاد	٢٠٠٣/٢/٨	٢٠٠٨/٠٨/١٧	٢٠١٣/٠١/١٠	١
٦٩		١	محكمة البداية غزة	مستشار اسري	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٩/٠٣	٢٠١٣/٠٩/٢٥	
٧٠	١		محكمة البداية غزة	موظف الصكوك	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٨/١٣	٢٠١٣/١٠/٢٠	١
٧١	١		محكمة البداية غزة	موظف المحكمة		١٩٩٥/٠٨/٠١		
٧٢	١		محكمة البداية غزة	الوصي	٢٠٠٣/٢/٨	٢٠١٣/٠٥/٢٦		
٧٣	١		محكمة البداية الشجاعية	رئيس التسجيل- المدير رتبة B		١٩٩٧/١٠/١١	٢٠١٥/٠١/٠٤	
٧٤	١		محكمة البداية الشجاعية	رئيس قسم الصكوك	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/١٠/٠٨	٢٠١٣/٠٢/١٢	
٧٥	١		محكمة البداية الشجاعية	محاسب		٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٠١٣/٠٨/٠٩	

رقم	الجنس		مكان العمل	المسمى الوظيفي	تاريخ العقد	تاريخ التعيين كمستخدم مدني	تاريخ آخر ترقية	س و ف
	ذكر	أنثى						
٧٦	١		محكمة البداية الشجاعية	موظف الصكوك	٢٠٠٤/١/٦	٢٠٠٨/٠٨/١٧	٢٠١٣/٠٩/٢٥	١
٧٧	١		محكمة البداية الشجاعية	موظف إدخال البيانات		٢٠٠٨/٠٨/٢٧	٢٠١٣/١٠/٢٠	
٧٨		١	محكمة البداية الشجاعية	رئيس قسم الإرشاد	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٩/٠٨	٢٠١٣/١١/٢١	
٧٩	١		محكمة البداية الشجاعية	موظف المحكمة	٢٠٠٣/١/١٢	٢٠٠٥/٠٣/٠١		١
٨٠		١	محكمة البداية الشجاعية	محاسب		٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٠١٣/٠٨/٠٩	
٨١	١		محكمة البداية الشجاعية	حاجب المحكمة	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٩/٠٣	٢٠١٣/١٠/٢٠	١
٨٢		١	محكمة البداية الشجاعية	رئيس قسم الرقابة الإدارية		٢٠٠٦/٠٤/٠٣		١
٨٣	١		محكمة البداية الشجاعية	رئيس قسم الصكوك	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٨/٢٠	٢٠١٣/١٠/٢٠	١
٨٤	١		محكمة البداية المركزية	موظف المحكمة بتكليف من رئيس المكتب	٢٠٠٣/٢٨/٦	٢٠١١/٠٨/٠٥		
٨٥	١		محكمة البداية المركزية	أمين صندوق النفقة		١٩٩٥/٠٨/٠١		
٨٦	١		محكمة البداية المركزية	رئيس قسم العقود		١٩٩٧/٠٥/٢٠		
٨٧	١		محكمة البداية المركزية	موظف (شهادة جامعية)		٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٠١١/٠١/٠١	
٨٨	١		محكمة البداية المركزية	موظف العقود	٢٠٠٤/١/١	٢٠٠٨/١٠/١٦	٢٠١٣/٠٢/١٢	
٨٩	١		محكمة البداية المركزية	موظف أرشيف		٢٠٠١/٠٣/٢٨		
٩٠		١	محكمة البداية المركزية	مستشار اسري	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٠١٣/١٢/٣١	
٩١	١		محكمة البداية المركزية	موظف إدخال البيانات		دائم ومستمر		
٩٢	١		محكمة البداية دير البلح	رئيس التسجيل - المدير رتبة A		٢٠٠٦/١١/٢٦	٢٠١٤/٠٢/١٨	١
٩٣	١		محكمة البداية دير البلح	محاسب		٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٠١٣/٠٩/٠٨	
٩٤	١		محكمة البداية دير البلح	رئيس قسم العقود	٢٠٠٤/١/٦	٢٠٠٨/٠٩/٠٢	٢٠١٣/٠١/١٠	١
٩٥	١		محكمة البداية دير البلح	موظف (شهادة جامعية)		٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٠١١/٠١/٠٨	
٩٦	١		محكمة البداية دير البلح	موظف التنفيذ	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٨/١٧	٢٠١٣/١٠/٢٨	١
٩٧		١	محكمة البداية دير البلح	مستشار اسري	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/١٢/٠١		
٩٨	١		محكمة البداية دير البلح	مأمور المحكمة	٢٠٠٤/١/٩	٢٠٠٨/١٠/٠٩	٢٠١٣/٠٢/١٢	
٩٩	١		محكمة البداية دير البلح	موظف المحكمة	٢٠٠٤/١/١	٢٠٠٨/٠٩/٠٣		
١٠٠	١		محكمة البداية دير البلح	موظف أرشيف	٢٠٠٤/١/٧	٢٠٠٨/٠٩/٠٣		١
١٠١	١		محكمة البداية دير البلح	موظف العقود	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٩/٠٣	٢٠١٣/٠٩/٢٥	

رقم	الجنس		مكان العمل	المسمى الوظيفي	تاريخ العقد	تاريخ التعيين كمستخدم مدني	تاريخ آخر ترقية	س و ف
	ذكر	أنثى						
١٠٢	١		محكمة البداية خانيونس	رئيس التسجيل - المدير رتبة C	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٨/١٧		١
١٠٣	١		محكمة البداية خانيونس	رئيس قسم الإرشاد	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٠١٣/١٢/٣١	
١٠٤	١		محكمة البداية خانيونس	رئيس قسم الشؤون الإدارية والمالية		٢٠٠٨/٠٨/٠٣	٢٠١٣/٠٩/١٧	
١٠٥	١		محكمة البداية خانيونس	موظف المحكمة		١٩٩٧/٠٩/١٠		
١٠٦	١		محكمة البداية خانيونس	موظف (شهادة جامعية)		٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٠١١/٠١/٠١	
١٠٧		١	محكمة البداية خانيونس	موظف إدخال البيانات	٢٠٠٦/٤/٠١	٢٠٠٨/٠٩/٠٢	٢٠١٣/٠٩/٢٥	١
١٠٨	١		محكمة البداية خانيونس	حاجب المحكمة		٢٠٠١/٠٢/١٠		
١٠٩	١		محكمة البداية خانيونس	حاجب المحكمة	٢٠٠٤/٠١/٠١	٢٠١٣/٠٥/٢٦		
١١٠	١		محكمة البداية خانيونس	موظف المحكمة	٢٠٠٣/٢/٨	٢٠١٤/٠٥/٢٦		
١١١	١		محكمة البداية خانيونس	كاتب على الآلة الطابعة	٢٠٠٦/٤/٠١	مستمر ودائم		
١١٢	١		صندوق الأيتام خانيونس	محاسب	٢٠٠٣/٢/٨	٢٠١٣/٠٥/٢٦		
١١٣	١		محكمة البداية بني سهيلا	رئيس التسجيل	٢٠٠٤/١/٤	٢٠٠٨/٠٨/١٨	٢٠١٥/٠١/٠٤	١
١١٤	١		محكمة البداية بني سهيلا	رئيس قسم الإرشاد	٢٠٠٣/٢/٨	٢٠٠٨/٠٨/٢٤	٢٠١٣/١٠/٢٠	
١١٥	١		محكمة البداية بني سهيلا	كاتب إداري	٢٠٠٣/٢٨/٦	٢٠٠٨/٠٩/١١		
١١٦	١		محكمة البداية بني سهيلا	موظف أرشيف		٢٠٠٠/٠٩/٠٢		
١١٧	١		محكمة البداية بني سهيلا	رئيس قسم الصكوك		٢٠٠٠/٠٩/٠٢		
١١٨	١		محكمة البداية رفح	رئيس التسجيل - الرتبة B	٢٠٠٤/٠١/٠١	٢٠٠٨/٠٩/٠٣	٢٠١٥/٠١/٠٤	١
١١٩	١		محكمة البداية رفح	موظف المحاسبة (شهادة جامعية)		٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٠١١/٠١/٠١	
١٢٠	١		محكمة البداية رفح	رئيس إدارة الصكوك	٢٠٠٤/٠١/٠٣	٢٠٠٨/٠٨/١٣	٢٠١٣/٠٩/٢٥	
١٢١	١		محكمة البداية رفح	رئيس قسم الأعمال	٢٠٠٣/٢٨/٦	٢٠٠٨/١٢/٠١	٢٠١٤/٠٦/١٩	
١٢٢	١		محكمة البداية رفح	موظف المحكمة	٢٠٠٣/٢/٨	٢٠٠٨/٠٨/٢١		
١٢٣		١	محكمة البداية رفح	موظف إدخال البيانات		٢٠٠٨/٠٩/٠٤		
١٢٤		١	محكمة البداية رفح	مستشار أسري	٢٠٠٤/١/٦	٢٠٠٨/٠٩/٠٣	٢٠١٣/١٠/٢٠	
	١٠٩	١٥						
	٨٨٪	١٢٪						

الملحق د٥ -مجلس القضاء الأعلى - الضفة الغربية

الموظفون القضائيون

رقم	الجنس		مكان العمل	المسمى الوظيفي	السن	تاريخ التعيين	تاريخ التعيين في منصب قاضي	سنوات الخبرة في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي	سنوات الخبرة في منصب قاضي في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي	التعليم	
	ذكر	أنثى								بكالوريوس	ماجستير
١	١		المحكمة العليا	رئيس المحكمة العليا	٦٠	١٩٨٥	١٩٩٣	٣٠	٢٢		١
٢	١		المحكمة العليا	قاضي المحكمة العليا	٥١	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٣	٢٠		١
٣	١		محكمة البداية غرب نابلس	قاض	٤٧	١٩٩٤	١٩٩٦	٢١	١٩		١
٤	١		محكمة الاستئناف رام الله	رئيس محكمة الاستئناف	٥٥	١٩٩٤	٢٠٠٢	٢١	١٣		١
٥	١		محكمة الاستئناف الخليل	قاضي في محكمة الاستئناف	٥١	٢٠٠٣	٢٠٠٣	١٢	١٢		١
٦	١		محكمة الاستئناف الخليل	رئيس محكمة الاستئناف	٤٧	١٩٩٤	١٩٩٦	٢١	١٩		١
٧	١		محكمة البداية العيزرية	قاض	٥٥	١٩٩٤	١٩٩٨	٢١	١٧		١
٨	١		-	قاض	٥١	١٩٩٤	١٩٩٨	٢١	١٧	١	
٩	١		المحكمة العليا	قاض محكمة	٤٧	١٩٩٦	١٩٩٨	١٩	١٧		١
١٠	١		محكمة الاستئناف رام الله	قاضي في محكمة الاستئناف	٥٥	١٩٨٥	٢٠٠٢	٣٠	١٣	١	
١١	١		محكمة الاستئناف نابلس	قاض	٦٣	١٩٩٣	٢٠٠٢	٢٢	١٣	١	
١٢	١		محكمة الاستئناف رام الله	قاضي في محكمة الإستئناف	٤٨	١٩٩٥	٢٠٠٢	٢٠	١٣		١
١٣	١		محكمة الاستئناف الخليل	قاضي في محكمة البداية	٣٩	١٩٩٨	٢٠٠٢	١٧	١٣	١	
١٤	١		محكمة الاستئناف نابلس	قاض	٦٤	١٩٩٣	٢٠٠٣	٢٢	١٢	١	
١٥	١		محكمة البداية قلقيلية	قاض	٥١	١٩٩٤	٢٠٠٣	٢١	١٢	١	
١٦	١		محكمة البداية شرق نابلس	قاض	٥١	١٩٩٤	٢٠٠٣	٢١	١٢		١
١٧	١		محكمة البداية يطا	قاض	٤٥	١٩٩٨	٢٠٠٣	١٧	١٢	١	
١٨	١		محكمة البداية شرق نابلس	قاضي	٤٠	١٩٩٨	٢٠٠٣	١٧	١٢		١
١٩	١		محكمة البداية الخليل	قاض	٤٠	٢٠٠٠	٢٠٠٣	١٥	١٢	١	
٢٠	١		محكمة البداية أريحا و الرام	قاض	٥٢	١٩٩٤	٢٠٠٦	٢١	٩	١	
٢١	١		محكمة البداية طوباس و طولكرم	قاض	٥٧	١٩٨٧	٢٠٠٦	٢٨	٩	١	

رقم	الجنس		مكان العمل	المسمى الوظيفي	السن	تاريخ التعيين	تاريخ التعيين في منصب قاضي	سنوات الخبرة في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي	سنوات الخبرة في منصب قاضي في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي	التعليم	
	ذكر	أنثى								بكالوريوس	ماجستير
٢٢	١		محكمة البداية قباطية وبدية	قاض	٤٣	١٩٩٤	٢٠٠٦	٢١	٩		١
٢٣	١		محكمة البداية الزاهرة و يطا	قاض	٦٤	١٩٧٥	٢٠٠٦	٤٠	٩	١	
٢٤	١		محكمة البداية رام الله والبيرة	قاض	٥٤	٢٠٠٠	٢٠٠٦	١٥	٩		١
٢٥	١		محكمة البداية طولكرم	قاض	٣٩	٢٠٠٠	٢٠٠٦	١٥	٩	١	
٢٦	١		محكمة البداية دورا	قاض	٣٧	٢٠٠٢	٢٠٠٦	١٣	٩	١	
٢٧	١		محكمة البداية جنين	قاض	٣٥	٢٠٠٣	٢٠٠٦	١٢	٩		١
٢٨	١		محكمة البداية الخليل	قاض	٥٢	٢٠٠٠	٢٠٠٦	١٥	٩		١
٢٩	١		محكمة البداية حوارة و سلفيت	قاض	٦١	١٩٨٤	٢٠٠٩	٣١	٦	١	
٣٠	١		محكمة البداية جنين	قاضي	٥٧	١٩٨٤	٢٠٠٩	٣١	٦	١	
٣١	١		محكمة البداية رام الله والبيرة	قاض	٥١	١٩٨٦	٢٠٠٩	٢٩	٦	١	
٣٢	١		محكمة البداية نعلين	قاض	٤٤	٢٠٠٠	٢٠٠٩	١٥	٦	١	
٣٣	١		محكمة البداية رام الله والبيرة	قاض	٣٧	٢٠٠٢	٢٠٠٩	١٣	٦	١	
٣٤	١		ديوان	قاضي محكمة الإستئناف	٣٨	٢٠٠٣	٢٠٠٩	١٢	٦	١	
٣٥	١		محكمة البداية حلحول	قاض	٣٤	٢٠٠٣	٢٠٠٩	١٢	٦		١
٣٦	١		محكمة البداية بيت لحم	قاض	٣٩	٢٠٠٣	٢٠٠٩	١٢	٦		١
٣٧	١		محكمة البداية رام الله و البيرة	قاض	٤٣	٢٠٠٣	٢٠٠٩	١٢	٦		١
٣٨		١	محكمة البداية بيرزيت	قاض	٣٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٦	٦	١	
٣٩		١	نيابة الأحوال الشخصية	قاض	٣٣	٢٠٠٧	٢٠١٠	٨	٥	١	
٤٠		١	محكمة البداية حلحول	قاض	٤٠	٢٠٠٣	٢٠٠٩	١٢	٦	١	
	٣٧	٣								٢٢	١٨
	٪٩٣	٪٨								٪٥٥	٪٤٥

الملحق هـ - الاستبيانات

الملحق هـ١ - نموذج الاستبيانات التي وزعت على المؤسسات القضائية في قطاع غزة

وزارة العدل

وزارة العدل	
المعلومات الشخصية	العمر الجنس مكان السكن
المؤهلات	المستوى التعليمي و التخصص
النشاط حتى تم تعيينه في الوزارة	خبرة مهنية ، إذا كانت في المهن القانونية ، يرجى تقديم تفاصيل
النشاط في وزارة العدل	الوظيفة الحالية/ الرتبة ومكان العمل متى تم تعيينك كموظف في وزارة العدل هل تم تعيينك في البداية بعقد أو كموظف حكومي؟ ما هي رتبتك الوظيفية الحالية؟ كيف تم تعيينك ؟ هل خضعت لامتحان كتابي أم لإمتحان شفوي ؟ هل عملك بالطبيعة قانوني أم إداري؟ هل مهامك ومسؤولياتك المهنية واضحة؟ يرجى وصف وظيفتك وتخصصها في وزارة العدل؟ هل تلقيت تعليم أولي أم مستمر (السنة، المدة، المكان، الموضوع) هل ترقيت منذ أن بدأت العمل في وزارة العدل ؟ (إذا كانت الإجابة نعم ، يرجى تزويدنا بالتفاصيل) منذ أن تم تعيينك في وزارة العدل، هل حصلت على مستوى معين من الاختصاص ؟ (إذا كانت الإجابة نعم، يرجى تزويدنا بالتفاصيل)

وزارة العدل	
تسهيلات وزارة العدل	هل أنت راضٍ عن مكان العمل ؟ هل تم تزويدك بكمبيوتر و طابعة ؟ هل تعتقد أن المباني الحالية مرضية للوصول إلى الجمهور العام ؟
الطموحات	هل أنت راضٍ عن المهنة الحالية و الوضع؟ ان لم تكن، هل ستعيد النظر في تغيير وظيفتك وفي أي قطاع؟ بشكل عام، هل أنت راضٍ عن الوضع الحالي للسلطة القضائية في قطاع غزة وفي رأيك ماذا سيسهم في تطويرها؟ هل لديك أي علاقة شخصية مع العاملين في وزارة العدل الذين توقفوا عن العمل في عام ٢٠٠٧؟ هل تلقيت أي نوع من النصيحة منهم ؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، إلى أي مدى كانت محاولاتك ناجحة ؟ كيف سيكون شعورك لو عملت جنباً إلى جنب مع هؤلاء الموظفين إذا تمت إعادة دمجهم في وزارة العدل ؟ تحت أي ظروف برأيك ستكون إعادة دمجهم ناجحة ومفيدة لوزارة العدل ؟

المجلس القضاء الأعلى

المجلس الأعلى للقضاء – الموظفون القضائيون	
المعلومات الشخصية	العمر الجنس مكان السكن
المؤهلات	المستوى التعليمي و التخصص
النشاط حتى تم تعيينه قاضياً في المجلس الأعلى للقضاء	خبرة مهنية ، إذا كانت في المهن القانونية ، يرجى تقديم تفاصيل
النشاط في القضاء	الوظيفة الحالية/ الرتبة ومكان العمل بالإضافة لمنصبك في المجلس، هل لديك وظيفة إدارية؟ (ان كانت الإجابة بنعم، ارجو تعدادها) هل تم تعيينك في كقاض؟ في أي محكمة (الصلح، البداية، النقض، العليا)؟ كيف تم تعيينك ؟ هل خضعت لامتحان كتابي أم لإمتحان شفوي ؟ هل تلقيت تعليم أولي أم مستمر (السنة، المدة، المكان، الموضوع) هل تصنيفك يترقى منذ أن بدأت العمل في المجلس الأعلى للقضاء ؟ (إذا كانت الإجابة نعم ، يرجى تزويدنا بالتفاصيل) منذ أن تم تعيينك في المجلس الأعلى للقضاء، هل حصلت على مستوى معين من الاختصاص ؟ (إذا كانت الإجابة نعم، يرجى تزويدنا بالتفاصيل) هل تمت الرقابة على عملك؟ من قبل من؟ هل استفدت من هذه العملية؟

المجلس الأعلى للقضاء – الموظفون القضائيون	
تسهيلات المجلس الأعلى للقضاء	هل أنت راضٍ عن مكان العمل ؟ هل تم تزويدك بكمبيوتر و طابعة ؟ هل تعتقد أن المباني الحالية مرضية للوصول إلى الجمهور العام ؟
الطموحات	هل أنت راضٍ عن المهنة الحالية و الوضع؟ ان لم تكن، هل ستعيد النظر في تغيير وظيفتك وفي أي قطاع؟ بشكل عام، هل أنت راضٍ عن الوضع الحالي للسلطة القضائية في قطاع غزة وفي رأيك ماذا سيسهم في تطويرها؟ هل لديك أي علاقة شخصية مع العاملين في مجلس القضاء الأعلى الذين توقفوا عن العمل في عام ٢٠٠٧؟ هل تلقيت أي نوع من النصيحة منهم ؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، إلى أي مدى كانت محاولاتك ناجحة ؟ كيف سيكون شعورك لو عملت جنباً إلى جنب مع هؤلاء الموظفين إذا تمت إعادة دمجهم في مجلس القضاء الأعلى ؟ تحت أي ظروف برأيك ستكون إعادة دمجهم ناجحة ومفيدة لمجلس القضاء الأعلى؟

مجلس القضاء الأعلى – الموظفون غير القضائيين	
المعلومات الشخصية	العمر الجنس مكان السكن
المؤهلات	المستوى التعليمي و التخصص
النشاط حتى تم تعيينه في المجلس الأعلى للقضاء	خبرة مهنية ، إذا كانت في المهن القانونية ، يرجى التزويد بتفاصيل.
النشاط في المجلس الأعلى للقضاء	الوظيفة الحالية/ الرتبة ومكان العمل متى تم تعيينك كموظف في مجلس القضاء الأعلى؟ هل تم تعيينك في البداية بعقد أو كموظف حكومي؟ ما هي رتبتك الوظيفية الحالية؟ كيف تم تعيينك ؟ هل خضعت لامتحان كتابي أم لإمتحان شفوي ؟ هل عملك بالطبيعة قانوني أم إداري؟ هل مهامك ومسؤولياتك المهنية واضحة؟ يرجى وصف وظيفتك وتخصصها في مجلس القضاء الأعلى؟ هل تلقيت تعليم أولي أم مستمر (السنة، المدة، المكان، الموضوع) هل ترقيت منذ أن بدأت العمل في مجلس القضاء الأعلى ؟ (إذا كانت الإجابة نعم ، يرجى تزويدنا بالتفاصيل) منذ أن تم تعيينك في مجلس القضاء الأعلى ، هل حصلت على مستوى معين من الاختصاص ؟ (إذا كانت الإجابة نعم، يرجى تزويدنا بالتفاصيل)
الطموحات	هل أنت راضٍ عن المهنة الحالية و الوضع؟ ان لم تكن، هل ستعيد النظر في تغيير وظيفتك وفي أي قطاع؟ بشكل عام، هل أنت راضٍ عن الوضع الحالي للسلطة القضائية في قطاع غزة وفي رأيك ماذا سيسهم في تطويرها؟ هل لديك أي علاقة شخصية مع العاملين في مجلس القضاء الأعلى الذين توقفوا عن العمل في عام ٢٠٠٧؟ هل تلقيت أي نوع من النصيحة منهم ؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، إلى أي مدى كانت محاولاتك ناجحة ؟ كيف سيكون شعورك لو عملت جنباً إلى جنب مع هؤلاء الموظفين إذا تمت إعادة دمجهم في مجلس القضاء الأعلى ؟ تحت أي ظروف برأيك ستكون إعادة دمجهم ناجحة ومفيدة لمجلس القضاء الأعلى؟

مكتب النائب العام

مكتب النائب العام – الموظفون القضائيون	
المعلومات الشخصية	العمر الجنس مكان السكن
المؤهلات	المستوى التعليمي والتخصص
النشاط حتى تم تعيينه في مكتب النائب العام	خبرة مهنية ، إذا كانت في المهن القانونية ، يرجى تقديم تفاصيل
النشاط في مكتب النائب العام	الوظيفة الحالية\ الرتبة ومكان العمل بالإضافة عملك في مكتب النائب العام ، هل شغلت مناصب إدارية؟ (إذا كانت الإجابة نعم، يرجى وصف وظيفتك) متى تم تعيينك في مكتب النائب العام ؟ في أي رتبة ؟ كيف تم تعيينك ؟ هل تقدمت لامتحان تحريري/ شفوي ؟ هل تلقيت تعليم أولي/ مستمر ؟ (السنة والمدة والمكان والموضوع) هل ترقيت منذ أن بدأت العمل في مكتب النائب العام ؟ (إذا كانت الإجابة نعم ، يرجى تزويدنا بالتفاصيل) منذ أن تم تعيينك في مكتب النائب العام، هل حصلت على مستوى معين من الاختصاص ؟ (إذا كانت الإجابة نعم، يرجى تزويدنا بالتفاصيل) هل تمت الرقابة على عملك في أي مرحلة منذ بدء تعيينك ؟ بواسطة من ؟ هل تشعر أنك استفدت منه ؟
الطموحات	هل أنت راضٍ عن المهنة الحالية و الوضع؟ ان لم تكن، هل ستعيد النظر في تغيير وظيفتك وفي أي قطاع؟ بشكل عام، هل أنت راضٍ عن الوضع الحالي للسلطة القضائية في قطاع غزة وفي رأيك ماذا سيسهم في تطويرها؟ هل لديك أي علاقة شخصية مع العاملين في مكتب النائب العام الذين توقفوا عن العمل في عام ٢٠٠٧؟ هل تلقيت أي نوع من النصيحة منهم ؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، إلى أي مدى كانت محاولاتك ناجحة ؟ كيف سيكون شعورك لو عملت جنباً إلى جنب مع هؤلاء الموظفين إذا تمت إعادة دمجهم في مكتب النائب العام؟ تحت أي ظروف برأيك ستكون إعادة دمجهم ناجحة ومفيدة لمكتب النائب العام؟

مكتب النائب العام – الموظفون غير القضائيين	
المعلومات الشخصية	العمر الجنس مكان السكن
المؤهلات	المستوى التعليمي أو التخصص
النشاط حتى تم تعيينه كموظف في مكتب النائب العام	خبرة مهنية ، إذا كانت في المهن القانونية ، يرجى تقديم تفاصيل
تسهيلات مكتب النائب العام	الوظيفة الحالية\ الرتبة ومكان العمل بالإضافة عملك في مكتب النائب العام ، هل شغلت مناصب إدارية؟ (إذا كانت الإجابة نعم، يرجى وصف وظيفتك) متى تم تعيينك في مكتب النائب العام ؟ في أي رتبة ؟ كيف تم تعيينك ؟ هل تقدمت لامتحان تحريري \ شفوي ؟ هل تلقيت تعليم أولى \ مستمر ؟ (السنة والمدة والمكان والموضوع) هل ترقيت منذ أن بدأت العمل في مكتب النائب العام ؟ (إذا كانت الإجابة نعم ، يرجى تزويدنا بالتفاصيل) منذ أن تم تعيينك في مكتب النائب العام، هل حصلت على مستوى معين من الاختصاص ؟ (إذا كانت الإجابة نعم، يرجى تزويدنا بالتفاصيل) هل تمت الرقابة على عملك في أي مرحلة منذ بدء تعيينك ؟ بواسطة من ؟ هل تشعر أنك استفدت منه ؟
تسهيلات مكتب النائب العام	هل أنت راضٍ عن مكان العمل ؟ هل تم تزويدك بكمبيوتر و طابعة ؟ هل تعتقد أن المباني الحالية مرضية للوصول إلى الجمهور العام ؟

مكتب النائب العام – الموظفون غير القضائيين	
الطموحات	هل أنت راضٍ عن المهنة الحالية و الوضع؟ إذا لا ، هل ستعيد النظر في تغيير الوظيفة وفي أي قطاع؟ بشكل أكثر عمومية، هل أنت راضٍ عن الوضع الحالي للسلطة القضائية في قطاع غزة وفي رأيك ماذا يمكن أن يسهم في وضع تحسينات لها؟ هل لديك أي علاقة شخصية مع المدعين العامين الذين توقفوا عن العمل في عام ٢٠٠٧؟ هل تلقيت أي نوع من النصيحة منهم ؟ إذا نعم ، إلى أي مدى كانت محاولاتك ناجحة ؟ كيف سيكون شعورك أثناء العمل جنباً إلى جنب مع هؤلاء المدعين العامين إذا تمت عملية إعادة الدمج ؟ تحت أي ظروف برأيك ستكون إعادة دمجهم ناجحة ومفيدة لمكتب النائب العام ؟

المجلس الأعلى للقضاء الشرعي

المجلس الأعلى للقضاء الشرعي – الموظفون القضائيون	
المعلومات الشخصية	العمر الجنس مكان السكن
المؤهلات	المستوى التعليمي و التخصص
النشاط حتى تم تعيينه كقاضي	خبرة مهنية ، إذا كانت في المهن القانونية ، يرجى تقديم تفاصيل
النشاط القضائي	الوظيفة الحالية/ الرتبة ومكان العمل بالإضافة عملك في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي ، هل شغلت مناصب إدارية؟ (إذا كانت الإجابة نعم، يرجى وصف وظيفتك) متى تم تعيينك كقاضي؟ كيف تم تعيينك ؟ هل تقدمت لامتحان تحريري \ شفوي ؟ هل تلقيت تعليم أولي/ مستمر ؟ (السنة والمدة والمكان والموضوع) هل ترقيت منذ أن بدأت العمل في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي ؟ (إذا كانت الإجابة نعم ، يرجى تزويدنا بالتفاصيل) منذ أن تم تعيينك في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي ، هل حصلت على مستوى معين من الاختصاص ؟ (إذا كانت الإجابة نعم، يرجى تزويدنا بالتفاصيل) هل تمت الرقابة على عملك في أي مرحلة منذ بدء تعيينك ؟ بواسطة من ؟ هل تشعر أنك استفدت منه
الطموحات	هل أنت راضٍ عن المهنة الحالية و الوضع؟ إذا لا ، هل ستعيد النظر في تغيير الوظيفة وفي أي قطاع؟ بشكل عام، هل أنت راضٍ عن الوضع الحالي للسلطة القضائية في قطاع غزة وفي رأيك ماذا يمكن أن يسهم في وضع تحسينات لها؟ هل لديك أي علاقة شخصية مع القضاة الذين توقفوا عن العمل في عام ٢٠٠٧؟ هل تلقيت أي نوع من النصيحة منهم ؟ إذا نعم ، إلى أي مدى كانت محاولاتك ناجحة ؟ كيف سيكون شعورك أثناء العمل جنباً إلى جنب مع هؤلاء القضاة إذا تمت عملية إعادة الدمج ؟ تحت أي ظروف برأيك ستكون إعادة دمجهم ناجحة ومفيدة للقضاة ؟

المجلس الأعلى للقضاء الشرعي – الموظفون غير القضائيين	
المعلومات الشخصية	العمر الجنس مكان السكن
المؤهلات	المستوى التعليمي و التخصص
النشاط حتى تم التعيين في المجلس الأعلى للقضاء	خبرة مهنية ، إذا كانت في المهن القانونية ، يرجى تقديم تفاصيل
النشاط في القضاء	الوظيفة الحالية/ الرتبة ومكان العمل متى تم تعيينك كموظف في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي ؟ هل تم تعيينك في البداية على عقد أو كموظف حكومي ؟ ما هو وضعك الوظيفي الحالي ؟ كيف تم تعيينك ؟ هل تقدمت لامتحان تحريري/ شفوي ؟ هل أعمالك إدارية أم قانونية في طبيعة الحال ؟ هل جميع المهام المسندة والمسؤوليات المهنية واضحة ؟ يرجى وصف الوظائف المتعلقة بك في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي هل تلقيت تعليم أولى \ مستمر ؟ (السنة والمدة والمكان والموضوع) هل تصنيفك يترقى منذ أن بدأت العمل في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي ؟ (إذا كانت الإجابة نعم ، يرجى تزويدنا بالتفاصيل) منذ أن تم تعيينك في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، هل حصلت على مستوى معين من الاختصاص ؟ (إذا كانت الإجابة نعم، يرجى تزويدنا بالتفاصيل)
تسهيلات مجلس القضاء الشرعي	هل أنت راضٍ عن مكان العمل ؟ هل تم تزويدك بكمبيوتر و طابعة ؟ هل تعتقد أن المباني الحالية مرضية للوصول إلى الجمهور العام ؟

المجلس الأعلى للقضاء الشرعي – الموظفون غير القضائيين	
الطموحات	هل أنت راضٍ عن المهنة الحالية و الوضع؟ إذا لا ، هل ستعيد النظر في تغيير الوظيفة وفي أي قطاع؟ بشكل عام، هل أنت راضٍ عن الوضع الحالي للسلطة القضائية في قطاع غزة وفي رأيك ماذا يمكن أن يسهم في وضع تحسينات لها؟ هل لديك أي علاقة شخصية مع الأشخاص في المجلس الأعلى للقضاء الشرعي الذين توقفوا عن العمل في عام ٢٠٠٧؟ هل تلقيت أي نوع من النصيحة منهم ؟ إذا نعم ، إلى أي مدى كانت محاولاتك ناجحة ؟ كيف سيكون شعورك أثناء العمل جنباً إلى جنب مع هؤلاء الموظفين إذا تمت عملية إعادة الدمج في القضاء ؟ تحت أي ظروف برأيك ستكون إعادة دمجهم ناجحة ومفيدة للمجلس الأعلى للقضاء الشرعي ؟

الملحق هـ ـ٢ - جدول مبسطة لردود المشاركين في الاستبيانات

وزارة العدل

		وزارة العدل									
		المشاركين		المستهدفين				النسبة			
النسبة التي يمثلها الاستبيان		٢٥		٨٥				٢٩٪			
المعلومات الشخصية	العمر	٢١ - ٣٠		٣١ - ٤٠			٤١ - ٥٠		٥١ - ٦٠		
		٣٢٪		٥٦٪			٨٪		٤٪		
	الجنس	ذكور						إناث			
		٧٦٪						٢٤٪			
	الاقامة	مدينة غزة						أخرى			
		٦٨٪						٣٢٪			
المؤهلات	المستوى التعليمي والتخصص		-	ثانوية	دبلوم		بكالوريوس	ماجستير	غير محدد		
			٠٪	٤٪	٢٤٪		٦٠٪	٨٪	٤٪		
		نعم			لا				غير محدد		
النشاط القضائي	هل تم تعيينك في البداية كموظف حكومي؟	٨٨٪			١٢٪				٠٪		
	هل تقدمت لامتحان كتابي/ شفوي لأغراض التوظيف؟	٨٤٪			٨٪				٨٪		
	هل عملك إداري أم قانوني في الأصل ؟	A ٨٠٪			L ٢٠٪				٠٪		
	هل جميع المهام المهنية المسندة و المسؤوليات واضحة؟	٩٦٪			٠٪				٤٪		
	هل تلقيت تعليم مبدئي/ مستمر ؟	٢٨٪			٢٤٪				٤٨٪		
	هل درجة تقييمك الوظيفي تطورت منذ بدء العمل ؟	٥٦٪			٤٤٪				٠٪		
	منذ تم تعيينك هل اكتسبت مستوى معين من الاختصاص؟	٤٠٪			٢٨٪				٣٢٪		

المرافق	هل أنت راضي عن مكان العمل؟	٪٨٠			٪٢٠			٪٠
	هل أنت مزود بكمبيوتر/ طابعة ؟	٪٨٨			٪٨			٪٤
	هل تعتقد أن المباني الحالية مرضية للوصول إلى الجمهور العام؟	٪٧٢			٪٢٤			٪٤
الطموحات	هل أنت راضٍ عن المهنة الحالية و الوضع؟	٪٧٢			٪٢٠			٪٨
	بشكل عام، هل أنت راضي عن الوضع الحالي للسلطة القضائية في قطاع غزة؟	٪٢٤			٪٥٦			٪٢٠
	هل لديك أي علاقة شخصية مع الموظفين الذين توقفوا عن العمل في عام ٢٠٠٧؟	٪١٢			٪٨٠			٪٨
	هل تؤيد العمل جنباً إلى جنب مع هؤلاء الموظفين إذا ما تم إعادة دمجهم؟	٪٨٠			٪٠			٪٢٠

مجلس القضاء الأعلى - الموظفون القضائيون

		مجلس القضاء الأعلى									
		المشاركين		المستهدفين				النسبة			
النسبة التي يمثلها الاستبيان		٤		٤٦				٪٩			
المعلومات الشخصية	العمر	٤١ – ٥٠		٥١ - ٦٠		٦١ - ٧٠					
		٪٧٥		٪٢٥		٪٠					
	الجنس	ذكور				إناث					
		٪١٠٠				٪٠					
	الاقامة	مدينة غزة				أخرى					
		٪٧٥				٪٢٥					
المؤهلات	المستوى التعليمي والتخصص	بكالوريوس				ماجستير					
		٪٢٥				٪٧٥					
		نعم			لا			غير محدد			
العمل الذي يؤديه في القضاء	هل تم تعيينك في البداية كموظف حكومي؟	٪٧٥			٪٢٥			٪٠			
	هل تقدمت لامتحان كتابي/ شفوي لأغراض التوظيف؟	٪١٠٠			٪٠			٪٠			
	هل عملك إداري أم قانوني في الأصل ؟	٪٧٥			٪٢٥			٪٠			
	هل جميع المهام المهنية المسندة و المسؤوليات واضحة؟	٪٧٥			٪٢٥			٪٠			
	هل تلقيت تعليم مبدئي/ مستمر ؟	٪١٠٠			٪٠			٪٠			
	هل درجة تقييمك الوظيفي تطورت منذ بدء العمل ؟	٪٥٠			٪٥٠			٪٠			
	منذ تم تعيينك هل اكتسبت مستوى معين من الاختصاص؟	٪٤٠			٪٢٨			٪٣٢			

الطموحات	هل أنت راضٍ عن المهنة الحالية و الوضع؟	٪١٠٠			٪٠			٪٠
	بشكل عام، هل أنت راضي عن الوضع الحالي للسلطة القضائية في قطاع غزة؟	٪٧٥			٪٢٥			٪٠
	هل لديك أي علاقة شخصية مع الموظفين الذين توقفوا عن العمل في عام ٢٠٠٧؟	٪٥٠			٪٥٠			٪٠
	هل تؤيد العمل جنباً إلى جنب مع هؤلاء الموظفين إذا ما تم إعادة دمجهم؟	٪١٠٠			٪٠			٪٠

مجلس القضاء الأعلى - الموظفون غير القضائيين

		مجلس القضاء الأعلى								
		المشاركين		المستهدفين				النسبة		
النسبة التي يمثلها الاستبيان		١٠		٢١٨				٪٥		
المعلومات الشخصية	العمر	٢١ - ٣٠		٣١ - ٤٠			٤١ - ٥٠			
		٪٢٠		٪٨٠			٪٠			
	الجنس	ذكور					إناث			
		٪٩٠					٪١٠			
	الاقامة	مدينة غزة					أخرى			
		٪٦٨					٪٣٢			
المؤهلات	المستوى التعليمي والتخصص		-	ثانوية	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	غير محدد		
			٪٠	٪٤	٪٢٤	٪٦٠	٪٨	٪٤		
		نعم			لا			غير محدد		
العمل الذي يؤديه في القضاء	هل تم تعيينك في البداية كموظف حكومي؟	٪٨٨			٪١٢			٪٠		
	هل تقدمت لامتحان كتابي/ شفوي لأغراض التوظيف؟	٪٨٤			٪٨			٪٨		
	هل عملك إداري أم قانوني في الأصل ؟	A ٪٨٠			L ٪٢٠			٪٠		
	هل جميع المهام المهنية المسندة و المسؤوليات واضحة؟	٪٩٦			٪٠			٪٤		
	هل تلقيت تعليم مبدئي/ مستمر ؟	٪٢٨			٪٢٤			٪٤٨		
	هل درجة تقييمك الوظيفي تطورت منذ بدء العمل ؟	٪٥٦			٪٤٤			٪٠		
	منذ تم تعيينك هل اكتسبت مستوى معين من الاختصاص؟	٪٤٠			٪٢٨			٪٣٢		

المرافق	هل أنت راضي عن مكان العمل؟	٨٠٪			٢٠٪			٠٪
	هل أنت مزود بكمبيوتر/ طابعة ؟	٨٨٪			٨٪			٤٪
	هل تعتقد أن المباني الحالية مرضية للوصول إلى الجمهور العام؟	٧٢٪			٢٤٪			٤٪
الطموحات	هل أنت راضٍ عن المهنة الحالية و الوضع؟	٧٢٪			٢٠٪			٨٪
	بشكل عام، هل أنت راضي عن الوضع الحالي للسلطة القضائية في قطاع غزة؟	٢٤٪			٥٦٪			٢٠٪
	هل لديك أي علاقة شخصية مع الموظفين الذين توقفوا عن العمل في عام ٢٠٠٧؟	١٢٪			٨٠٪			٨٪
	هل تؤيد العمل جنباً إلى جنب مع هؤلاء الموظفين إذا ما تم إعادة دمجهم؟	٨٠٪			٠٪			٢٠٪

مكتب النائب العام - الموظفون القضائيون

		مكتب النائب العام					
		المشاركين		المستهدفين		النسبة	
النسبة التي يمثلها الاستبيان		١٣		٥٩		٢٢٪	
المعلومات الشخصية	العمر	٢١ - ٣٠	٣١ - ٤٠	٤١ - ٥٠			
		٣١٪	٦٢٪	٧٪			
	الجنس	ذكور		إناث			
		١٠٠٪		٠٪			
	الاقامة	مدينة غزة		أخرى			
		٧٧٪		٢٣٪			
المؤهلات	المستوى التعليمي والتخصص	بكالوريوس				ماجستير	
		٦٠٪				٣١٪	
		نعم		لا			غير محدد
العمل الذي يؤديه في القضاء	هل تم تعيينك في البداية كموظف حكومي؟	١٥٪		٤٦٪			٣٨٪
	هل تقدمت لامتحان كتابي/ شفوي لأغراض التوظيف؟	١٠٠٪		٠٪			٠٪
	هل عملك إداري أم قانوني في الأصل ؟	١٥٪		٤٦٪			٣٨٪
	هل جميع المهام المهنية المسندة و المسؤوليات واضحة؟	١٥٪		٦٢٪			٢٣٪
	هل تلقيت تعليم مبدئي/ مستمر ؟	٦٢٪		٣٨٪			٠٪
	هل درجة تقييمك الوظيفي تطورت منذ بدء العمل ؟	١٨٪		٨٢٪			٠٪
	منذ تم تعيينك هل اكتسبت مستوى معين من الاختصاص؟						

الطموحات	هل أنت راضٍ عن المهنة الحالية و الوضع؟	٪٧٧			٪٢٣			٪٠
	بشكل عام، هل أنت راضي عن الوضع الحالي للسلطة القضائية في قطاع غزة؟	٪٤٦			٪٥٤			٪٠
	هل لديك أي علاقة شخصية مع الموظفين الذين توقفوا عن العمل في عام ٢٠٠٧؟	٪٥٤			٪٣٨			٪٨
	هل تؤيد العمل جنباً إلى جنب مع هؤلاء الموظفين إذا ما تم إعادة دمجهم؟	٪٩٢			٪٠			٪٨

مكتب النائب العام - الموظفون غير القضائيين

		مكتب النائب العام								
		المشاركين		المستهدفين				النسبة		
النسبة التي يمثلها الاستبيان		٢٩		١١٠				٢٦٪		
المعلومات الشخصية	العمر	٢١ - ٣٠		٣١ - ٤٠			٤١ - ٥٠			
		٤١٪		٥٢٪			٧٪			
	الجنس	ذكور					إناث			
		٧٦٪					٢٤٪			
	الاقامة	مدينة غزة					أخرى			
		٦٩٪					٣١٪			
المؤهلات	المستوى التعليمي والتخصص		-		ثانوية		دبلوم		بكالوريوس	ماجستير	غير محدد
			٣٪		٧٪		٢٤٪		٤٥٪	٧٪	١٤٪
		نعم					لا				غير محدد
العمل الذي يؤديه في القضاء	هل تم تعيينك في البداية كموظف حكومي؟	٩٧٪					٣٪				٠٪
	هل تقدمت لامتحان كتابي/ شفوي لأغراض التوظيف؟	٩٠٪					٧٪				٣٪
	هل عملك إداري أم قانوني في الأصل ؟	A ٨٦٪					L ١٠٪				٤٪
	هل جميع المهام المهنية المسندة و المسؤوليات واضحة؟	٧٩٪					١٤٪				٧٪
	هل تلقيت تعليم مبدئي/ مستمر ؟	٤١٪					٤١٪				١٧٪
	هل درجة تقييمك الوظيفي تطورت منذ بدء العمل ؟	٦٢٪					٣٨٪				٠٪
	منذ تم تعيينك هل اكتسبت مستوى معين من الاختصاص؟	٣٤٪					٤١٪				٢٤٪

المرافق	هل أنت راضي عن مكان العمل؟	٤٨٪			٥٢٪			٠٪
	هل أنت مزود بكمبيوتر/ طابعة ؟	٧٩٪			٢١٪			٠٪
	هل تعتقد أن المباني الحالية مرضية للوصول إلى الجمهور العام؟	٦٦٪			٣٤٪			٠٪
الطموحات	هل أنت راضٍ عن المهنة الحالية و الوضع؟	٦٦٪			٣٤٪			٠٪
	بشكل عام، هل أنت راضي عن الوضع الحالي للسلطة القضائية في قطاع غزة؟	٤١٪			٥٥٪			٣٪
	هل لديك أي علاقة شخصية مع الموظفين الذين توقفوا عن العمل في عام ٢٠٠٧؟	٣٪			٩٣٪			٣٪
	هل تؤيد العمل جنباً إلى جنب مع هؤلاء الموظفين إذا ما تم إعادة دمجهم؟	٨٣٪			٣٪			١٤٪

المجلس الأعلى للقضاء الشرعي - الموظفون القضائيون

		المجلس الأعلى للقضاء الشرعي		
		المشاركين	المستهدفين	النسبة
النسبة التي يمثلها الاستبيان		٦	٢٥	٢٤٪
المعلومات الشخصية	العمر		٤١ - ٥٠	٥١ - ٦٠
			١٧٪	٨٣٪
	الجنس	ذكور		إناث
		١٠٠٪		٠٪
	الاقامة	مدينة غزة		أخرى
		٦٧٪		٣٣٪
المؤهلات	المستوى التعليمي والتخصص	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراة
		١٧٪	١٧٪	٥٠٪	١٧٪
		نعم	لا	غير محدد	
العمل الذي يؤديه في القضاء	بالإضافة إلى الوظيفة القضائية الخاصة بك، هل شغلت مناصب إدارية؟	٥٠٪	٠٪	٥٠٪	
	هل تقدمت لامتحان كتابي/ شفوي لأغراض التوظيف؟	٥٠٪	٥٠٪	٠٪	
	هل تلقيت تعليم مبدئي/ مستمر ؟	٦٧٪	٠٪	٣٣٪	
	هل درجة تقييمك الوظيفي تطورت منذ بدء العمل في القضاء؟	٥٠٪	٥٠٪	٠٪	
	منذ أن تم تعيينك في منصب قاضٍ، هل تخصصت في مجال معين؟	٣٣٪	٣٣٪	٣٣٪	
	هل تم تفتيشك في أي مرحلة منذ بدء تعيينك؟	٠٪	٨٣٪	١٧٪	

الطموحات	هل أنت راضٍ عن المهنة الحالية و الوضع؟	٦٧٪			١٧٪			١٧٪
	بشكل عام، هل أنت راضٍ عن الوضع الحالي للسلطة القضائية في قطاع غزة؟	١٧٪			٦٧٪			١٧٪
	هل لديك أي علاقة شخصية مع الموظفين الذين توقفوا عن العمل في عام ٢٠٠٧؟	٦٧٪			٠٪			٣٣٪
	هل تؤيد العمل جنباً إلى جنب مع هؤلاء القضاة/ المدعين إذا تم إعادة إدماجهم؟	٨٣٪			٠٪			١٧٪

المجلس الأعلى للقضاء الشرعي - الموظفون غير القضائيين

		المجلس الأعلى للقضاء الشرعي		
		المشاركين	المستهدفين	النسبة
النسبة التي يمثلها الاستبيان		١٨	١٢٤	١٥
المعلومات الشخصية	العمر	٢١ – ٣٠	٣١ - ٤٠	٤١ - ٥٠
		٣٩٪	٣٩٪	٢٢٪
	الجنس	ذكور		إناث
		١٠٠٪		٠٪
	الاقامة	مدينة غزة		أخرى
		٧٢٪		٣١٪
المؤهلات	المستوى التعليمي والتخصص		ثانوي	بكالوريوس
			٦٪	٩٤٪
		نعم	لا	غير محدد
العمل الذي يؤديه في القضاء	هل تم تعيينك في البداية كموظف حكومي؟	٨٣٪	١٧٪	٠٪
	هل تقدمت لامتحان كتابي/ شفوي لأغراض التوظيف؟	٤٤٪	٣٩٪	١٧٪
	هل عملك إداري أم قانوني في الأصل ؟	A ٨٩٪	L ٥٪	٥٪
	هل جميع المهام المهنية المسندة و المسؤوليات واضحة؟	٨٩٪	٠٪	١١٪
	هل تلقيت تعليم مبدئي/ مستمر ؟	١١٪	٥٠٪	٣٩٪
	هل درجة تقييمك الوظيفي تطورت منذ بدء العمل ؟	٥٠٪	٤٤٪	٦٪
	منذ تم تعيينك هل اكتسبت مستوى معين من الاختصاص؟	٤٤٪	٤٤٪	١١٪

المرافق	هل أنت راضي عن مكان العمل؟	٥٦٪			٤٤٪			٠٪
	هل أنت مزود بكمبيوتر/ طابعة ؟	٨٣٪			١٧٪			٠٪
	هل تعتقد أن المباني الحالية مرضية للوصول إلى الجمهور العام؟	٧٨٪			٢٢٪			٠٪
الطموحات	هل أنت راضٍ عن المهنة الحالية أو الوضع؟	٥٦٪			٣٩٪			٦٪
	بشكل عام، هل أنت راضي عن الوضع الحالي للسلطة القضائية في قطاع غزة؟	٣٩٪			٥٦٪			٦٪
	هل لديك أي علاقة شخصية مع الموظفين الذين توقفوا عن العمل في عام ٢٠٠٧؟	١٧٪			٧٨٪			٦٪
	هل تؤيد العمل جنباً إلى جنب مع هؤلاء الموظفين إذا ما تم إعادة دمجهم؟	٨٣٪			٠٪			١٧٪

الملحق و - إحصاءات عن أحكام قضائية

الملحق و١ - في الضفة الغربية (٢٠٠٩-٢٠١٢)

عام ٢٠٠٩							
نوع الدعاوى	معلقة	واردة	المجموع	المنجزة	مدورة	نسبة المنجز إلى الوارد	نسبة المنجز إلى المجموع
المحكمة العليا							
مدني	٧	٨٢	٨٩	٦٩	٢٠	٨٤,١٥٪	٧٧,٥٣٪
جنائي	١٥٣	١٣٢	٢٨٥	١٠٢	١٨٣	٧٧,٢٧٪	٣٥,٧٩٪
إداري(مجلس القضاء الأعلى)	٣٧٣	٨٩٧	١٢٧٠	٦٦٧	٦٠٣	٧٤,٣٦٪	٥٢,٥٢٪
المجموع	٥٣٣	١١١١	١٦٤٤	٨٣٨	٨٠٦	٧٥,٤٣٪	٥٠,٩٧٪
محاكم الاستئناف – القدس							
مدني	٢٥٣	٣٥٨	٦١١	٢٤٠	٣٧١	٦٧,٠٤٪	٣٩,٢٨٪
جنائي	٤٤	١١١	١٥٥	٦٧	٨٨	٦٠,٣٦٪	٤٣,٢٣٪
تنفيذي	١٢	٥٥٩	٥٧١	٥٧١	٧١	١٠٢,١٥٪	١٠٠,٠٠٪
المجموع	٣٠٩	١٠٢٨	١٣٣٧	٨٧٨	٥٣٠	٨٥,٤١٪	٦٥,٦٧٪
محكمة الاستئناف – رام الله							
مدني	٣٧٣	٤٩٤	٨٦٧	٣٦٣	٥٠٤	٧٣,٤٨٪	٤١,٨٧٪
جنائي	١٣٦	٢٩١	٤٢٧	٢٣٦	١٩١	٨١,١٠٪	٥٥,٢٧٪
تنفيذي	٣٨	٨٤٢	٨٨٠	٩٤٧	٠	١١٢,٤٧٪	١٠٧,٦١٪
المجموع	٥٤٧	١٦٢٧	٢١٧٤	١٥٤٦	٦٩٥	٩٥,٠٢٪	٧١,١١٪
محكمة البداية – الخليل							
مدني	١٠٣٥	٥٢٨	١٥٦٣	٥٩٨	٩٦٥	١١٣,٢٦٪	٣٨,٢٦٪
جنائي	٦٤٦	١١٩	٧٦٥	٢٧٢	٤٩٣	٢٢٨,٥٧٪	٣٥,٥٦٪
تنفيذي		١٩٥٤		٨٨٠		٤٥,٠٤٪	

مدني (للاستئناف)	١٨٧	٢٠٩	٣٩٦	٢١٧	١٧٩	٪١٠٣,٨٣	٪٥٤,٨٠
جنائي (للاستئناف)	٢٧٤	٥١٣	٧٨٧	٦١٧	١٧٠	٪١٢٠,٢٧	٪٧٨,٤٠
المجموع	٢١٤٢	٣٣٢٣	٣٥١١	٢٥٨٤	١٨٠٧	٪٧٧,٧٦	٪٧٣,٦٠
محكمة البداية – بيت لحم							
مدني	٥٠١	٢٢٧	٧٢٨	٢٦٤	٤٦٤	٪١١٦,٣٠	٪٣٦,٢٦
جنائي	٤٠٦	٨٤	٤٩٠	٧٩	٤١١	٪٩٤,٠٥	٪١٦,١٢
تنفيذي		١١٩٠		٥٧٧		٪٤٨,٤٩	
مدني (للاستئناف)	٦٦	٧٩	١٤٥	٦١	٨٤	٪٧٧,٢٢	٪٤٢,٠٧
جنائي (للاستئناف)	١٥٦	٢٥١	٤٠٧	٢١٣	١٩٤	٪٨٤,٨٦	٪٥٢,٣٣
المجموع	١١٢٩	١٨٣١	١٧٧٠	١١٩٤	١١٥٣	٪٦٥,٢١	٪٦٧,٤٦
محكمة البداية - جنين							
مدني	٣٥١	٢٩٨	٦٤٩	٢٣٧	٤١٢	٪٧٩,٥٣	٪٣٦,٥٢
جنائي	٥٣٩	٤٢	٥٨١	١١٦	٤٦٥	٪٢٧٦,١٩	٪١٩,٩٧
تنفيذي		٢٤٧٣		٩٦١		٪٣٨,٨٦	
مدني (للاستئناف)	٥٨	٦٦	١٢٤	٦٧	٥٧	٪١٠١,٥٢	٪٥٤,٠٣
جنائي (للاستئناف)	٤٢	٣٦١	٤٠٣	٣٠٣	١٠٠	٪٨٣,٩٣	٪٧٥,١٩
المجموع	٩٩٠	٣٢٤٠	١٧٥٧	١٦٨٤	١٠٣٤	٪٥١,٩٨	٪٩٥,٨٥
محكمة البداية – رام الله							
مدني	١١٤٣	٦٧٩	١٨٢٢	٧٥٠	١٠٧٢	٪١١٠,٤٦	٪٤١,١٦
جنائي	٧٦٦	١٤٣	٩٠٩	٢٣٤	٦٧٥	٪١٦٣,٦٤	٪٢٥,٧٤
تنفيذي		٢٨٨٤		١٩٠٤		٪٦٦,٠٢	
مدني (للاستئناف)	١٣٦	١٧١	٣٠٧	١٨٠	١٢٧	٪١٠٥,٢٦	٪٥٨,٦٣
جنائي (للاستئناف)	١٢٧	٤٩٢	٦١٩	٣٨٠	٢٣٩	٪٧٧,٢٤	٪٦١,٣٩

المجموع	٢١٧٢	٤٣٦٩	٣٦٥٧	٣٤٤٨	٢١١٣	٪٧٨,٩٢	٪٩٤,٢٨
محكمة البداية - طولكرم							
مدني	٢٩٦	٢٣٥	٥٣١	١٧١	٣٦٠	٪٧٢,٧٧	٪٣٢,٢٠
جنائي	٥٧٧	٥٦	٦٣٣	٨١	٥٥٢	٪١٤٤,٦٤	٪١٢,٨٠
تنفيذي		٢٨٣٠		١٢٦٣		٪٤٤,٦٣	
مدني (للاستئناف)	٧٤	٦٩	١٤٣	٩١	٥٢	٪١٣١,٨٨	٪٦٣,٦٤
جنائي (للاستئناف)	٧٩	٢٨٤	٣٦٣	٣٠٦	٥٧	٪١٠٧,٧٥	٪٨٤,٣٠
المجموع	١٠٢٦	٣٤٧٤	١٦٧٠	١٩١٢	١٠٢١	٪٥٥,٠٤	٪١١٤,٤٩
محكمة البداية - قلقيلية							
مدني	١٢٣	١٠٧	٢٣٠	١٠١	١٢٩	٪٩٤,٣٩	٪٤٣,٩١
جنائي	٤٦٠	١٠٧	٥٦٧	١٧١	٣٩٦	٪١٥٩,٨١	٪٣٠,١٦
تنفيذي		٩١٣		٧٧٨		٪٨٥,٢١	
مدني (للاستئناف)	٢١	٤٦	٦٧	٤١	٢٦	٪٨٩,١٣	٪٦١,١٩
جنائي (للاستئناف)	٤٣	١٤٢	١٨٥	١٤٤	٤١	٪١٠١,٤١	٪٧٧,٨٤
المجموع	٦٤٧	١٣١٥	١٠٤٩	١٢٣٥	٥٩٢	٪٩٣,٩٢	٪١١٧,٧٣
محكمة البداية – نابلس							
مدني	٩٣٢	٦٣٧	١٥٦٩	٥٨٤	٩٨٥	٪٩١,٦٨	٪٣٧,٢٢
جنائي	٨٦٢	١٦٣	١٠٢٥	١٢٧	٨٩٨	٪٧٧,٩١	٪١٢,٣٩
تنفيذي		٢٦٦٨		١٠٦٢		٪٣٩,٨١	
مدني (للاستئناف)	٢١١	٢١٥	٤٢٦	٢٤٧	١٧٩	٪١١٤,٨٨	٪٥٧,٩٨
جنائي (للاستئناف)	٢٢٢	٥٣٩	٧٦١	٤٨٧	٢٧٤	٪٩٠,٣٥	٪٦٣,٩٩
المجموع	٢٢٢٧	٤٢٢٢	٣٧٨١	٢٥٠٧	٢٣٣٦	٪٥٩,٣٨	٪٦٦,٣١

محكمة بداية - أريحا							
مدني	٩٠	٦٥	١٥٥	٦٠	٩٥	٪٩٢,٣١	٪٣٨,٧١
جنائي	٨٩	١٨	١٠٧	٢٧	٨٠	٪١٥٠,٠٠	٪٢٥,٢٣
تنفيذي		٤١٣		٤٦٤		٪١١٢,٣٥	
مدني (للاستئناف)	٢٦	١٣	٣٩	١١	٢٨	٪٨٤,٦٢	٪٢٨,٢١
جنائي (للاستئناف)	٨	٣٤	٤٢	٣٢	١٠	٪٩٤,١٢	٪٧٦,١٩
المجموع	٢١٣	٥٤٣	٣٤٣	٥٩٤	٢١٣	٪١٠٩,٣٩	٪١٧٣,١٨
محكمة الصلح - الخليل							
مدني	٥٩٠	٤٦١	١٠٥١	٥٨٦	٤٦٥	٪١٢٧,١١	٪٥٥,٧٦
جنائي	١٥١٠	١٦٠٨	٣١١٨	١٩٠٤	١٢١٤	٪١١٨,٤١	٪٦١,٠٦
المجموع	٢١٠٠	٢٠٦٩	٤١٦٩	٢٤٩٠	١٦٧٩	٪١٢٠,٣٥	٪٥٩,٧٣
محكمة الصلح – بيت لحم							
مدني	١٠١٠	٤١٠	١٤٢٠	٦٥٤	٧٦٦	٪١٥٩,٥١	٪٤٦,٠٦
جنائي	٢٨١٤	١٦٣١	٤٤٤٥	٢٧٠٠	١٧٤٥	٪١٦٥,٥٤	٪٦٠,٧٤
المجموع	٣٨٢٤	٢٠٤١	٥٨٦٥	٣٣٥٤	٢٥١١	٪١٦٤,٣٣	٪٥٧,١٩
محكمة الصلح - جنين							
مدني	١٠٦٤	٩٥٧	٢٠٢١	٨٧٨	١١٤٣	٪٩١,٧٥	٪٤٣,٤٤
جنائي	٦٢٦٩	٢٤٦١	٨٧٣٠	٦٩٩١	١٧٣٩	٪٢٨٤,٠٧	٪٨٠,٠٨
المجموع	٧٣٣٣	٣٤١٨	١٠٧٥١	٧٨٦٩	٢٨٨٢	٪٢٣٠,٢٢	٪٧٣,١٩
محكمة الصلح - دورا							
مدني	٣٥١	٤١٣	٧٦٤	٣٥٨	٤٠٦	٪٨٦,٦٨	٪٤٦,٨٦
جنائي	٢٥١٩	١١٧٢	٣٦٩١	٢١٣١	١٥٦٠	٪١٨١,٨٣	٪٥٧,٧٤
تنفيذي		٢٠٩٢		١٢٨٣		٪٦١,٣٣	

المجموع	٢٨٧٠	٣٦٧٧	٤٤٥٥	٣٧٧٢	١٩٦٦	٪١٠٢,٥٨	٪٨٤,٦٧
محكمة الصلح – رام الله							
مدني	١٧٣١	٨٤٦	٢٥٧٧	١١١٢	١٤٦٥	٪١٣١,٤٤	٪٤٣,١٥
جنائي	٥٠٠٢	٤٠٧٥	٩٠٧٧	٤٦٣٩	٤٤٣٨	٪١١٣,٨٤	٪٥١,١١
المجموع	٦٧٣٣	٤٩٢١	١١٦٥٤	٥٧٥١	٥٩٠٣	٪١١٦,٨٧	٪٤٩,٣٥
محكمة الصلح - سلفيت							
مدني	٢١٥	٢٠٨	٤٢٣	١٨١	٢٤٢	٪٨٧,٠٢	٪٤٢,٧٩
جنائي	٤٨٦	٩٦٥	١٤٥١	١١١٦	٣٣٥	٪١١٥,٦٥	٪٧٦,٩١
تنفيذي		٤٩١		٢٣٨		٪٤٨,٤٧	
المجموع	٧٠١	١٦٦٤	١٨٧٤	١٥٣٥	٥٧٧	٪٩٢,٢٥	٪٨١,٩١
محكمة الصلح - طوباس							
مدني	٣١٨	٣٤٦	٦٦٤	٣٠٧	٣٥٧	٪٨٨,٧٣	٪٤٦,٢٣
جنائي	٨٧٧	٩٠٨	١٧٨٥	١٠٥٠	٧٣٥	٪١١٥,٦٤	٪٥٨,٨٢
تنفيذي		٤٠٥		٣٥٩		٪٨٨,٦٤	
المجموع	١١٩٥	١٦٥٩	٢٤٤٩	١٧١٦	١٠٩٢	٪١٠٣,٤٤	٪٧٠,٠٧
محكمة الصلح – طولكرم							
مدني	١٢٩٨	١٣٩٩	٢٦٩٧	١٢٢٦	١٤٧١	٪٨٧,٦٣	٪٤٥,٤٦
جنائي	٣٦٤٠	١٦٩١	٥٣٣١	١٩١٨	٣٤١٣	٪١١٣,٤٢	٪٣٥,٩٨
المجموع	٤٩٣٨	٣٠٩٠	٨٠٢٨	٣١٤٤	٤٨٨٤	٪١٠١,٧٥	٪٣٩,١٦
محكمة الصلح – قلقيلية							
مدني	٤٩١	٤٦٦	٩٥٧	٩٥٧	٥٠٤	٪٢٠٥,٣٦	٪١٠٠,٠٠
جنائي	٣٦٥٩	١٦٥٦	٥٣١٥	٣٧٠٠	١٦١٥	٪٢٢٣,٤٣	٪٦٩,٦١
المجموع	٤١٥٠	٢١٢٢	٦٢٧٢	٤٦٥٧	٢١١٩	٪٢١٩,٤٦	٪٧٤,٢٥

محكمة الصلح - نابلس							
مدني	٢٥٣٥	١٢٥٩	٣٧٩٤	١٢٤١	٢٥٥٣	٪٩٨,٥٧	٪٣٢,٧١
جنائي	٩٧٠٥	٣٢٧٥	١٢٩٨٠	٧٠٣٥	٥٩٤٥	٪٢١٤,٨١	٪٥٤,٢٠
المجموع	١٢٢٤٠	٤٥٣٤	١٦٧٧٤	٨٢٧٦	٨٤٩٨	٪١٨٢,٥٣	٪٤٩,٣٤
محكمة الصلح - أريحا							
مدني	٢٧٨	١٩٤	٤٧٢	٢٠٥	٢٦٧	٪١٠٥,٦٧	٪٤٣,٤٣
جنائي	٦٣٨	٩٠٦	١٥٤٤	١٠٨٢	٤٦٢	٪١١٩,٤٣	٪٧٠,٠٨
المجموع	٩١٦	١١٠٠	٢٠١٦	١٢٨٧	٧٢٩	٪١١٧,٠٠	٪٦٣,٨٤
محكمة الصلح - حلحول							
مدني	١٥٧	١٦٧	٣٢٤	١٨٥	١٣٩	٪١١٠,٧٨	٪٥٧,١٠
جنائي	٥٢٨	٨٧٤	١٤٠٢	١١٢٩	٢٧٣	٪١٢٩,١٨	٪٨٠,٥٣
تنفيذي		٩٢٢		٦٧٤		٪٧٣,١٠	
المجموع	٦٨٥	١٩٦٣	١٧٢٦	١٩٨٨	٤١٢	٪١٠١,٢٧	٪١١٥,١٨
المجموع الكلي	١٨٨٩٥	١٩٦١٨	٣٦١٠٥	٢٥٧٤٠	١٤٢٥٧	٪١٣١,٢١	٪٧١,٢٩

عام ٢٠١٠							
نوع الدعاوى	معلقة	واردة	المجموع	المنجزة	مدورة	نسبة المنجز من الوارد	نسبة المنجز من المجموع
المحكمة العليا							
مدني	٢٠	١٣٠	١٥٠	٨٢	٦٨	٪٦٣,٠٨	٪٥٤,٦٧
جنائي	١٨٣	١٧٥	٣٥٨	١٣٥	٢٢٣	٪٧٧,١٤	٪٣٧,٧١
إداري(مجلس القضاء الأعلى)	٦٠٣	١٠١٠	١٦١٣	١٠٤١	٥٧٢	٪١٠٣,٠٧	٪٦٤,٥٤
المجموع	٨٠٦	١٣١٥	٢١٢١	١٢٥٨	٨٦٣	٪٩٥,٦٧	٪٥٩,٣١
محاكم الاستئناف – القدس							
مدني	٣٧١	٤١٣	٧٨٤	٤٩٤	٢٩٠	٪١١٩,٦١	٪٦٣,٠١
جنائي	٨٨	١٠٦	١٩٤	١٦٧	٢٧	٪١٥٧,٥٥	٪٨٦,٠٨
تنفيذي	٧١	٦٦٨	٧٣٩	٧٣٤	٥	٪١٠٩,٨٨	٪٩٩,٣٢
المجموع	٥٣٠	١١٨٧	١٧١٧	١٣٩٥	٣٢٢	٪١١٧,٥٢	٪٨١,٢٥
محكمة الاستئناف – رام الله							
مدني	٥٢٥	٦٤١	١١٦٦	٥٧٤	٣٠٣	٪٨٩,٥٥	٪٤٩,٢٣
جنائي	١٩٨	٤٦٦	٦٦٤	٣٦١	٥٩٢	٪٧٧,٤٧	٪٥٤,٣٧
تنفيذي	٤	١٠١٩	١٠٢٣	١٠٥٣	٠	٪١٠٣,٣٤	٪١٠٢,٩٣
المجموع	٧٢٧	٢١٢٦	٢٨٥٣	١٩٨٨	٨٩٥	٪٩٣,٥١	٪٦٩,٦٨
المحكمة البداية – الخليل							
مدني	٩٦٥	٧١٦	١٦٨١	٥٣٨	١١٤٣	٪٧٥,١٤	٪٣٢,٠٠
جنائي	٤٩٣	٨٤	٥٧٧	٧٠	٥٠٧	٪٨٣,٣٣	٪١٢,١٣
تنفيذي		٢٣١١		١٦١٥		٪٦٩,٨٨	
مدني (للاستئناف)	١٧٨	١٥١	٣٢٩	٢١١	١١٨	٪١٣٩,٧٤	٪٦٤,١٣

جنائي (للاستئناف)	١٧٠	٥٢١	٦٩١	٥٣٥	١٥٦	٪١٠٢,٦٩	٪٧٧,٤٢
المجموع	١٨٠٦	٣٧٨٣	٣٢٧٨	٢٩٦٩	١٩٢٤	٪٧٨,٤٨	٪٩٠,٥٧
محكمة البداية – بيت لحم							
مدني	٤٦٤	٣٠١	٧٦٥	٢٦٣	٥٠٢	٪٨٧,٣٨	٪٣٤,٣٨
جنائي	٤١١	٥٥	٤٦٦	١٢٦	٣٤٠	٪٢٢٩,٠٩	٪٢٧,٠٤
تنفيذي		١٥٣٠		٦٣٦		٪٤١,٥٧	
مدني (للاستئناف)	٨٤	١٠٦	١٩٠	٨٤	١٠٦	٪٧٩,٢٥	٪٤٤,٢١
جنائي (للاستئناف)	١٩٤	٢٨٢	٤٧٦	٣٣٨	١٣٨	٪١١٩,٨٦	٪٧١,٠١
المجموع	١١٥٣	٢٢٧٤	١٨٩٧	١٤٤٧	١٠٨٦	٪٦٣,٦٣	٪٧٦,٢٨
محكمة البداية - جنين							
مدني	٤١٢	٤٠٣	٨١٥	٢٩٣	٥٢٢	٪٧٢,٧٠	٪٣٥,٩٥
جنائي	٤٦٥	١٢٨	٥٩٣	٢٣٨	٣٥٥	٪١٨٥,٩٤	٪٤٠,١٣
تنفيذي		٣٤٢١		١٦٨٠		٪٤٩,١١	
مدني (للاستئناف)	٥٨	٩٨	١٥٦	٨٣	٧٣	٪٨٤,٦٩	٪٥٣,٢١
جنائي (للاستئناف)	١٠٠	٢٤٧	٣٤٧	٢٧٩	٦٨	٪١١٢,٩٦	٪٨٠,٤٠
المجموع	١٠٣٥	٤٢٩٧	١٩١١	٢٥٧٣	١٠١٨	٪٥٩,٨٨	٪١٣٤,٦٤
محكمة البداية – رام الله							
مدني	١٠٧٢	٩٢٨	٢٠٠٠	٨٧٣	١١٢٧	٪٩٤,٠٧	٪٤٣,٦٥
جنائي	٦٧٥	١٢٠	٧٩٥	٢٣٢	٥٦٣	٪١٩٣,٣٣	٪٢٩,١٨
تنفيذي		٣١٤٣		١٢٣٤		٪٣٩,٢٦	
مدني (للاستئناف)	١٢٣	٢٠٩	٣٣٢	٢٣٠	١٠٢	٪١١٠,٠٥	٪٦٩,٢٨
جنائي (للاستئناف)	٢٣٩	٤٣٩	٦٧٨	٥٤٥	١٣٣	٪١٢٤,١٥	٪٨٠,٣٨
المجموع	٢١٠٩	٤٨٣٩	٣٨٠٥	٣١١٤	١٩٢٥	٪٦٤,٣٥	٪٨١,٨٤

محكمة البداية - طولكرم							
مدني	٣٦٠	٢٨٣	٦٤٣	٢٠١	٤٤٢	٪٧١,٠٢	٪٣١,٢٦
جنائي	٥٥٣	٢٨	٥٨١	١١١	٤٧٠	٪٣٩٦,٤٣	٪١٩,١٠
تنفيذي		٣١٢٤		١٧٨٣		٪٥٧,٠٧	
مدني (للاستئناف)	٥٣	٨٤	١٣٧	٦٢	٧٥	٪٧٣,٨١	٪٤٥,٢٦
جنائي (للاستئناف)	٥٧	٢٢٢	٢٧٩	٢٠٤	٧٥	٪٩١,٨٩	٪٧٣,١٢
المجموع	١٠٢٣	٣٧٤١	١٦٤٠	٢٣٦١	١٠٦٢	٪٦٣,١١	٪١٤٣,٩٦
محكمة البداية - قلقيلية							
مدني	١٢٩	٢٠٦	٣٣٥	١٣٣	٢٠٢	٪٦٤,٥٦	٪٣٩,٧٠
جنائي	٣٩٦	٦١	٤٥٧	٩٣	٣٦٤	٪١٥٢,٤٦	٪٢٠,٣٥
تنفيذي		١٤١٢		٨٥٨		٪٦٠,٧٦	
مدني (للاستئناف)	٢٦	٥٤	٨٠	٤٢	٣٨	٪٧٧,٧٨	٪٥٢,٥٠
جنائي (للاستئناف)	٤١	١٥٣	١٩٤	١٦٢	٣٢	٪١٠٥,٨٨	٪٨٣,٥١
المجموع	٥٩٢	١٨٨٦	١٠٦٦	١٢٨٨	٦٣٦	٪٦٨,٢٩	٪١٢٠,٨٣
محكمة البداية – نابلس							
مدني	٩٨٨	٧٩٣	١٧٨١	٥٨٩	١١٩٢	٪٧٤,٢٧	٪٣٣,٠٧
جنائي	٩٠٠	١٦٣	١٠٦٣	٣٢٤	٧٣٩	٪١٩٨,٧٧	٪٣٠,٤٨
تنفيذي		٣٣٥٨		١١٣٩		٪٣٣,٩٢	
مدني (للاستئناف)	١٨٠	٢٦١	٤٤١	٢٥٢	١٨٩	٪٩٦,٥٥	٪٥٧,١٤
جنائي (للاستئناف)	٢٧٤	٥٥١	٨٢٥	٦١٧	٢٠٨	٪١١١,٩٨	٪٧٤,٧٩
المجموع	٢٣٤٢	٥١٢٦	٤١١٠	٢٩٢١	٢٣٢٨	٪٥٦,٩٨	٪٧١,٠٧
محكمة البداية - أريحا							
مدني	٩٥	٧٧	١٧٢	٦٦	١٠٦	٪٨٥,٧١	٪٣٨,٣٧

جنائي	٨٠	٣٧	١١٧	٢١	٩٦	٪٥٦,٧٦	٪١٧,٩٥
تنفيذي		١٢٨٩		٨٩٩		٪٦٩,٧٤	
مدني (للاستئناف)	٢٨	٣١	٥٩	٢٩	٣٠	٪٩٣,٥٥	٪٤٩,١٥
جنائي (للاستئناف)	١٠	٩٦	١٠٦	٧٥	٣١	٪٧٨,١٣	٪٧٠,٧٥
المجموع	٢١٣	١٥٣٠	٤٥٤	١٠٩٠	٢٦٣	٪٧١,٢٤	٪٢٤٠,٠٩
محكمة الصلح - الخليل							
مدني	٤٦٥	٤٠٠	٨٦٥	٤٠٦	٤٥٩	٪١٠١,٥٠	٪٤٦,٩٤
جنائي	١٢١٤	١٨٥٦	٣٠٧٠	٢٠٧٩	٩٩١	٪١١٢,٠٢	٪٦٧,٧٢
المجموع	١٦٧٩	٢٢٥٦	٣٩٣٥	٢٤٨٥	١٤٥٠	٪١١٠,١٥	٪٦٣,١٥
محكمة الصلح – بيت لحم							
مدني	٧٦٦	٣٥٧	١١٢٣	٥١٤	٦٠٩	٪١٤٣,٩٨	٪٤٥,٧٧
جنائي	١٧٤٤	٢١٩٣	٣٩٣٧	١٨٦٧	٢٠٧٠	٪٨٥,١٣	٪٤٧,٤٢
المجموع	٢٥١٠	٢٥٥٠	٥٠٦٠	٢٣٨١	٢٦٧٩	٪٩٣,٣٧	٪٤٧,٠٦
محكمة الصلح - جنين							
مدني	١١٤٤	١٢١٥	٢٣٥٩	١١١٨	١٢٤١	٪٩٢,٠٢	٪٤٧,٣٩
جنائي	١٧٣٩	٢٢٤٦	٣٩٨٥	٣٣٨١	٦٠٤	٪١٥٠,٥٣	٪٨٤,٨٤
المجموع	٢٨٨٣	٣٤٦١	٦٣٤٤	٤٤٩٩	١٨٤٥	٪١٢٩,٩٩	٪٧٠,٩٢
محكمة الصلح - دورا							
مدني	٤٠٦	٣٣٤	٧٤٠	٣٧٢	٣٦٨	٪١١١,٣٨	٪٥٠,٢٧
جنائي	١٥٦٠	١٦٩٦	٣٢٥٦	٢٣٤٧	٩٠٩	٪١٣٨,٣٨	٪٧٢,٠٨
تنفيذي		٢٤٨٣		١٢٩٠		٪٥١,٩٥	
المجموع	١٩٦٦	٤٥١٣	٣٩٩٦	٤٠٠٩	١٢٧٧	٪٨٨,٨٣	٪١٠٠,٣٣

محكمة الصلح – رام الله							
مدني	١٤٦٥	١٠٦٤	٢٥٢٩	١١٢٩	١٤٠٠	٪١٠٦,١١	٪٤٤,٦٤
جنائي	٤٤٤٢	٥٨٧٢	١٠٣١٤	٥٢٢٣	٥٠٩١	٪٨٨,٩٥	٪٥٠,٦٤
المجموع	٥٩٠٧	٦٩٣٦	١٢٨٤٣	٦٣٥٢	٦٤٩١	٪٩١,٥٨	٪٤٩,٤٦
محكمة الصلح - سلفيت							
مدني	٢٤٢	٣٢١	٥٦٣	٣٢٤	٢٣٩	٪١٠٠,٩٣	٪٥٧,٥٥
جنائي	٣٣٥	١٢٢٩	١٥٦٤	١١٩٩	٣٦٥	٪٩٧,٥٦	٪٧٦,٦٦
تنفيذي		٦٦٥		٣١٠		٪٤٦,٦٢	
المجموع	٥٧٧	٢٢١٥	٢١٢٧	١٨٣٣	٦٠٤	٪٨٢,٧٥	٪٨٦,١٨
محكمة الصلح - طوباس							
مدني	٣٥٧	٢٣١	٥٨٨	٢٩٩	٢٨٩	٪١٢٩,٤٤	٪٥٠,٨٥
جنائي	٧٣٥	١٢٣٠	١٩٦٥	١٥٠٩	٤٥٦	٪١٢٢,٦٨	٪٧٦,٧٩
تنفيذي		٤٨٩		٢٢٧		٪٤٦,٤٢	
المجموع	١٠٩٢	١٩٥٠	٢٥٥٣	٢٠٣٥	٧٤٥	٪١٠٤,٣٦	٪٧٩,٧١
محكمة الصلح – طولكرم							
مدني	١٤٧٢	١٧٠٦	٣١٧٨	١٦١٥	١٥٦٣	٪٩٤,٦٧	٪٥٠,٨٢
جنائي	٣٤١٦	٢٠٧٨	٥٤٩٤	٣٠١٣	٢٤٨١	٪١٤٥,٠٠	٪٥٤,٨٤
المجموع	٤٨٨٨	٣٧٨٤	٨٦٧٢	٤٦٢٨	٤٠٤٤	٪١٢٢,٣٠	٪٥٣,٣٧
محكمة الصلح – قلقيلية							
مدني	٤٥٤	٦٣٢	١٠٨٦	٦٧٧	٤٠٩	٪١٠٧,١٢	٪٦٢,٣٤
جنائي	١٦١٥	٢٢١١	٣٨٢٦	٢٦٦٨	١١٥٨	٪١٢٠,٦٧	٪٦٩,٧٣
المجموع	٢٠٦٩	٢٨٤٣	٤٩١٢	٣٣٤٥	١٥٦٧	٪١١٧,٦٦	٪٦٨,١٠

محكمة الصلح – نابلس							
مدني	٢٥٦٣	١٢٠٧	٣٧٧٠	١٥٩٥	٢١٧٥	٪١٣٢,١٥	٪٤٢,٣١
جنائي	٥٩٤٦	٤٠٥٠	٩٩٩٦	٦١٠٨	٣٨٨٨	٪١٥٠,٨١	٪٦١,١٠
المجموع	٨٥٠٩	٥٢٥٧	١٣٧٦٦	٧٧٠٣	٦٠٦٣	٪١٤٦,٥٣	٪٥٥,٩٦
محكمة الصلح – أريحا							
مدني	٢٦٨	١٨٨	٤٥٦	٢٦٠	١٩٦	٪١٣٨,٣٠	٪٥٧,٠٢
جنائي	٤٦٢	٩٤٩	١٤١١	٩٨٨	٤٢٣	٪١٠٤,١١	٪٧٠,٠٢
المجموع	٧٣٠	١١٣٧	١٨٦٧	١٢٤٨	٦١٩	٪١٠٩,٧٦	٪٦٦,٨٥
محكمة الصلح – حلحول							
مدني	١٣٩	١٥٣	٢٩٢	١٤٣	١٤٩	٪٩٣,٤٦	٪٤٨,٩٧
جنائي	٢٧٣	١٠٨٣	١٣٥٦	١٠١٥	٣٤١	٪٩٣,٧٢	٪٧٤,٨٥
تنفيذي		١٠٢٧		٥٧٥		٪٥٥,٩٩	
المجموع	٤١٢	٢٢٦٣	١٦٤٨	١٧٣٣	٤٩٠	٪٧٦,٥٨	٪١٠٥,١٦
المجموع الكلي	١٢٦١٦	٢٤٧٢٢	٣٢٠٦٦	٢٣٧٥٢	١٢٨٤٠	٪٩٦,٠٨	٪٧٤,٠٧

عام ٢٠١١							
نوع الدعاوى	معلقة	واردة	المجموع	المنجزة	مدورة	نسبة المنجز من الوارد	نسبة المنجز من المجموع
المحكمة العليا							
مدني	٦٨	٢٢٨	٢٩٦	١٧٥	١٢١	٪٧٦,٧٥	٪٥٩,١٢
جنائي	٢٢٣	٢٠٨	٤٣١	٢٠٣	٢٢٨	٪٩٧,٦٠	٪٤٧,١٠
إداري(مجلس القضاء الأعلى)	٥٧٢	٣٧٠	٩٤٢	٤٣٨	٥٠٤	٪١١٨,٣٨	٪٤٦,٥٠
المجموع	٨٦٣	٨٠٦	١٦٦٩	٨١٦	٨٥٣	٪١٠١,٢٤	٪٤٨,٨٩
محاكم الاستئناف - القدس							
مدني	٢٩١	٦٨٩	٩٨٠	٨٨٧	٩٣	٪١٢٨,٧٤	٪٩٠,٥١
جنائي	٢٧	١٦٧	١٩٤	١٧٢	٢٢	٪١٠٢,٩٩	٪٨٨,٦٦
تنفيذي	٥	٦٤٣	٦٤٨	٦٣٧	١١	٪٩٩,٠٧	٪٩٨,٣٠
المجموع	٣٢٣	١٤٩٩	١٨٢٢	١٦٩٦	١٢٦	٪١١٣,١٤	٪٩٣,٠٨
محاكم الاستئناف – رام الله							
مدني	٦٠٤	٦٤٨	٨٦٠	٧٩١	٤٦١	٪١٢٢,٠٧	٪٩١,٩٨
جنائي	٣٢٠	٥٤٠	١٢٥٢	٤٣٤	٤٢٦	٪٨٠,٣٧	٪٣٤,٦٦
تنفيذي	٢٣	١٦٨٨	١٧١١	١٦٨٢	٢٩	٪٩٩,٦٤	٪٩٨,٣١
المجموع	٩٤٧	٢٨٧٦	٣٨٢٣	٢٩٠٧	٩١٦	٪١٠١,٠٨	٪٧٦,٠٤
المحكمة البداية - الخليل							
مدني	١١٤٣	٨٥٢	١٩٩٥	٧٩٣	١٢٠٢	٪٩٣,٠٨	٪٣٩,٧٥
جنائي	٥٠٧	٩٠	٥٩٧	١٥٧	٤٤٠	٪١٧٤,٤٤	٪٢٦,٣٠
تنفيذي		٢٨٨٦		٢٥١٥		٪٩٤,١٨	٪٧٢,٨٦
مدني (للاستئناف)	١١٨	٢٣٣	٣٥١	٢١١	١٤٠	٪٩٠,٥٦	٪٦٠,١١
جنائي (للاستئناف)	١٥٦	٥٣٣	٦٨٩	٥٠٢	١٨٧	٪٩٤,١٨	٪٧٢,٨٦

المجموع	١٩٢٤	٤٥٩٤	٣٦٣٢	٤١٧٨	١٩٦٩	٪٩٠,٩٤	٪١١٥,٠٣
محكمة البداية – بيت لحم							
مدني	٥٠٢	٣٩٩	٩٠١	٣١٩	٥٨٢	٪٧٩,٩٥	٪٣٥,٤١
جنائي	٣٤١	٦٥	٤٠٦	١٤٦	٢٦٠	٪٢٢٤,٦٢	٪٣٥,٩٦
تنفيذي		٢٣٢٣		٩٧٦		٪٤٢,٠١	
مدني (للاستئناف)	١٠٦	٧٣	١٧٩	١٢٦	٥٣	٪١٧٢,٦٠	٪٧٠,٣٩
جنائي (للاستئناف)	١٣٨	٢٨١	٤١٩	٣٣٦	٨٣	٪١١٩,٥٧	٪٨٠,١٩
المجموع	١٠٨٧	٣١٤١	١٩٠٥	١٩٠٣	٩٧٨	٪٦٠,٥٩	٪٩٩,٩٠
محكمة البداية - جنين							
مدني	٥٢٣	٤٩٠	١٠١٣	٣٨٦	٦٢٧	٪٧٨,٧٨	٪٣٨,١٠
جنائي	٣٥٥	١١٧	٤٧٢	١٨٥	٢٨٧	٪١٥٨,١٢	٪٣٩,١٩
تنفيذي		٤٠٣٠		٢٩٩٤		٪٧٤,٢٩	
مدني (للاستئناف)	٧٣	٩٦	١٦٩	١٠٣	٦٦	٪١٠٧,٢٩	٪٦٠,٩٥
جنائي (للاستئناف)	٦٨	٢٥٥	٣٢٣	٢٤٨	٧٥	٪٩٧,٢٥	٪٧٦,٧٨
المجموع	١٠١٩	٤٩٨٨	١٩٧٧	٣٩١٦	١٠٥٥	٪٧٨,٥١	٪١٩٨,٠٨
محكمة البداية – رام الله							
مدني	١١٢٧	١١٣٦	٢٢٦٣	٧٨٩	١٤٧٤	٪٦٩,٤٥	٪٣٤,٨٧
جنائي	٥٧٠	١٥٩	٧٢٩	١٢٥	٦٠٤	٪٧٨,٦٢	٪١٧,١٥
تنفيذي		٤٢٢٧		١٣٩٠		٪٣٢,٨٨	
مدني (للاستئناف)	١٠٢	٢٥١	٣٥٣	٢١٣	١٤٠	٪٨٤,٨٦	٪٦٠,٣٤
جنائي (للاستئناف)	١٣٣	٤٣٥	٥٦٨	٣٦٢	٢٠٦	٪٨٣,٢٢	٪٦٣,٧٣
المجموع	١٩٣٢	٦٢٠٨	٣٩١٣	٢٨٧٩	٢٤٢٤	٪٤٦,٣٨	٪٧٣,٥٨

محكمة البداية - طولكرم							
مدني	٤٤٢	٣٠٠	٧٤٢	٢٢٢	٥٢٠	٪٧٤,٠٠	٪٢٩,٩٢
جنائي	٤٧٠	٧٤	٥٤٤	٢٣٦	٣٠٨	٪٣١٨,٩٢	٪٤٣,٣٨
تنفيذي		٤١٣٨		٢١٠٨		٪٥٠,٩٤	
مدني (للاستئناف)	٧٦	١١٨	١٩٤	٨٨	١٠٦	٪٧٤,٥٨	٪٤٥,٣٦
جنائي (للاستئناف)	٧٥	٣١٩	٣٩٤	٣٣٣	٦١	٪١٠٤,٣٩	٪٨٤,٥٢
المجموع	١٠٦٣	٤٩٤٩	١٨٧٤	٢٩٨٧	٩٩٥	٪٦٠,٣٦	٪١٥٩,٣٩
محكمة البداية - قلقيلية							
مدني	٢٠٢	١٥١	٣٥٣	١٤٣	٢١٠	٪٩٤,٧٠	٪٤٠,٥١
جنائي	٣٦٥	٩٠	٤٥٥	١٥٨	٢٩٧	٪١٧٥,٥٦	٪٣٤,٧٣
تنفيذي		١٧٥٧		١٠١٩		٪٥٨,٠٠	
مدني (للاستئناف)	٣٨	٤١	٧٩	٥٥	٢٤	٪١٣٤,١٥	٪٦٩,٦٢
جنائي (للاستئناف)	٣٢	١٥٦	١٨٨	١٦٨	٢٠	٪١٠٧,٦٩	٪٨٩,٣٦
المجموع	٦٣٧	٢١٩٥	١٠٧٥	١٥٤٣	٥٥١	٪٧٠,٣٠	٪١٤٣,٥٣
محكمة البداية – نابلس							
مدني	١١٩٥	١٠٠٢	٢١٩٧	٧٣٣	١٤٦٤	٪٧٣,١٥	٪٣٣,٣٦
جنائي	٧٤٠	٢١٣	٩٥٣	٣٢٧	٦٢٦	٪١٥٣,٥٢	٪٣٤,٣١
تنفيذي		٤٦٢١		٢١٥٠		٪٤٦,٥٣	
مدني (للاستئناف)	١٨٦	٣٤٤	٥٣٠	٣٠٧	٢٢٣	٪٨٩,٢٤	٪٥٧,٩٢
جنائي (للاستئناف)	٢٠٨	٧٥٣	٩٦١	٦٦٠	٣٠١	٪٨٧,٦٥	٪٦٨,٦٨
المجموع	٢٣٢٩	٦٩٣٣	٤٦٤١	٤١٧٧	٢٦١٤	٪٦٠,٢٥	٪٩٠,٠٠
محكمة البداية - أريحا							
مدني	١٠٦	٦٤	١٧٠	٧٤	٩٦	٪١١٥,٦٣	٪٤٣,٥٣

جنائي	٩٦	٤٦	١٤٢	٤٥	٩٧	٪٩٧,٨٣	٪٣١,٦٩
تنفيذي		١٧٥٢		١٣١٠		٪٧٤,٧٧	
مدني (للاستئناف)	٣٠	٤٤	٧٤	٥٤	٢٠	٪١٢٢,٧٣	٪٧٢,٩٧
جنائي (للاستئناف)	٣١	٧٤	١٠٥	٨٨	١٧	٪١١٨,٩٢	٪٨٣,٨١
المجموع	٢٦٣	١٩٨٠	٤٩١	١٥٧١	٢٣٠	٪٧٩,٣٤	٪٣١٩,٩٦
محكمة الصلح - الخليل							
مدني	٤٥٩	٦١٨	١٠٧٧	٦٠٩	٤٦٨	٪٩٨,٥٤	٪٥٦,٥٥
جنائي	٩٩٢	٢٠١٦	٣٠٠٨	٢٢٢٢	٧٨٦	٪١١٠,٢٢	٪٧٣,٨٧
المجموع	١٤٥١	٢٦٣٤	٤٠٨٥	٢٨٣١	١٢٥٤	٪١٠٧,٤٨	٪٦٩,٣٠
محكمة الصلح – بيت لحم							
مدني	٦١٠	٤٥٣	١٠٦٣	٤٠٠	٦٦٣	٪٨٨,٣٠	٪٣٧,٦٣
جنائي	٢٠٧٣	٣١٥٧	٥٢٣٠	٢٤٩٦	٢٧٣٤	٪٧٩,٠٦	٪٤٧,٧٢
المجموع	٢٦٨٣	٣٦١٠	٦٢٩٣	٢٨٩٦	٣٣٩٧	٪٨٠,٢٢	٪٤٦,٠٢
محكمة الصلح - جنين							
مدني	١٢٤٣	١٣٤٧	٢٥٩٠	٢٥٩٠	١٣٦٤	٪١٩٢,٢٨	٪١٠٠,٠٠
جنائي	٦٠٧	٣٠٥٨	٣٦٦٥	٢٩٨٣	٦٨٢	٪٩٧,٥٥	٪٨١,٣٩
المجموع	١٨٥٠	٤٤٠٥	٦٢٥٥	٥٥٧٣	٢٠٤٦	٪١٢٦,٥٢	٪٨٩,١٠
محكمة الصلح - دورا							
مدني	٣٦٨	٥٧١	٩٣٩	٩٣٩	٤٨٥	٪١٦٤,٤٥	٪١٠٠,٠٠
جنائي	٩٠٩	١٤٩١	٢٤٠٠	١٥٩٥	٨٠٥	٪١٠٦,٩٨	٪٦٦,٤٦
تنفيذي		٣٨٩١		١٩٣٣		٪٤٩,٦٨	
المجموع	١٢٧٧	٥٩٥٣	٣٣٣٩	٤٤٦٧	١٢٩٠	٪٧٥,٠٤	٪١٣٣,٧٨

محكمة الصلح – رام الله							
مدني	١٤٠١	١٥٤٠	٢٩٤١	١٠٦٧	١٨٧٤	٪٦٩,٢٩	٪٣٦,٢٨
جنائي	٥١٠٠	٧٦١٣	١٢٧١٣	٥٧٦٨	٦٩٤٥	٪٧٥,٧٧	٪٤٥,٣٧
المجموع	٦٥٠١	٩١٥٣	١٥٦٥٤	٦٨٣٥	٨٨١٩	٪٧٤,٦٧	٪٤٣,٦٦
محكمة الصلح - سلفيت							
مدني	٢٣٩	٤٩٦	٧٣٥	٧٣٥	٥٠٥	٪١٤٨,١٩	٪١٠٠,٠٠
جنائي	٣٦٥	١١٩٥	١٥٦٠	١٣٧٥	١٨٥	٪١١٥,٠٦	٪٨٨,١٤
تنفيذي		١١٢٣		٤٠٤		٪٣٥,٩٨	
المجموع	٦٠٤	٢٨١٤	٢٢٩٥	٢٥١٤	٦٩٠	٪٨٩,٣٤	٪١٠٩,٥٤
محكمة الصلح - طوباس							
مدني	٢٨٩	٣٠٩	٥٩٨	٢٦٤	٣٣٤	٪٨٥,٤٤	٪٤٤,١٥
جنائي	٤٥٦	١٠٧٤	١٥٣٠	١٢٦٥	٢٦٥	٪١١٧,٧٨	٪٨٢,٦٨
تنفيذي		٨٧١		٦٤٩		٪٧٤,٥١	
المجموع	٧٤٥	٢٢٥٤	٢١٢٨	٢١٧٨	٥٩٩	٪٩٦,٦٣	٪١٠٢,٣٥
محكمة الصلح – طولكرم							
مدني	١٥٦٤	٢٠٢١	٣٥٨٥	١٨٣٤	١٧٥١	٪٩٠,٧٥	٪٥١,١٦
جنائي	٢٤٨٦	٢٣٤٧	٤٨٣٣	٣٣٦٠	١٤٧٣	٪١٤٣,١٦	٪٦٩,٥٢
المجموع	٤٠٥٠	٤٣٦٨	٨٤١٨	٥١٩٤	٣٢٢٤	٪١١٨,٩١	٪٦١,٧٠
محكمة الصلح – قلقيلية							
مدني	٤٠٨	٧٦١	١١٦٩	٦٧٩	٤٩٠	٪٨٩,٢٢	٪٥٨,٠٨
جنائي	١١٥٨	٢٢٧٣	٣٤٣١	٢٦٣٢	٧٩٩	٪١١٥,٧٩	٪٧٦,٧١
المجموع	١٥٦٦	٣٠٣٤	٤٦٠٠	٣٣١١	١٢٨٩	٪١٠٩,١٣	٪٧١,٩٨

محكمة الصلح – نابلس							
مدني	٢١٨٨	١٥٤٢	٣٧٣٠	١٧٤٢	١٩٨٨	٪١١٢,٩٧	٪٤٦,٧٠
جنائي	٣٩٠٢	٤٧٥٢	٨٦٥٤	٦٢٠٦	٢٤٤٨	٪١٣٠,٦٠	٪٧١,٧١
المجموع	٦٠٩٠	٦٢٩٤	١٢٣٨٤	٧٩٤٨	٤٤٣٦	٪١٢٦,٢٨	٪٦٤,١٨
محكمة الصلح – أريحا							
مدني	١٩٦	٢٥٩	٤٥٥	٢٧١	١٨٤	٪١٠٤,٦٣	٪٥٩,٥٦
جنائي	٤٢٣	٩١٧	١٣٤٠	٩٥٢	٣٨٨	٪١٠٣,٨٢	٪٧١,٠٤
المجموع	٦١٩	١١٧٦	١٧٩٥	١٢٢٣	٥٧٢	٪١٠٤,٠٠	٪٦٨,١٣
محكمة الصلح – حلحول							
مدني	١٤٩	٢٣١	٣٨٠	١٨٠	٢٠٠	٪٧٧,٩٢	٪٤٧,٣٧
جنائي	٣٤١	١٢٣١	١٥٧٢	١٢٦١	٣١١	٪١٠٢,٤٤	٪٨٠,٢٢
تنفيذي		١٤٩٧		٦٧١		٪٤٤,٨٢	
المجموع	٤٩٠	٢٩٥٩	١٩٥٢	٢١١٢	٥١١	٪٧١,٣٨	٪١٠٨,٢٠
المجموع الكلي	١١٤٥٣	٣١٥٧٢	٣٣٩٦٦	٢٩٢٩٥	١٣٨٤١	٪٩٢,٧٩	٪٨٦,٢٥

عام ٢٠١٢							
نوع الدعاوى	معلقة	واردة	المجموع	المنجزة	مدورة	نسبة المنجز من الوارد	نسبة المنجز من المجموع
المحكمة العليا							
مدني	١٢١	٣١٠	٤٣١	٢٠٣	٢٢٨	٪٦٥,٤٨	٪٤٧,١٠
جنائي	٢٢٨	٢٩٢	٥٢٠	٣١٧	٢٠٣	٪١٠٨,٥٦	٪٦٠,٩٦
إداري(مجلس القضاء الأعلى)	٥٠٤	٢٤٥	٧٤٩	٣٦٤	٣٨٥	٪١٤٨,٥٧	٪٤٨,٦٠
المجموع	٨٥٣	٨٤٧	١٧٠٠	٨٨٤	٨١٦	٪١٠٤,٣٧	٪٥٢,٠٠
محاكم الاستئناف - القدس							
مدني	١٤٩	٥٥٣	٧٠٢	٥٨٦	١١٦	٪١٠٥,٩٧	٪٨٣,٤٨
جنائي	٢٢	١٨٥	٢٠٧	١٩٤	١٣	٪١٠٤,٨٦	٪٩٣,٧٢
تنفيذي	١١	٨٣٩	٨٥٠	٨٣٨	١٢	٪٩٩,٨٨	٪٩٨,٥٩
المجموع	١٨٢	١٥٧٧	١٧٥٩	١٦١٨	١٤١	٪١٠٢,٦٠	٪٩١,٩٨
محاكم الاستئناف – رام الله							
مدني	٤٧٧	٨١٧	١٢٩٤	٦٢٤	٦٧٠	٪٧٦,٣٨	٪٤٨,٢٢
جنائي	٤٤٣	٥١٤	٩٥٧	٥٣١	٤٢٦	٪١٠٣,٣١	٪٥٥,٤٩
تنفيذي	٦٨	٢٠٤٣	٢١١١	٢١٢٥	٠	٪١٠٤,٠١	٪١٠٠,٦٦
المجموع	٩٨٨	٣٣٧٤	٤٣٦٢	٣٢٨٠	١٠٩٦	٪٩٧,٢١	٪٧٥,١٩
المحكمة البداية - الخليل							
مدني	١٢٠٤	٩٣٥	٢١٣٩	٧٤٨	١٣٩١	٪٨٠,٠٠	٪٣٤,٩٧
جنائي	٤٤٠	١١٧	٥٥٧	١٦٣	٣٩٤	٪١٣٩,٣٢	٪٢٩,٢٦
تنفيذي		٤٠٦٤		٢٤٣٠		٪٥٩,٧٩	
مدني (للاستئناف)	١٤٠	٣٨٣	٥٢٣	٣٢٢	٢٠١	٪٨٤,٠٧	٪٦١,٥٧

جنائي (للاستئناف)	١٨٧	٦٦٨	٨٥٥	٦٠٠	٢٥٥	٨٩,٨٢٪	٧٠,١٨٪
المجموع	١٩٧١	٦١٦٧	٤٠٧٤	٤٢٦٣	٢٢٤١	٦٩,١٣٪	١٠٤,٦٤٪
محكمة البداية – بيت لحم							
مدني	٥٨٢	٤٢٢	١٠٠٤	٣١٨	٦٨٦	٧٥,٣٦٪	٣١,٦٧٪
جنائي	٢٦٠	١٠٦	٣٦٦	٩٢	٢٧٤	٨٦,٧٩٪	٢٥,١٤٪
تنفيذي		٢٧٦٦		١١٠٤		٣٩,٩١٪	
مدني (للاستئناف)	٥٣	١٤٦	١٩٩	١١٧	٨٢	٨٠,١٤٪	٥٨,٧٩٪
جنائي (للاستئناف)	٨٣	٢٩٣	٣٧٦	٢٧٩	٩٧	٩٥,٢٢٪	٧٤,٢٠٪
المجموع	٩٧٨	٣٧٣٣	١٩٤٥	١٩١٠	١١٣٩	٥١,١٧٪	٩٨,٢٠٪
محكمة البداية - جنين							
مدني	٦٢٩	٥٠٣	١١٣٢	٤٧٤	١٦٠٦	٩٤,٢٣٪	٤١,٨٧٪
جنائي	٢٨٧	١٢٠	٤٠٧	١٣٣	٢٧٤	١١٠,٨٣٪	٣٢,٦٨٪
تنفيذي		٤٦١٩		١٦٣٨		٣٥,٤٦٪	
مدني (للاستئناف)	٦٦	١٦١	٢٢٧	١٤١	٨٦	٨٧,٥٨٪	٦٢,١١٪
جنائي (للاستئناف)	٧٥	٢٢٧	٣٠٢	٢٥٦	٤٦	١١٢,٧٨٪	٨٤,٧٧٪
المجموع	١٠٥٧	٥٦٣٠	٢٠٦٨	٢٦٤٢	٢٠١٢	٤٦,٩٣٪	١٢٧,٧٦٪
محكمة البداية – رام الله							
مدني	١٤٧٤	١٢٥٠	٢٧٢٤	٨٠٢	١٩٢٢	٦٤,١٦٪	٢٩,٤٤٪
جنائي	٦٠٤	١٦١	٧٦٥	١٨٠	٥٨٥	١١١,٨٠٪	٢٣,٥٣٪
تنفيذي		٥٨٠٦		١٩٩٦		٣٤,٣٨٪	
مدني (للاستئناف)	١٤٠	٢٤٧	٣٨٧	٢١٤	١٧٣	٨٦,٦٤٪	٥٥,٣٠٪
جنائي (للاستئناف)	٢٠٦	٤٧٢	٦٧٨	٣٤٤	٣٣٤	٧٢,٨٨٪	٥٠,٧٤٪
المجموع	٢٤٢٤	٧٩٣٦	٤٥٥٤	٣٥٣٦	٣٠١٤	٤٤,٥٦٪	٧٧,٦٥٪

محكمة البداية - طولكرم							
مدني	٥٢٠	٢٩٦	٨١٦	٣٠٧	٥٠٩	٪١٠٣,٧٢	٪٣٧,٦٢
جنائي	٣١٠	٩٩	٤٠٩	١٨٥	٢٢٤	٪١٨٦,٨٧	٪٤٥,٢٣
تنفيذي		٥٣٧٣		٢٣٠٢		٪٤٢,٨٤	
مدني (للاستئناف)	١٠٨	١٢٩	٢٣٧	١٣٠	١٠٧	٪١٠٠,٧٨	٪٥٤,٨٥
جنائي (للاستئناف)	٦١	٢١٩	٢٨٠	٢٣٥	٤٥	٪١٠٧,٣١	٪٨٣,٩٣
المجموع	٩٩٩	٦١١٦	١٧٤٢	٣١٥٩	٨٨٥	٪٥١,٦٥	٪١٨١,٣٤
محكمة البداية - قلقيلية							
مدني	٢١٠	٢٠٨	٤١٨	١٧٧	٢٤١	٪٨٥,١٠	٪٤٢,٣٤
جنائي	٣٠٠	٩٢	٣٩٢	١٥٨	٢٣٤	٪١٧١,٧٤	٪٤٠,٣١
تنفيذي		٢٠٦٧		١١٠٢		٪٥٣,٣١	
مدني (للاستئناف)	٢٤	٥٧	٨١	٤٢	٣٩	٪٧٣,٦٨	٪٥١,٨٥
جنائي (للاستئناف)	٢٠	١٣٣	١٥٣	١١٥	٣٨	٪٨٦,٤٧	٪٧٥,١٦
المجموع	٥٥٤	٢٥٥٧	١٠٤٤	١٥٩٤	٥٥٢	٪٦٢,٣٤	٪١٥٢,٦٨
محكمة البداية – نابلس							
مدني	١٤٦٩	١١٢٥	٢٥٩٤	٨٥٢	١٧٤٢	٪٧٥,٧٣	٪٣٢,٨٥
جنائي	٦٢٨	١٩٦	٨٢٤	٢٢٢	٦٠٢	٪١١٣,٢٧	٪٢٦,٩٤
تنفيذي		٥٨٢٣		١٨٩٥		٪٣٢,٥٤	
مدني (للاستئناف)	٢٢٥	٤٠٩	٦٣٤	٣٦٥	٢٦٩	٪٨٩,٢٤	٪٥٧,٥٧
جنائي (للاستئناف)	٣٠١	٧٥٦	١٠٥٧	٦٤٥	٤١٢	٪٨٥,٣٢	٪٦١,٠٢
المجموع	٢٦٢٣	٨٣٠٩	٥١٠٩	٣٩٧٩	٣٠٢٥	٪٤٧,٨٩	٪٧٧,٨٨
محكمة البداية - أريحا							
مدني	٩٦	٨٠	١٧٦	٩١	٨٥	٪١١٣,٧٥	٪٥١,٧٠

جنائي	٩٧	١٦	١١٣	٤٣	٧٠	٪٢٦٨,٧٥	٪٣٨,٠٥
تنفيذي		١٦١٦		١٢٢٢		٪٧٥,٦٢	
مدني (للاستئناف)	٢٣	٤١	٦٤	٤٢	٢٢	٪١٠٢,٤٤	٪٦٥,٦٣
جنائي (للاستئناف)	١٧	٩٨	١١٥	٩٦	١٩	٪٩٧,٩٦	٪٨٣,٤٨
المجموع	٢٣٣	١٨٥١	٤٦٨	١٤٩٤	١٩٦	٪٨٠,٧١	٪٣١٩,٢٣
محكمة الصلح - الخليل							
مدني	٤٦٧	٩٤٥	١٤١٢	١٠٣٤	٣٧٨	٪١٠٩,٤٢	٪٧٣,٢٣
جنائي	٧٨٧	٢٩١٦	٣٧٠٣	٣٠٧١	٦٣٢	٪١٠٥,٣٢	٪٨٢,٩٣
المجموع	١٢٥٤	٣٨٦١	٥١١٥	٤١٠٥	١٠١٠	٪١٠٦,٣٢	٪٨٠,٢٥
محكمة الصلح – بيت لحم							
مدني	٦٦٣	٧٢٠	١٣٨٣	٥٤٤	٨٣٩	٪٧٥,٥٦	٪٣٩,٣٣
جنائي	٢٧٣٩	٣٧٣٨	٦٤٧٧	٣٦٩١	٢٧٨٦	٪٩٨,٧٤	٪٥٦,٩٩
المجموع	٣٤٠٢	٤٤٥٨	٧٨٦٠	٤٢٣٥	٣٦٢٥	٪٩٥,٠٠	٪٥٣,٨٨
محكمة الصلح - جنين							
مدني	١٢٢٧	١٤٩٢	٢٧١٩	١٢٥١	١٤٦٨	٪٨٣,٨٥	٪٤٦,٠١
جنائي	٦٨٢	٣٨٥٧	٤٥٣٩	٣٦٥٠	٨٨٩	٪٩٤,٦٣	٪٨٠,٤١
المجموع	١٩٠٩	٥٣٤٩	٧٢٥٨	٤٩٠١	٢٣٥٧	٪٩١,٦٢	٪٦٧,٥٣
محكمة الصلح - دورا							
مدني	٤٥٤	٨٤٨	١٣٠٢	٦٤٩	٦٥٣	٪٧٦,٥٣	٪٤٩,٨٥
جنائي	٨٠٥	٢٠٤١	٢٨٤٦	٢٠٦٦	٧٨٠	٪١٠١,٢٢	٪٧٢,٥٩
تنفيذي		٣٧٠٠		١٨٥٨		٪٥٠,٢٢	
المجموع	١٢٥٩	٦٥٨٩	٤١٤٨	٤٥٧٣	١٤٣٣	٪٦٩,٤٠	٪١١٠,٢٥

محكمة الصلح – رام الله							
مدني	١٨٧٤	٢٥٦١	٤٤٣٥	١٨٠٠	٢٦٣٥	٪٧٠,٢٩	٪٤٠,٥٩
جنائي	٦٩٤٣	٧٢٣٩	١٤١٨٢	٧٠٩٩	٧٠٨٣	٪٩٨,٠٧	٪٥٠,٠٦
المجموع	٨٨١٧	٩٨٠٠	١٨٦١٧	٨٨٩٩	٩٧١٨	٪٩٠,٨١	٪٤٧,٨٠
محكمة الصلح - سلفيت							
مدني	٢٣٠	٥٤١	٧٧١	٥٢١	٢٥٠	٪٩٦,٣٠	٪٦٧,٥٧
جنائي	١٨٥	١١٧٠	١٣٥٥	١٣٥٥	١١٥٠	٪١١٥,٨١	٪١٠٠,٠٠
تنفيذي		١٨١٩		٩١٤		٪٥٠,٢٥	
المجموع	٤١٥	٣٥٣٠	٢١٢٦	٢٧٩٠	١٤٠٠	٪٧٩,٠٤	٪١٣١,٢٣
محكمة الصلح - طوباس							
مدني	٣٣٤	٤٣١	٧٦٥	٣٧٠	٣٩٥	٪٨٥,٨٥	٪٤٨,٣٧
جنائي	٢٦٥	١١٤٦	١٤١١	١١١٣	٢٩٨	٪٩٧,١٢	٪٧٨,٨٨
تنفيذي		١٠٧٥		٧٤٠		٪٦٨,٨٤	
المجموع	٥٩٩	٢٦٥٢	٢١٧٦	٢٢٢٣	٦٩٣	٪٨٣,٨٢	٪١٠٢,١٦
محكمة الصلح – طولكرم							
مدني	١٧٥٢	٢١٥٧	٣٩٠٩	٢١٥٦	١٧٥٣	٪٩٩,٩٥	٪٥٥,١٥
جنائي	١٤٩٨	٢٥٠١	٣٩٩٩	٢٦٢١	١٣٧٨	٪١٠٤,٨٠	٪٦٥,٥٤
المجموع	٣٢٥٠	٤٦٥٨	٧٩٠٨	٤٧٧٧	٣١٣١	٪١٠٢,٥٥	٪٦٠,٤١
محكمة الصلح – قلقيلية							
مدني	٤٩٠	٧٣٩	١٢٢٩	٧٠٧	٥٢٢	٪٩٥,٦٧	٪٥٧,٥٣
جنائي	٧٩٩	٢٣٦١	٣١٦٠	٢٣٩٩	٧٦١	٪١٠١,٦١	٪٧٥,٩٢
المجموع	١٢٨٩	٣١٠٠	٤٣٨٩	٣١٠٦	١٢٨٣	٪١٠٠,١٩	٪٧٠,٧٧

محكمة الصلح - نابلس							
مدني	١٩٩٢	٢٠٢٣	٤٠١٥	١٧٩٥	٢٢٢٠	٨٨,٧٣٪	٤٤,٧١٪
جنائي	٢٤٦٨	٥٢٥٩	٧٧٢٧	٥٧٢٤	٢٠٠٣	١٠٨,٨٤٪	٧٤,٠٨٪
المجموع	٤٤٦٠	٧٢٨٢	١١٧٤٢	٧٥١٩	٤٢٢٣	١٠٣,٢٥٪	٦٤,٠٤٪
محكمة الصلح - أريحا							
مدني	١٨٤	٤٨٤	٦٦٨	٢٦٦	٤٠٢	٥٤,٩٦٪	٣٩,٨٢٪
جنائي	٣٨٨	٩٦٢	١٣٥٠	٩٢٦	٤٢٤	٩٦,٢٦٪	٦٨,٥٩٪
المجموع	٥٧٢	١٤٤٦	٢٠١٨	١١٩٢	٨٢٦	٨٢,٤٣٪	٥٩,٠٧٪
محكمة الصلح - حلحول							
مدني	٢٠٠	٣٢٩	٥٢٩	٢٩٧	٢٣٢	٩٠,٢٧٪	٥٦,١٤٪
جنائي	٣١١	١١٧٦	١٤٨٧	١١٢٨	٣٥٩	٩٥,٩٢٪	٧٥,٨٦٪
تنفيذي		٢٠٤٩		١٠٢٣		٤٩,٩٣٪	
المجموع	٥١١	٣٥٥٤	٢٠١٦	٢٤٤٨	٥٩١	٦٨,٨٨٪	١٢١,٤٣٪
المجموع الكلي	١٢٢٣٦	٣٦٨٦٤	٣٩١٩٠	٣١٨٣٥	١٥٥١٠	٨٦,٣٦٪	٨١,٢٣٪

الملحق و٢ - في قطاع غزة (٢٠٠٧-٢٠١٤)

أيلول ٢٠٠٧ – أيلول ٢٠١٢			
نوع الدعوى	الواردة للمحاكم	القضايا المنجزة	نسبة المنجزة من الواردة
المحكمة العليا			
مدني	١٦٥٠	١٩٥٦	٪١١٨,٥٥
جنائي	١٩١	٨١	٪٤٢,٤١
إداري (المجلس الأعلى للقضاء)	٤٢٣	٣٩٥	٪٩٣,٣٨
دستورية	٧	٥	٪٧١,٤٣
أخرى	٣٠٢٤	٢٣٣٠	٪٧٧,٠٥
المجموع	٥٢٩٥	٤٧٦٧	٪٩٠,٠٣
محاكم الاستئناف			
مدني	٢٦٩٤	٢٢٨٧	٪٨٤,٨٩
جنائي	٢٠٢٧	٢١٤٤	٪١٠٥,٧٧
تنفيذي	٣٧٣٠	٢٢٩٠	٪٦١,٣٩
اخر	٧١٣	٤٠٧	٪٥٧,٠٨
المجموع	٩١٦٤	٧١٢٨	٪٧٧,٧٨
محاكم البداية			
مدني	٦٣٧٢	٣٤٤٣	٪٥٤,٠٣
جنائي	٤٧٣٨	٢٣٢٨	٪٤٩,١٣
تنفيذي	٢٥١٦٧	٨٨١٨	٪٣٥,٠٤
مدني (استئناف)	٢٨٨٧	٢١٤٠	٪٧٤,١٣
جنائي (استئناف)	٨٠٤٢	٤٨٧١	٪٦٠,٥٧
المجموع	٤٧٢٠٦	٢١٦٠٠	٪٤٥,٧٦

محكمة الصلح			
مدني	١٩٣٧١	١١٧٨٠	٪٦٠,٨١
جنائي	٣٢٨٩٩	٢٥٥٩٠	٪٧٧,٧٨
تنفيذي	١٨١٥٧	٧٢٧٩	٪٤٠,٠٩
مخالفات مرورية	١٧٦٦	١٤٦٩	٪٨٣,١٨
المجموع	٧٢١٩٣	٤٦١١٨	٪٦٣,٨٨
المجموع الكلي	١٣٣٨٥٨	٧٩٦١٣	٪٥٩,٤٨
مخالفات من البلدية	٣٩٠٢٢	٢٤٤٣٧٧	٪٦٢٦,٢٥

عام ٢٠١٢							
نوع الدعاوى	معلقة	واردة	المجموع	المنجزة	مدورة	نسبة المنجز من الوارد	نسبة المنجز من المجموع
المحكمة العليا							
مدني	١١٩٦	٦٩٥	١٨٩١	٧٤٩	١١٤٢	٪١٠٧,٧٧	٪٣٩,٦١
جنائي	١١٩	٨٣	٢٠٢	٦٧	١٣٥	٪٨٠,٧٢	٪٣٣,١٧
إداري(مجلس القضاء الأعلى)	٣٤٨	١٤٠	٤٨٨	١٤٠	٣٤٨	٪١٠٠,٠٠	٪٢٨,٦٩
دستوري	٢	٤	٦	١	٥	٪٢٥,٠٠	٪١٦,٦٧
أخرى	٧٦٠	١٧٩٥	٢٥٥٥	١٣١٦	١٢٣٩	٪٧٣,٣١	٪٥١,٥١
المجموع	٢٤٢٥	٢٧١٧	٥١٤٢	٢٢٧٣	٢٨٦٩	٪٨٣,٦٦	٪٤٤,٢٠
محاكم الاستئناف							
مدني	١٠٨٢	٦٠٣	١٦٨٥	٦٤٨	١٠٣٧	٪١٠٧,٤٦	٪٣٨,٤٦
جنائي	٩٢٢	١٠٩٣	٢٠١٥	١١٨٦	٨٢٩	٪١٠٨,٥١	٪٥٨,٨٦
تنفيذي	٢٣٥	٧٧٤	١٠٠٩	٧٣٢	٢٧٧	٪٩٤,٥٧	٪٧٢,٥٥
أخرى	٤١٠	٢١٦	٦٢٦	٢١٣	٤١٣	٪٩٨,٦١	٪٣٤,٠٣
المجموع	٢٦٤٩	٢٦٨٦	٥٣٣٥	٢٧٧٩	٢٥٥٦	٪١٠٣,٤٦	٪٥٢,٠٩
محاكم البداية							
مدني	١٧٩١	١٤٨٥	٣٢٧٦	٩١٠	٢٣٦٦	٪٦١,٢٨	٪٢٧,٧٨
جنائي	٥٤١٩	٢٤٣٩	٧٨٥٨	٦٨٣	٧١٧٥	٪٢٨,٠٠	٪٨,٦٩
تنفيذي							
مدني (للاستئناف)	١١٢٧	١١٧٤	٢٣٠١	١٢١١	١٠٩٠	٪١٠٣,١٥	٪٥٢,٦٣
جنائي (للاستئناف)	١٣٧٦	٢٤٩٨	٣٨٧٤	٢٢١١	١٦٦٣	٪٨٨,٥١	٪٥٧,٠٧
المجموع	٣٧٨١٦	١٧٤٣٩	٥٥٢٥٥	٩٤٩٣	٤٥٧٦٢	٪٥٤,٤٤	٪١٧,١٨

محاكم الصلح							
مدني	٥٨٩٩	٦٦٤٧	١٢٥٤٦	٤٤٩٣	٨٠٥٣	٪٦٧,٥٩	٪٣٥,٨١
جنائي	٧١٦١	١٢٥١٣	١٩٦٧٤	١٣٦٨٠	٥٩٩٤	٪١٠٩,٣٣	٪٦٩,٥٣
تنفيذي	١٦٨١٤	٩٤٠١	٢٦٢١٥	٣٧٥١	٢٢٤٦٤	٪٣٩,٩٠	٪١٤,٣١
مخالفات مرورية	٤٣٢١	٧٤٠	٥٠٦١	٤٩٣	٤٥٦٨	٪٦٦,٦٢	٪٩,٧٤
المجموع	٣٤١٩٥	٢٩٣٠١	٦٣٤٩٦	٢٢٤١٧	٤١٠٧٩	٪٧٦,٥١	٪٣٥,٣٠
المجموع الكلي	٧٧٠٨٥	٥٢١٤٣	١٢٩٢٢٨	٣٦٩٦٢	٩٢٢٦٦	٪٧٠,٨٩	٪٢٨,٦٠
مخالفات بلدية	١٦٢٨	١٤٥٩١	١٦٢١٩	١٣٧٠٨	٢٥١١	٪٩٣,٩٥	٪٨٤,٥٢

عام ٢٠١٣							
نوع الدعاوى	معلقة	واردة	المجموع	المنجزة	مدورة	نسبة المنجز من الوارد	نسبة المنجز من المجموع
المحكمة العليا							
مدني	٨٣١	٥٤٥	١٣٧٦	٧٣٩	٦٣٧	٪١٣٥,٦٠	٪٥٣,٧١
جنائي	٧٠	٧٧	١٤٧	٦٧	٨٠	٪٨٧,٠١	٪٤٥,٥٨
إداري(مجلس القضاء الأعلى)	٥٣	١٤٠	١٩٣	١٣٨	٥٥	٪٩٨,٥٧	٪٧١,٥٠
دستوري	١	٠	١	٠	١	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠
أخرى	١٥٣	١٥٦٩	١٧٢٢	١٥٣٣	١٨٩	٪٩٧,٧١	٪٨٩,٠٢
المجموع	١١٠٨	٢٣٣١	٣٤٣٩	٢٤٧٧	٩٦٢	٪١٠٦,٢٦	٪٧٢,٠٣
محاكم الاستئناف							
مدني	٤٥٤	٧٦٧	١٢٢١	٦١٠	٦١١	٪٧٩,٥٣	٪٤٩,٩٦
جنائي	٤٤٧	١٣٤٨	١٧٩٥	١١٠٦	٦٨٩	٪٨٢,٠٥	٪٦١,٦٢
تنفيذي	١٦٩	٩٠١	١٠٧٠	٧٩١	٢٧٩	٪٨٧,٧٩	٪٧٣,٩٣
أخرى	١٠٧	٣٠٠	٤٠٧	١٩٦	٢١١	٪٦٥,٣٣	٪٤٨,١٦
المجموع	١١٧٧	٣٣١٦	٤٤٩٣	٢٧٠٣	١٧٩٠	٪٨١,٥١	٪٦٠,١٦
محاكم البداية							
مدني	٢٧٢١	١٦٢٥	٤٣٤٦	١١٥٥	٣١٩١	٪٧١,٠٨	٪٢٦,٥٨
جنائي	٦٨٦٩	٢٢١٢	٩٠٨١	٧٤٩	٨٣٣٢	٪٣٣,٨٦	٪٨,٢٥
تنفيذي	٢٨٩٥٨	١١٣٢٥	٤٠٢٨٣	٣٠٣٩	٣٧٢٤٤	٪٢٦,٨٣	٪٧,٥٤
مدني (للاستئناف)	١٣٨٩	١٢٤٦	٢٦٣٥	١١٩٠	١٤٤٥	٪٩٥,٥١	٪٤٥,١٦
جنائي (للاستئناف)	١٧٦٥	٣٠٣٧	٤٨٠٢	٢٩١٣	١٨٨٩	٪٩٥,٩٢	٪٦٠,٦٦
المجموع	٤١٧٠٢	١٩٤٤٥	٦١١٤٧	٩٠٤٦	٥٢١٠١	٪٤٦,٥٢	٪١٤,٧٩

محاكم الصلح							
مدني	٥٨٦٧	٨٠٣٦	١٣٩٠٣	٥٥٠٥	٨٣٩٨	٪٦٨,٥٠	٪٣٩,٦٠
جنائي	٦٩٠٨	١٦٣٢٩	٢٣٢٣٧	١٦٠٦٣	٧١٧٤	٪٩٨,٣٧	٪٦٩,١٣
تنفيذي	٢٠٤٢٤	١١٣٠٩	٣١٧٣٣	٥٢١٦	٢٦٥١٧	٪٤٦,١٢	٪١٦,٤٤
المجموع	٣٣١٩٩	٣٥٦٧٤	٦٨٨٧٣	٢٦٧٨٤	٤٢٠٨٩	٪٧٥,٠٨	٪٣٨,٨٩
المجموع الكلي	٥٨٦٧	٨٠٣٦	١٣٩٠٣	٥٥٠٥	٨٣٩٨	٪٦٨,٥٠	٪٣٩,٦٠
مخالفات بلدية	٦٩٠٨	١٦٣٢٩	٢٣٢٣٧	١٦٠٦٣	٧١٧٤	٪٩٨,٣٧	٪٦٩,١٣

عام ٢٠١٤							
نوع الدعاوى	معلقة	واردة	المجموع	المنجزة	مدورة	نسبة المنجز من الوارد	نسبة المنجز من المجموع
المحكمة العليا							
مدني	٦٣٧	٥٠٨	١١٤٥	٣٩٦	٧٤٩	٪٧٧,٩٥	٪٣٤,٥٩
جنائي	٨٠	٦١	١٤١	٧٦	٦٥	٪١٢٤,٥٩	٪٥٣,٩٠
إداري(مجلس القضاء الأعلى)	٥٥	١٥٢	٢٠٧	١١٨	٨٩	٪٧٧,٦٣	٪٥٧,٠٠
دستوري	١	٣	٤	٠	٤	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠
أخرى	١٨٣	١٣٣٨	١٥٢١	١٣٤٩	١٧٢	٪١٠٠,٨٢	٪٨٨,٦٩
المجموع	٩٥٦	٢٠٦٢	٣٠١٨	١٩٣٩	١٠٧٩	٪٩٤,٠٣	٪٦٤,٢٥
محاكم الاستئناف							
مدني	٦١١	٧٥٨	١٣٦٩	٥٩٤	٧٧٥	٪٧٨,٣٦	٪٤٣,٣٩
جنائي	٦٨٩	١٤٠٩	٢٠٩٨	١٣٢٦	٧٧٢	٪٩٤,١١	٪٦٣,٢٠
تنفيذي	٢٧٩	٧٨٩	١٠٦٨	٧٢٥	٣٤٣	٪٩١,٨٩	٪٦٧,٨٨
أخرى	٢١١	٣٨٨	٥٩٩	٢٥٨	٣٤١	٪٦٦,٤٩	٪٤٣,٠٧
المجموع	١٧٩٠	٣٣٤٤	٥١٣٤	٢٩٠٣	٢٢٣١	٪٨٦,٨١	٪٥٦,٥٤
محاكم البداية - غزة							
مدني	٢١٤٥	٩٥٥	٣١٠٠	٧٦٧	٢٣٣٣	٪٨٠,٣١	٪٢٤,٧٤
جنائي	٤٨٠٤	١٥٤٤	٦٣٤٨	٨٤٦	٥٥٠٢	٪٥٤,٧٩	٪١٣,٣٣
تنفيذي	٢٢٢٣٧	٧١٠٨	٢٩٣٤٥	١٤٤١	٢٧٩٠٤	٪٢٠,٢٧	٪٤,٩١
مدني (للاستئناف)	٧٢٧	٥٣٥	١٢٦٢	٤٨٥	٧٧٧	٪٩٠,٦٥	٪٣٨,٤٣
جنائي (للاستئناف)	٧١٩	١٢٧١	١٩٩٠	١٢١١	٧٧٩	٪٩٥,٢٨	٪٦٠,٨٥

المجموع	٣٠٦٣٢	١١٤١٣	٤٢٠٤٥	٤٧٥٠	٣٧٢٩٥	٪٤١,٦٢	٪١١,٣٠
محاكم البداية - خانيونس							
مدني	٧٣٨	٣٢٦	١٠٦٤	٢٠٠	٨٦٤	٪٦١,٣٥	٪١٨,٨٠
جنائي	٢٤٩٧	٩٧٠	٣٤٦٧	٢٣٣	٣٢٣٤	٪٢٤,٠٢	٪٦,٧٢
تنفيذي	٧٦١٧	٣٨٥٢	١١٤٦٩	١٢٩٥	١٠١٧٤	٪٣٣,٦٢	٪١١,٢٩
مدني (للاستئناف)	٤٨٤	٤٣٣	٩١٧	٢٣٥	٦٨٢	٪٥٤,٢٧	٪٢٥,٦٣
جنائي (للاستئناف)	١١٠٨	٨٣٢	١٩٤٠	١١١١	٨٢٩	٪١٣٣,٥٣	٪٥٧,٢٧
المجموع	١٢٤٤٤	٦٤١٣	١٨٨٥٧	٣٠٧٤	١٥٧٨٣	٪٤٧,٩٣	٪١٦,٣٠
محاكم البداية – دير البلح							
مدني	٣٠٨	١٥٤	٤٦٢	٩٧	٣٦٥	٪٦٢,٩٩	٪٢١,٠٠
جنائي	١٠٣١	٥٤٠	١٥٧١	١٠٧	١٤٦٤	٪١٩,٨١	٪٦,٨١
تنفيذي	٣١٠	٤٣	٣٥٣	٥	٣٤٨	٪١١,٦٣	٪١,٤٢
مدني (للاستئناف)	٢٣٤	٢٤٧	٤٨١	١٨٥	٢٩٦	٪٧٤,٩٠	٪٣٨,٤٦
جنائي (للاستئناف)	٦٢	٣٩٠	٤٥٢	٣٦٩	٨٣	٪٩٤,٦٢	٪٨١,٦٤
المجموع	١٩٤٥	١٣٧٤	٣٣١٩	٧٦٣	٢٥٥٦	٪٥٥,٥٣	٪٢٢,٩٩
محكمة الصلح - غزة							
مدني	٤١٧٧	٢٠١٢	٦١٨٩	١٤٢٩	٤٧٦٠	٪٧١,٠٢	٪٢٣,٠٩
جنائي	٣٤٤٩	٤٧٥٣	٨٢٠٢	٧٢٠٠	١٠٠٢	٪١٥١,٤٨	٪٨٧,٧٨
المجموع	٧٦٢٦	٦٧٦٥	١٤٣٩١	٨٦٢٩	٥٧٦٢	٪١٢٧,٥٥	٪٥٩,٩٦
محكمة الصلح – جباليا							
مدني	١٤٢٩	٨٨١	٢٣١٠	٧٧٥	١٥٣٥	٪٨٧,٩٧	٪٣٣,٥٥

جنائي	٢٠٤٠	٢٠٧٢	٤١١٢	٢١١٩	١٩٩٣	٪١٠٢,٢٧	٪٥١,٥٣
تنفيذي	١٣٢٢٩	٤٢٢٣	١٧٤٥٢	١٥٥٦	١٥٨٩٦	٪٣٦,٨٥	٪٨,٩٢
المجموع	١٦٦٩٨	٧١٧٦	٢٣٨٧٤	٤٤٥٠	١٩٤٢٤	٪٦٢,٠١	٪١٨,٦٤
محكمة الصلح - دير البلح							
مدني	٩٢٥	١١١١	٢٠٣٦	٩٣٩	١٠٩٧	٪٨٤,٥٢	٪٤٦,١٢
جنائي	٦٢٣	١٢٧٦	١٨٩٩	١٣٠١	٥٩٨	٪١٠١,٩٦	٪٦٨,٥١
تنفيذي	٧٦٢٨	٢٥٠٩	١٠١٣٧	٩٠٣	٩٢٣٤	٪٣٥,٩٩	٪٨,٩١
المجموع	٩١٧٦	٤٨٩٦	١٤٠٧٢	٣١٤٣	١٠٩٢٩	٪٦٤,٢٠	٪٢٢,٣٤
محكمة الصلح - خانيونس							
مدني	١١١٢	١٢٣٧	٢٣٤٩	١٢٨٣	١٠٦٦	٪١٠٣,٧٢	٪٥٤,٦٢
جنائي	٦١٥	١٧٣١	٢٣٤٦	١٧٢٤	٦٢٢	٪٩٩,٦٠	٪٧٣,٤٩
المجموع	١٧٢٧	٢٩٦٨	٤٦٩٥	٣٠٠٧	١٦٨٨	٪١٠١,٣١	٪٦٤,٠٥
محكمة الصلح - رفح							
مدني	٧٥٥	٩٣٩	١٦٩٤	٩٠٩	٧٨٥	٪٩٦,٨١	٪٥٣,٦٦
جنائي	٤٢١	١١٠٤	١٥٢٥	١٠١٦	٥٠٩	٪٩٢,٠٣	٪٦٦,٦٢
تنفيذي	٥٦٦٠	٣٣٠٢	٨٩٦٢	١٣٠٠	٧٦٦٢	٪٣٩,٣٧	٪١٤,٥١
المجموع	٦٨٣٦	٥٣٤٥	١٢١٨١	٣٢٢٥	٨٩٥٦	٪٦٠,٣٤	٪٢٦,٤٨
المجموع الكلي	٨٩٨٣٠	٥١٧٥٦	١٤١٥٨٦	٣٥٨٨٣	١٠٥٧٠٣	٪٦٩,٣٣	٪٢٥,٣٤
مخالفات بلدية	٧٢٣	٦٥٠٠	٧٢٢٣	٥٤٩٤	١٧٢٩	٪٨٤,٥٢	٪٧٦,٠٦

الملحق ز - مجلس القضاء الأعلى / غزة: خطة عمل المكتب الفني مدتها ٦ أشهر

خطة تنفيذية لوحدة الدراسات والأبحاث					
الهدف الرئيسي: تطوير قدرات القضاة					
	الهدف المحدد : المساهمة في تحفيز القضاة على البحث والدراسة				
رقم	النشاط	الجهة المسئولة	الفترة	الكلفة	المؤشر
١	التواصل مع وحدة التفتيش القضائي لتحديد المجالات الرئيسية للبحوث	وحدة البحوث والدراسات		٠	تم تطوير قائمة من البحوث والقضاة
٢	التواصل مع القضاة لتحديد المجالات الرئيسية للبحوث	وحدة البحوث والدراسات		٠	تم تأكيد قائمة البحوث والقضاة
٣	طلب إعداد البحوث من القضاة	وحدة البحوث والدراسات		٠	تم تطوير ٣ أبحاث
٤	تكليف قضاة لإعداد البحوث بناء على توصيات من دائرة التفتيش	وحدة البحوث والدراسات		٠	عدد من البحوث أصبح جاهز بناءً على طلب من دائرة التفتيش
٥	إعداد مسابقة بحثية نصف سنوية للقضاة	وحدة البحوث والدراسات		٦٠٠$	تم إجراء حفل توزيع الجوائز
٦	إجراء دورة تدريبية في مهارات الكتابة البحثية بالتعاون مع وحدة التدريب	وحدة التدريب		٠	اكتمال التدريب وتم نشر الشهادات
٧	تنظيم ورش عمل لمناقشة البحوث والدراسات القانونية	وحدة التدريب		١٠٠$	تم إجراء ورشتي عمل
٨	نشر البحوث والدراسات القانونية بالتعاون مع وحدة الطباعة والنشر	وحدة الطباعة والنشر		١٠٠$	نشر عدد من الأبحاث في المجلات القانونية
٩	نشر المطبوعات للقضاة بناء على حاجتهم	المكتب الفني		١٠٠$	تم توزيع البحوث للقضاة
١٠	تصنيف المكتبة	أمين المكتبة		٠$	تم تصنيف موارد المكتبة
١١	تغذية المكتبة بالكتب والمراجع	أمين المكتبة		٢$ ٠٠٠	تم توفير ١٠٠ كتاب
١٢	توفير قاعدة بيانات بالمراجع القانونية	موظف الوحدة		٣٠$	تمت إتاحة الدراسات
١٣	إعداد نظام آلي لتصنيف البحوث والدراسات المتاحة	وحدة الحوسبة في دائرة الصيانة		٠$	أصبح البرنامج مناسب وجاهز للاستخدام
١٤	تطوير سياسة استخدام المكتبة	أمين المكتبة		٠$	تم تطوير واعتماد الآلية
١٥	توفير المعلومات للقضاة	رئيس المكتب الفني		٠$	تم الإعلان عنه
			المجموع	٢$ ٩٣٠	

وحدة استخلاص المبادئ القانونية (تشرين الثاني٢٠١٤- أيار ٢٠١٥)					
الهدف الرئيسي: مساعدة القضاة على تأدية مسئولياتهم القضائية					
	الهدف المحدد : المساهمة في استخلاص المبادئ القانونية				
رقم	النشاط	الجهة المسئولة	الفترة	الكلفة	المؤشر
١	التواصل مع وحدة التفتيش القضائي للحصول على قرارات محكمة العدل العليا	وحدة استخراج المبادئ ال القانونية	**تشرين الثاني**	٠$	الحصول على قرص مضغوط بالأحكام
٢	تصنيف أحكام المحكمة (مدنية وجنائية وإدارية) للفترة ما بين ٢٠٠٨- ٢٠١٤)	وحدة التوظيف	**تشرين الثاني**	٠$	وحدة التصنيف جاهزة
٣	استخلاص المبادئ القانونية من أحكام محكمة النقض للفترة ما بين ٢٠٠٨- ٢٠١٤	مبادئ استخراج الوحدة القانونية	كانون الثاني	٠$	تم إعداد قائمة ومبادئ التصنيف
٤	تحرير وتصنيف المبادئ القانونية المستخرجة	مبادئ استخراج الوحدة القانونية	شباط	٠$	تم إعداد قائمة ومبادئ التصنيف
٥	نشر عدد من أهم الأحكام السابقة بالتعاون مع وحدة الطباعة والنشر	وحدة النشر و الطباعة	طول فترة تنفيذ الخطة	٠$	تم نشر السوابق
٦	نشر المطبوعات إلى القضاة بناء على حاجتهم	وحدة التدريب	نيسان	١٠٠$	تم توزيع السوابق للقضاة
٧	التماس الأحكام القانونية لأحكام المحكمة العليا للفترة ما بين ٢٠٠٨- ٢٠١٤	وحدة التدريب			
٨	توزيع المهام بين الموظفين	وحدة الطباعة والنشر			
٩	تحرير وتصنيف المبادئ القانونية المستخرجة	المكتب الفني			
١٠	تصنيف محكمة النقض الأحكام (مجموعة وليد حايك) للفترة ما بين ٢٠٠١- ٢٠٠٦	أمين المكتبة			
١١	توضيح المبادئ	أمين المكتبة			
			المجموع	١٠٠$	

وحدة الطباعة والنشر		
رقم	النشاط	كيفية القيام به
١	نشر عدد من القوانين الأكثر استخداماً: المرافعات المدنية والتجارية، الإجراءات الجنائية، الإثبات، القانون المدني رقم ٤ لسنة ٢٠٠١ والجريدة الرسمية.	حاليا على قرص مضغوط، الخطوة التالية طباعته على شكل كتيبات
٢	نشر المبادىء السابقة لمحكمة النقض بالتعاون مع وحدة استخراج المبادئ القانونية بشكل شهري	حاليا على قرص مضغوط، الخطوة التالية طباعته هي على شكل كتاب ورقي الغلاف
٣	نشر عدد من أهم المراجع التي قد يحتاج لها القضاة	الكترونياً وعلى شكل كتاب ورقي الغلاف
٤	نشر محاضر ووثائق من الدورات التدريبية وورش العمل بالتعاون مع وحدة التدريب	الكترونياً
٥	تقييم احتياجات القضاة بالنسبة للمطبوعات	إستمارة
٦	نشر قوائم الكتب والموارد المتاحة وبالتعاون مع وحدة البحوث والدراسات	
٧	التشبيك الجامعات وكليات القانون للحصول على الأبحاث القانونية والدراسات والأطروحات الأخيرة	الكترونياً

وحدة التدريب القضائي (ايلول -2014 كانون الثاني 2015)

رقم	النشاط التدريبي	البرنامج	المجموعة المستهدفة	الجهة المنفذة	تاريخ التنفيذ المتوقع	المؤشرات
١	إدارة القضية: جنائية و مدنية	التدريب المتخصص	القضاة المعينين حديثاً: قضاة صلح	وحدة التدريب القضائي	٢٠١٤/٠٩/٢١- ٢٠١٤/١٠/٠١	قائمة الحضور وعدد المستفيدين
٢	نزاعات الأراضي	التدريب المتخصص	القضاة المعينين حديثاً: قضاة صلح	وحدة التدريب القضائي	٢٠١٤/١٠/١٢- ٢٠١٤/١٠/٢٩	قائمة الحضور وعدد المستفيدين
٣	مدونة قواعد السلوك القضائي	التدريب المتخصص	القضاة المعينين حديثاً: قضاة صلح	وحدة التدريب القضائي	٢٠١٤/١١/٠٢- ٢٠١٤/١١/١٢	قائمة الحضور وعدد المستفيدين
٤	الدفاع الشكلي و الإجرائي	التدريب المتخصص	القضاة المعينين حديثاً: قضاة صلح	وحدة التدريب القضائي	٢٠١٤/١١/١٦- ٢٠١٤/١١/٢٦	قائمة الحضور وعدد المستفيدين
٥	مهارات خدمة العملاء	التدريب المتخصص	الموظفين غير القضائيين	وحدة التدريب القضائي	تشرين الثاني	قائمة الحضور وعدد المستفيدين
٦	مهارات خدمة العملاء	التدريب المتخصص	الشرطة القضائية	وحدة التدريب القضائي	تشرين الثاني	قائمة الحضور وعدد المستفيدين
٧	دورة في قواعد اللغة العربية	التدريب المتخصص	القضاة : الصلح، محكمة البداية ومحكمة الاستئناف	وحدة التدريب القضائي	كانون أول	قائمة الحضور وعدد المستفيدين
٨	مهارات الكمبيوتر	التدريب المتخصص	القضاة : الصلح، ومحكمة البداية ومحكمة الاستئناف	وحدة التدريب القضائي	كانون أول	قائمة الحضور وعدد المستفيدين
٩	مهارات البحث العلمي القانونية	التدريب المتخصص	القضاة : الصلح، ومحكمة البداية ومحكمة الاستئناف	وحدة التدريب القضائي	كانون ثاني	قائمة الحضور وعدد المستفيدين

١ يجب إرسال العينات التي تحتاج إلى تحليل في إطار القضايا الجنائية إلى المعامل المصرية. التكاليف مرتفعة بسبب إغلاق الحدود المستمر، لا تصل العينات في الوقت المناسب في كثير من الأحيان.

٢ تفيد التقارير مؤخرا أن عددا من المدعين من موظفي ما قبل الانقسام في غزة نقلوا إلى منصب قاضي محكمة الصلح من قبل السلطات في الضفة الغربية. لتجنب البلبلة بين القضاة وأعضاء النيابة قبل الانقسام، لم تؤخذ ذه بعين الاعتبار في الجدول الحالي.